

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

منهم الإمام البخاريّ في التاريخ الصغير

"موسی الجارث" همّام سعید

إشراف

الدكتور محمد عبد الصاحب

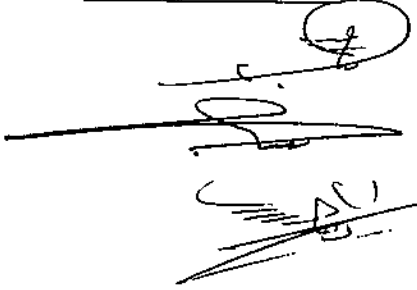
عميد كلية الدراسات العليا

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الحديث
بكلية الدراسات العليا في الجامعة الأردنية .

٥١٤١٥ / ١٩٩٥ م

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٧ / ٥ / ١٩٩٥ م وأجيزت

التوقيع



أعضاء اللجنة .

- ١- الدكتور محمد عيد الصاحب .
- ٢- الدكتور شرف القضاة .
- ٣- الدكتور سلطان العكايلة .

قائمة المحتويات

ب	قرار لجنة المناقشة
ج	قائمة المحتويات
هـ	دليل القاريء
و	الملخص باللغة العربية
١	المقدمة
٩	التمهيد: البحث في اسم الكتاب
١٥	الفصل الأول : الإمام البخاري وجهوده في علم تاريخ الرجال
١٦	سيرة الإمام البخاري ومصنفاته .
٢٦	التعريف بعلم تاريخ الرجال والطبقات .
٣٠	جهود البخاري في علم تاريخ الرجال .
٣٤	التعريف بكتاب التاريخ
٤٤	الفصل الثاني : ألفاظ الجرح والتعديل ومصطلحاته في كتابه .
٤٥	ألفاظ التعديل .
٥٣	ألفاظ التجريح الخاصة ومراده منها
	(منكر الحديث ، فيه نظر، سكتوا عنه)
٨٨	ألفاظ التجريح العامة ومراده منها .
١١٦	مقاربة افتراضية لسلم البخاري في الجرح والتعديل .
١١٨	الفصل الثالث : منهج البخاري في الجرح والتعديل في التاريخ .
١١٩	ورعه في النقد ومكانته بين النقاد، وأحكامه في كتبه .
١٢٠	منهجه في الجرح والتعديل .
١٢٧	الفصل الرابع : العلل في التاريخ .
١٢٨	منهجه في إثبات قضايا المعاصرة واللقاء والسماع ونفيها والعلل المتعلقة بها

١٣٧	اختلاف أحوال الرواة وأثره في العلل
١٣٩	اختلاف الثقات .
١٤٠	الترجيح بين الأحاديث بما يتعلق بالعلل .
١٤٢	العلل الناشئة عن إبدال الإسناد كله أو بعضه
١٤٣	العلة في متن الحديث (المُدْرَج)
١٤٥	الفصل الخامس: علاقة التاريخ الصغير بالتاريخ الكبير والضعفاء الصغير والجامع الصحيح
١٤٦	علاقة التاريخ الصغير بالتاريخ الكبير والضعفاء الصغير .
١٤٨	أثر كتاب التاريخ في الجامع الصحيح .
١٥٥	نتائج البحث
١٥٨	التوصيات
١٥٩	قائمة المصادر والمراجع .
١٦٥	الملخص باللغة الانجليزية

دليل القاري

أولاً : الرموز،

أقصد بالرموز التالية ما يلي :

(التاريخ) أو (ط) : هو التاريخ المطبوع باسم الصغير، وقد اعتمدت النسخة التي حققها

أو (التاريخ الأوسط) السيد محمود ابراهيم زايد، ط ١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦م.

خ : النسخة الخطية للتاريخ من مكتبة الأسد، دمشق،

مصنفة تحت رقم (٧٦٣).

ت.ك : التاريخ الكبير للإمام البخاري.

ض.ص : الضعفاء الصغير للإمام البخاري.

ز.خ : زيادة من المخطوط.

ز.ط : زيادة من المطبوع.

[] : كل ما ورد بين معكوفتين فهو موضع زيادة أو اختلاف بين النسخ أشير

له في الهامش.

* : النجمة تدل على مرات التكرار، فمثلاً ٥٠* تعني أن هناك موضعين في

ص ٥٠.

ثانياً : النسبة إلى التقريب لابن حجر والضعفاء للنسائي تكون بذكر رقم الترجمة، أما النسبة إلى الضعفاء الصغير للإمام البخاري فتكون بذكر رقم الصفحة، إلا إذا صرّحت في الهامش بغير ذلك.

ثالثاً : عند الاختلاف بين النسخ ذكرت ما ورد في المخطوط إلا في حال أن يكون خطأ فإني عند ذلك أورد ما جاء في المطبوع، أو في غيره .

رابعاً : التوثيق للمرجع في الهامش يكون بذكر اسم المؤلف، عنوان الكتاب، الطبعة، دار النشر، المكان، الزمان، ثم رقم الصفحة، وذلك في أول مرة يرد فيها المرجع، وبعد ذلك عند تكرره أشير إليه بذكر عنوان الكتاب ، ورقم الصفحة فقط .

خامساً : القول بعد اسم الراوي المترجم له إذا لم يسند لقائل في المتن فهو للبخاري في التاريخ، وأوثقه في الهامش.

الملخص

منهج الإمام البخاري في التاريخ الصغير

موسى الحارث هنام سعيد

إشراف : الدكتور محمد عيد صاحب .

موضوع الرسالة هو منهج الإمام محمد بن إسماعيل البخاريّ (٢٥٦ هـ) في كتابه التاريخ الصغير، وهو أحد كتبه الثلاثة في التاريخ (الكبير و الأوسط والصغير) ولم يسبق أن دُرِس التاريخ الصغير دراسةً تفصيلية . وقد تكونت الرسالة من تمهيد وخمسة فصول . تحدثت في التمهيد عن خطأ تسمية الكتاب باسم (التاريخ الصغير) وأثبتت أنه (التاريخ الأوسط) . مستلذاً عن ذلك بدراسة أسانيد النسخ ، ومعتمداً على مخطوط نادر للكتاب لم يُعرف سابقاً يعود تاريخه إلى ما قبل (٣٥١ هـ) عرضت لسيرة الإمام البخاريّ ومصنفاته، وعرفت بعلم تاريخ الرجال وعلم الطبقات، والفروق بينها ، ثم عرضت لجهود البخاري في علم تاريخ الرجال ، متحدثاً عن التاريخ الكبير باختصار . ثم عرفت بالكتاب موضوع الدراسة من حيث شرطه، وتركيزه على الضعفاء، وترتيبه، وطبيعة المادة فيه، ومنهجه في الترجمة وخصصت الجزء الأكبر من الرسالة للكلام عن ألفاظ الجرح والتعديل ومصطلحات البخاريّ، سواء التي نصّ العلماء على أن للبخاريّ منهاجاً خاصاً فيها ، أو العامة التي شارك غيره بمدلولاتها . وقد قمت باستقراء الألفاظ الواردة في التاريخ ودراستها، وجمع أقوال البخاريّ من كتبه الأخرى حول الراوي الواحد ، وكذلك أقوال بقية العلماء فيه . ثم خرجت بنتائج وقواعد حددت فيها معاني هذه الألفاظ مخالفاً في هذه النتائج بعض الأقوال للعلماء السابقين والتي كانت من المسلمات . ثم وضعت تصوراً لمراتب البخاريّ في الجرح والتعديل في (التاريخ) . وتحدثت عن القضايا التي تتعلق بمنهج البخاريّ في الجرح والتعديل والعلل في كتابه ، وتعرضت لقضيي : الصحابة والمبتدعة . في العلل ركزت على تميّز الإمام البخاريّ عن باقي العلماء من خلال حرصه على إثبات السماع ، بينما يكتفي الآخرون لإثبات اتصال السند بثبوت المعاصرة ، وأوردت من النصوص الواردة في التاريخ ما يخدم هذا المعنى . وتعرضت للعلاقة بين كتاب التاريخ وبقية كتب البخاريّ باعتبار أن التواريخ الثلاثة هي العمليات الداخلية التي أجراها الإمام البخاريّ ليخرج بكتابه (الجامع الصحيح) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلغ الأمانة وأدى الرسالة، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه، أما بعد :

فإنه لما كان النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾^(١) وكان كلامه بياناً للقرآن وشرحاً لأحكامه، فإن البحث في كل ما يخدم حديث النبي ﷺ من معارف وعلوم يُعد ضرورياً لصيانتها، فكما أن الله تبارك وتعالى جعل القرآن متواتراً وتعهده بحفظه، فقد حفظ الحديث، وقِيض له علماء ينافحون عنه، ويصونونه من الوهم والخطأ والعبث والتحريف.

والإمام البخاريّ واحدٌ من هؤلاء الكبار، الذين ظهرت شواهد علمهم فيما ترك من تراث ضخّم، ودورنا هو دراسة هذا التراث، دراسةً متعمقةً ليس من أجل الإطلاع على مناهجه في كتبه فحسب، وإنما من أجل المعرفة الوظيفية لتطبيق هذه المعلومات في مجالات أخرى لم تُطبق عليها، كما طُبِّقت في الجامع الصحيح مثلاً، وكيف نتبع المنهج الفريد للإمام البخاريّ في تمييز الأحاديث، ونحن لم نتوصل بعد إلى قواعد مستقرة تحدد مراده من عباراته النقدية في الجرح والتعديل والعلل، والعلماء مختلفون فيها؟

من هنا توجهت إلى أحد كتب الإمام البخاريّ المؤثرة في عمليات الجرح والتعديل والعلل، وهو كتاب التاريخ المطبوع باسم (التاريخ الصغير)، الذي دارمتُ النظر فيه مدةً من الزمن فكنت أرى فيه مادةً علمية خصبة، وصناعةً حديثة متميزة، نظراً لأن الكتاب تعامل مع الرواة وفق الطبقة والمكان والزمان، لا وفق الترتيب الهجائي، فيكون بذلك قد قرن الترجمة مع دلالتها التاريخية، مما يعطينا صورة شاملة للحديث حتى عصره، ويحدد كثيراً

(١) النجم آية (٤)

من أمور اللقاء والسماع والعلاقات بين طبقات الشيوخ والتلاميذ ويكشف عن كثير من قضايا الجرح والتعديل والعلل، وهذا ما دفعني لاختيار هذا الكتاب موضوعاً لدارستي. ولما كان الإمام البخاريّ إماماً في النقد فإني افترضت أن يكون هذا الكتاب مقدمة أساسية في قضايا الجرح والتعديل والعلل. فتقدمت بمشروع هذا البحث ووجدت من أساتذتي كل تشجيع، وعندما تمت الموافقة على هذا المشروع باشرت في البحث فوجدت أمامي مشكلات لا بد من حلها، منها: قضية نسخ الكتاب، فقد كانت أمامي نسخ مطبوعة كنت في شكٍّ من دقتها، وبخاصة أنها مليئة بالأخطاء، ولم يعتمد محققوها على نسخ خطية معتمدة، ولم أقبل لنفسني أن أكون ممن يخبط خبط عشواء، ويرضون بما هو موجود على رفوف المكتبات، دون بحث وتحري، حتى لو انتشرت هذه النسخ بالعديد من طبعاتها، فسعيت للحصول على نسخ خطية للكتاب بالاسم نفسه أو بعناوين أخرى، ظناً مني أن أجد علاقة، أو أحقق فائدة، واستعنت بمكتبة الجامعة الأردنية العامرة، ثم قمت بجولة في مكتبات سوريا وتركيا واليمن، وراسلت العديد من المكتبات في أنحاء العالم، حتى وجدت نسخة خطية تحمل اسم (التاريخ) للإمام البخاريّ تعود إلى ما قبل سنة (٣٥١هـ) وهي نسخة لم تُعرف سابقاً، لكونها فهرست على أنها "الجزء الأول من (الجامع الصحيح)"، وعند دراستي لها ومقارنتها بالنسخ المطبوعة وجدت تطابقاً في المادة بشكل عام، مع فروق يحتملها اختلاف النسخ.

والمشكلة الثانية كانت شكّي في صحة تسمية الكتاب باسم الصغير، كما أشار إلى ذلك بعض الباحثين، ولهذا الغرض قمت بدراسة أسانيد النسخ المطبوعة والمخطوط، ومقارنة ذلك مع ما نُقل عن العلماء عن أسانيد كتب الإمام البخاريّ، فخرجت بنتيجة، سقت عليها الأدلة، مفادها أن التاريخ المطبوع باسم (التاريخ الصغير) إنما هو (الأوسط)، ولما لهذا الحكم من أثر كبير على بحريّ بحثي وبحوث غيري فقد توسعت في الدراسة والبحث، حتى وجدت من الشواهد والمؤيدات ما أوصلني إلى القناعة والطمأنينة بصحة هذه النتيجة. وأرجو بذلك أن أكون قد تغلبت على المشكلات التي واجهتني، وأن أكون قد قدمت خدمة لعلم الحديث، بحيث تجدد هذه النتائج مكانها في المكتبة الحديثة في تغيير بعض المقولات التي كانت من المسلمات.

الدراسات السابقة

١- أشارت بعض كتب الرجال وعلوم الحديث إلى عبارات البخاريّ الخاصة في الجرح والتعديل إشارات عابرة، لا تخلو أحكامها من نقد، إذ هي فرضيات ينقصها التثبت والبحث، ومن هؤلاء الذهبيّ في ميزان الاعتدال، وسير أعلام النبلاء، والسخاوي في فتح المغيث.

٢- علّق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي على إطلاقات العلماء حول مصطلحات البخاريّ الخاصة، نقل ذلك الشيخ عبدالفتاح أبوغدة في حاشيته على الرفع والتكميل، دون أن يتوصل إلى قاعدة مستقرة في هذه القضايا. وقد علّق الشيخ أبو غدة قائلاً: "وهذا الموضوع يستحق أن يوليه بعض الباحثين تتبعاً خاصاً، رجاء أن يتوصل به إلى تعييد قاعدة مستقرة تحدد مراد البخاري من تعابيره المختلفة".

من هنا يظهر أنه لا توجد في المكتبة الحديثية حتى الآن مصنفات متخصصة، تبحث في مصطلحات البخاريّ ومناهجه في تواريخه بشكل تفصيلي، وإنما هي شذرات وجمل متناثرة في كتب التراث، أثبت الاستقراء خطأ بعضها.

خطة البحث

يتكون البحث من تمهيد، وخمسة فصول :

التمهيد :

في البحث في اسم الكتاب، أوردت فيه الدلائل على أن التاريخ المطبوع باسم الصغير، إنما هو الأرسط.

الفصل الأول :

الإمام البخاري، وجهوده في علم تاريخ الرجال، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول :

تحدثت فيه عن سيرة الإمام البخاري باختصار، ومصنفاته، المطبوع منها، والمخطوط، والمفقود.

المبحث الثاني :

في التعريف بعلم تاريخ رجال الحديث والطبقات : تحدثت فيه عن جوانب علم تاريخ الرجال، من حيث تعريفه، وموضوعه، وأهميته، ثم تحدثت عن الطبقات، والفرق بين علم التاريخ والطبقات.

المبحث الثالث :

في جهود الإمام البخاري في علم تاريخ الرجال :

تحدثت فيه باختصار عن التاريخ الكبير والصغير، وناقشت قول الذهبي بأن البخاري ليس بالخبير برجال الشام.

المبحث الرابع :

التعريف بكتاب التاريخ: من حيث شرط الكتاب، وإسناده، وترتيبه، وطبيعة المادة وعناصرها، ومنهج البخاري في الترجمة.

الفصل الثاني :

ألفاظ الجرح والتعديل ومصطلحاته في كتابه، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول :

في ألفاظ التعديل، تعرضت فيه لعبارات البخاريّ في تعديل الرجال مع تفسيرها وبيان موقعها.

المبحث الثاني :

في ألفاظ التجريح الخاصة التي ذكر العلماء أن للبخاريّ منهجاً خاصاً فيها، وهي : (منكر الحديث، فيه نظر، سكتوا عنه)، ومشتقاتها. وقد توسعت في دراسة هذه الألفاظ، مع استقرار كامل لمواضع ورودها ودراسة أحوال من أطلقت عليهم هذه الألفاظ، و الخروج بنتائج وافقت في بعضها أقوال العلماء، وأثبتت الدراسة خطأ بعضها.

المبحث الثالث :

في ألفاظ التجريح العامة في التاريخ، وهي التي لم يُذكر أن للبخاريّ فيها منهجاً يختص به دون باقي العلماء، وقد جعلتها في تسعة عشر قسمًا، درستّها بتوسع، وحددت مراد الإمام البخاريّ منها، من خلال دراسة الرواة.

ثم ختمت هذا الفصل بتصور افتراضي لسلم البخاريّ في الجرح والتعديل في التاريخ، وجعلته في سبع مراتب.

الفصل الثالث :

منهج البخاري في الجرح والتعديل في التاريخ، وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

ورع الإمام البخاريّ في النقد ومكانته بين النقاد، وأحكامه في كتبه.

المبحث الثاني :

منهجه في الجرح والتعديل، تعرضت فيه لموضوعي: الصحابة، والمبتدعة، وهما الموضوعان اللذان ورد فيهما كلام في التاريخ.

الفصل الرابع :

العلل في التاريخ، وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول :

منهجه في إثبات قضايا المعاصرة واللقاء والسماع ونفيها والعلل المتعلقة بها، وقد صنفت فيه الأخبار التي تخدم علم العلل في التاريخ في ست طوائف. وتحدثت في هذا المبحث عن المرسل، وترجيحه على المتصل، والتدليس، وترجيح الموقوف على المقطوع.

المبحث الثاني :

إختلاف أحوال الرواة، وأثره في العلل، وفيه : من ضُفِّ حديثه في بعض الأوقات دون بعض أو في أماكن دون أخرى.

المبحث الثالث :

إختلاف الثقات، وفيه مطلبان هما : الشذوذ، و مراتب الثقات ومن دارت عليهم الرواية.

المبحث الرابع :

الترجيح بين الأحاديث بما يتعلق بالعلل.

المبحث الخامس :

العلل الناشئة عن إبدال الإسناد كله أو بعضه.

المبحث السادس :

العلة في متن الحديث، تعرضت فيه لموضوع المذرج.

الفصل الخامس :

علاقة التاريخ الصغير بالتاريخ الكبير، والضعفاء الصغير، والجامع الصحيح، وفيه قضايا ومباحث.

منهج البحث

يعتمد منهجي في البحث على طرق الموضوع مباشرة، دون الإثقال على البحث بحواشٍ زائدة، ولكي تكون دراستي لهذا الكتاب قائمة على أساس علمي، وحيث أن علوم الرجال تتغير فيها الأحكام بتغير الألفاظ، فقد حرصت أن أتعامل مع نص موثق، مما دفعني إلى القيام بتحقيق المخطوط، ومقارنته بالمطبوع، فوجدت اختلافات وفروقات كثيرة، أثبتتها في كراس كبير، وعلى هوامش النسخة المطبوعة، ووصلت بحمد الله إلى نسخة موثقة لهذا الكتاب، تجمع بين الروایتين المعروفتين للكتاب، وهما رواية الخفاف (المخطوط)، ورواية زنجويه بن محمد (المطبوع)، وكنت أثبت الفروق في النصوص أينما وردت في الرسالة.

كذلك فقد وجدت أن دراسة منهج الكتاب لا تتم منفصلة عن كتب البخاري الأخرى، فقارنت التزاجم في التاريخ بما جاء في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير، والعلل الكبير للترمذي، حيث وجدت فيه كثيراً من مقولات الإمام البخاري التي يرويها عنه الترمذي، وعقدت الجداول التي سهلت المقارنة، وجمعت أقوال العلماء في كل راوٍ على حدة، ولم أكتف بهذا، بل قمت بدراسة أحوال هؤلاء الرواة في الروايات، وما أطلقه العلماء من أحكام على مروياتهم، خاصة ما ورد في جامع الإمام الترمذي، تلميذ الإمام البخاري - رحمهما الله - وكل هذا لمعرفة موقع الراوي، ودلالة الألفاظ في التطبيق العملي. كما قمت بالاستقراء الكامل لجميع المواضع في كل مسألة، وذكرت من الأمثلة ما يدل على صحة الكلام، وأشارت لباقي المواضع بذكر أرقام الصفحات في النسخة المطبوعة.

وبعد ،

لقد احتوت هذه الرسالة على قضايا حرصت على أن أعمل فيها رأيي بعد تقليب وجهات النظر المختلفة، والاطلاع على آراء العلماء ومذاهبهم. وما خلصت إليه يغلب على ظني صوابه ، ولا أدعي أنني وصلت إلى أحكام قاطعة ونتائج لا تعقيب عليها ، فإذا كان كبار العلماء قد أخطأوا في بعض المسائل فأنا أولى بالخطأ منهم . وسيكون لملاحظات القارئ الكريم الدور الكبير في التسديد والتصويب .

وأخيراً

فإنه من فضل الله عليّ أنني نشأت في بيت عامرٍ بالعلم، تضرعت فيه منذ الصغر بحبّ النبي ﷺ وحب حديثه، وأرجو أن أكون حسنةً من حسنات جدّي الذي رحل من فلسطين إلى مكة - شرفها الله - لطلب العلم في بدايات هذا القرن، ولو شهد هذا اليوم لسره. ولقد كان لوالدي وهو العالم المحدث الدكتور همّام عبدالرحيم سعيد، حفظه الله، وأمتع به ، الفضل عليّ بعد فضل الله عز وجل، وكان لتوجيهه أثر كبير في تذليل الصعاب التي واجهتني في هذا البحث.

كما أتوجه بجزيل شكري لأساتذتي في كلية الشريعة، الذين ما بخلوا عليّ بتوجيه أو نصيحة، وأخص منهم المشرف على هذه الرسالة، فضيلة الدكتور محمد عيد الصاحب، حفظه الله، الذي صبر عليّ، ومنحني من جهده ووقته الكثير، وكان نعم الناصح الموجه، كما أشكر فضيلة الدكتور شرف القضاة، وفضيلة الدكتور سلطان العكايلة مناقشي هذه الرسالة، على ما بذلا من جهد في قراءتها وتقويمها. وأسأل الله أن ينفع بهم، ويجزيهم خير الجزاء.

﴿ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحاً ترضاه،

وأصلح لي في ذريّتي، إني تبت إليك وإني من المسلمين﴾^(١)

موسى الحارث

عمان ١٥ من ذي القعدة ١٤١٥ هـ

الموافق ١٥ من نيسان ١٩٩٥ م

تمهيد:

البحث في اسم الكتاب.

عند البحث في صحة تسمية النسخة المطبوعة باسم (التاريخ الصغير) بهذا الاسم، استوقفتني عدة ملاحظات، قمت بدراستها فتبين لي بعد الانتهاء منها أن هذه التسمية لا تصح، ولهذا الغرض بحثت عن نسخ مخطوطة للكتاب، وسافرت إلى تركيا وسوريا، حيث حصلت على نسخة غاية في الأهمية من مكتبة الأسد بدمشق، يعود تاريخ نسخها إلى ما قبل سنة (٣٥١هـ)، هي نسخة عبد الله بن جعفر بن الورد بن زنجويه (ت ٣٥١هـ) راوي الكتاب عن عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف (ت ٣١٨هـ)، الذي رواه عن الإمام البخاري، والدليل على أنها نسخة ابن زنجويه الخاصة: السماعات وإسناد النسخة.

فقد وجدت في بدايتها: "الجزء الأول من التاريخ تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، رواية أبي محمد عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفاف النيسابوري عنه، مما أخبرنا به أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد بن الورد بن زنجويه عنه" (١).

وفي بداية الجزء الأول: "أخبرنا أبو محمد عبد الله بن جعفر بن زنجويه، قراءة عليه من كتابه وأنا أسمع." (٢) فصرح هنا الراوي بسماعه من ابن زنجويه، ويقول الراوي في أحد الأجزاء: "سمعت هذا الكتاب من ابن الورد - رحمه الله - ولم أصحح هذا الجزء عليه." (٣) ويكثر الراوي من قوله: "قابلت هذا الجزء الأصل الذي لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن الورد"، "آخر الجزء من أجزاء أبي محمد بن الورد من الأصول" (٤)، و هذا يدل على أن هذه النسخة هي نسخة عبد الله بن جعفر (ت ٣٥١هـ).

(١) البخاري محمد بن إسماعيل، التاريخ، مكتبة الأسد، دمشق، مصنف تحت رقم (٧٦٣) (مخطوط)

ب عنوان (الجزء الأول من الجامع الصحيح) وهو خطأ. لوحة (١)، ويشار إليه فيما بعد بحرف (خ).

(٢) خ، لوحة (٢).

(٣) خ، لوحة (٨٦).

(٤) خ، لوحة (٤٣، ٤٥).

ومن السماعات الموجودة عليها سماع محمد بن يحيى بن زكريا المعروف بابن برطال (ت ٣٩٤ هـ) ^(١). وكتب على النسخة: "وقف مؤبد وقفه الحافظ عبد الغني المقدسي" ^(٢) ومن استعراضني لفهارس المخطوطات، وجدت أن هذه النسخة هي أقدم النسخ، وبقية نسخ كتابي التاريخ الصغير والتاريخ الأوسط تعود إلى ما بعد القرن الحادي عشر الهجري ^(٣). وهذه النسخة بقيت مغمورة طيلة الوقت ~~لكنها~~ فهرست على أنها الجزء الأول من الجامع الصحيح، وهذا ما كتب على الجلد.

التحقيق في أن النسخة المطبوعة المسماة (التاريخ الصغير) إنما هي (التاريخ الأوسط)

لم أجد في النسخة المخطوطة ما يشير إلى أن هذا الكتاب هو الأوسط أو الصغير، إذ وسم الكتاب باسم (التاريخ) فقط كما جاء في بداية الكتاب: "الجزء الأول من التاريخ تأليف محمد بن إسماعيل البخاري" ولعل من أسباب الخلط بين التاريخين الأوسط والصغير أن الوصف ليس للبخاري، وإنما لغيره، لكن قامت الدلائل عندي - وأشار لذلك بعض الباحثين - أنه هو الأوسط ومن ذلك:

أولاً: رواية النسخ:

عندما ذكر ابن حجر كتب البخاري ورواتها قال: "التاريخ الأوسط يرويه عنه عبد الله ابن أحمد بن عبد السلام الخفاف، وزنجويه بن محمد اللباد، والتاريخ الصغير يرويه عنه عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الأشقر" ^(٤)، وبهذا صرح ابن خير في الفهرست، إذ قال: "التاريخ الأوسط في سبعة أجزاء"، وهو ما ينطبق على المخطوط الذي بين أيدينا، وذكر ابن خير إسناده إلى زنجويه بن محمد ^(٥).

ثم إننا لو رجعنا إلى المطبوع، لوجدنا في بدايته سند النسخة إلى زنجويه بن محمد النيسابوري (ت ٣١٨ هـ) يرويها عن البخاري، ولا نجد فيها ما يشير إلى اسم الكتاب سوى

(١) خ. لوجه (٤٥).

(٢) خ. لوجه (١).

(٣) مؤسسة آل البيت، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، الحديث النبوي الشريف، وعلومه ورجاله، عمان، ١٩٩١م، (ص ٣٢١/١)، ويشار إليه فيما بعد: فهارس آل البيت ثم رقم الصفحة.

(٤) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط ١، المطبعة الكبرى القاهرة، (١٣٠١ هـ)، (ص ٤٩٣)، يشار إليه فيما بعد (هدي الساري).

(٥) ابن خير الإشبيلي، الفهرست، ط ٢، المكتب التجاري، بيروت، (١٩٦٣م)، (ص ٢٠٥).

ما قاله البخاري في المقدمة: "كتاب مختصر من تاريخ هجرة النبي ﷺ" (١)، ومن هنا فقد وصلتنا روايتا الكتاب: رواية الخفاف (المخطوط)، ورواية زنجويه بن محمد (المطبوع)، وهما كما أشار ابن حجر وغيره راويا التاريخ الأوسط.

أما التاريخ الصغير فراويه هو عبد الله الأشقر، ولو تأمل محقق المطبوع (السيد: محمود إبراهيم زايد) قوله في مقدمة التحقيق: "كتاب التاريخ الصغير يرويه عن الإمام البخاري عبد الله بن محمد الأشقر" (٢)، وقارنه بإسناد الكتاب إلى زنجويه بن محمد في (ص ٢٧) لما حصل هذا الخطأ، ولكن يبدو أنه اعتمد على النسخة الهندية المطبوعة ولم يعتمد على أصل مخطوط، بدليل أنه لم يورد في مقدمة التحقيق رجوعه إلى نسخة خطية، ولتشابه الأخطاء بين النسختين.

ثانياً: الترتيب: ذكر غير واحد من المصنفين أن التاريخ الأوسط مرتب على السنين، قال السخاوي: "للبخاري في تواريخه الثلاثة: الكبير وهو على حروف المعجم، والأوسط وهو على السنين، والصغير" (٣)، ومعلوم أن التاريخ المطبوع باسم الصغير مرتب على السنين، ولم أجد ما يشير إلى ترتيب الصغير، كذلك فقد أورد ابن حجر في كتبه أسماء بعض من أوردتهم البخاري في التاريخ الأوسط، مثل قوله في محمد بن عون الخراساني: "ذكره البخاري في الأوسط في فصل من مات بين الأربعين إلى الخمسين ومائة" (٤)، وهو ما يشير إلى ترتيب الكتاب وفصوله.

ثالثاً: النقول: من خلال استعراضي لبعض كتب الرجال والجرح والتعديل، وجدت أن العلماء يذكرون بعض النصوص، وينسبونها إلى البخاري في التاريخ الأوسط، وعند مراجعة الكتاب المطبوع باسم الصغير نجدها فيه حرفياً، ولهذا الغرض فقد استقرأت كتاب الإصابة لابن حجر، فوجدت فيه أمثلة كثيرة أذكر منها:

(١) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الصغير، ط ١، دار المعرفة، بيروت، (١٩٨٦م)، (ص ٢٧/١، ٢٠٥).

ويشار إليه فيما بعد (التاريخ) أو (ط).

(٢) التاريخ، (٢٢/١).

(٣) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، مكتبة المتنبي بغداد، (١٩٦٣م)، (ص ٥٨٨).

ويشار إليه فيما بعد (الإعلان بالتوبيخ).

(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط ١.

دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الهند، (١٣٢٦هـ)، (ص ٣٨٥/٩).

- جاء في الإصابة: "قال البخاري في التاريخ الأوسط: روى يونس عن ابن شهاب قال: أخبرني إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال: "استسقى النبي ﷺ .."، وقال بعضهم: "استسقى بنا"، ولا يصح؛ لأن أمه أم كلثوم زوجها الوليد أيام الفتح" ^(١)، وهذا النص موجود في النسختين المطبوعة والمخطوطة. ^(٢)
- ومن الأمثلة في تهذيب الكمال: قال المزي: "قال البخاري في التاريخ الأوسط: حدثني محمد بن محبوب قال حدثنا أبو سلمة..، قال: مات ثابت ومالك بن دينار ومحمد بن واسع سنة ثلاث وعشرين ومائة"، ونقل سبعة نصوص من التاريخ الأوسط ^(٣)، وهذه النصوص كلها موجودة في التاريخ المطبوع باسم الصغير. ^(٤)
- ومن الأمثلة التي أوردها الإمام الذهبي، قال: "وحكى البخاري في تاريخه الأوسط عن أبي داود قال: إنما أتى قيس - يعني ابن الربيع - من ابنه، كان يأخذ حديث الناس، فيدخلها في فرج كتاب قيس، ولا يعرف الشيخ ذلك" ^(٥)، وهذا النص بلفظه في النسخة المطبوعة باسم التاريخ الصغير. ^(٦)
- من جهة أخرى، عند مراجعة ما نسبته ابن حجر في الإصابة للبخاري في التاريخ الصغير، نجد أن بعض هذه النصوص موجود في التاريخ المطبوع باسم الصغير، وبعضها لا نجده.

(١) ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البحاري، دار نهضة مصر، القاهرة، (١٩٧٠م)، (ص ١٧٧).

(٢) التاريخ، (٢٣٨/١)، لمزيد من الأمثلة: في الإصابة ر: (٦٤٠/٢)، وهو موجود بنصه في التاريخ، (١٣٧/١)، والإصابة: (٥٤٤/٤، ٤٤١/٤، ٦٩٠، ٤٤٦/١)، التهذيب، (٢٧٤، ٣٦/٢، ٤٤٦/١)، ومثال آخر في تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالله اليماني المدينة المنورة (١٩٦٤م)، (١٥٩/١)، وأنظر محمد عبد الكريم عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١٩٩٠م)، (ص ٧٤ وما بعد).

(٣) المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت،

(٤) التاريخ، (٣٥٣/١). (١٩٨٣م)، (٣٤٨/٤).

(٥) الذهبي، أحمد بن عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،

(١٩٦٣م)، (ص ٣٩٦/٣) ويشار إليه فيما بعد (ميزان الاعتدال).

(٦) التاريخ، (١٥٨/٢)، ومثال آخر: للذهبي، أحمد بن عثمان سير أعلام النبلاء، ط ٢، مؤسسة الرسالة

بيروت، (١٩٨٢م)، (ص ٢٢٢/٥)، وأنظر: التاريخ، (٣٥٣/١).

ولا غرابة في هذا، فإن تواريخ البخاري الثلاثة تشترك في كثير من النصوص، ولا أدل عليه من أن كثيراً من نصوص التاريخ الكبير موجودة في الأوسط، ولكن إذا لم نجد بعض النصوص أو كان هناك اختلاف في الألفاظ، فهذا يؤكد ما أوردته من كون التاريخ المطبوع باسم الصغير إنما هو الأوسط، لأن جميع النصوص التي نسبت للأوسط نجدها في المطبوع بخلافها. وأما النصوص المنسوبة للتاريخ الصغير في الإصابة لابن حجر وهي موجودة في النسخة المطبوعة فمنها:-

- نص جاء فيه: "روى البخاري في تاريخه الصغير، ويعقوب بن سفيان بإسناد صحيح، من طريق محمد بن سيرين، عن عبيدة السلماني أن عيينة والأقرع استقطعا أبا بكر أرضاً، فقال لهما عمر: إنما كان النبي ﷺ يتألفكما على الإسلام، فأما الآن فاجهدا جهدكما، وقطع الكتاب" (١)

- نص آخر عن ثعلبة بن الحكم: "قال البخاري: له صحبة، وقال في تاريخه الصغير: أسره الصحابة وهو صغير، وساق ذلك بسنده في الكبير، وذكره في الأوسط فيمن مات بين السبعين إلى الثمانين." (٢)

ونلاحظ هنا كيف نص على أن قصة هذا الصحابي موجودة في التاريخين الصغير والأوسط، وعند مراجعتي للكتاب المطبوع، وجدت أن ترجمة هذا الصحابي وقعت في فصل من مات بين السبعين إلى الثمانين، كما ذكر ابن حجر، ونسبه إلى الأوسط. ومن النصوص غير الموجودة في المطبوع باسم الصغير، وأوردها ابن حجر في الإصابة منسوبة للتاريخ الصغير:

- حديث من رواية موسى بن علي بن رباح بن قصير عن أبيه عن جده مرفوعاً: "ستفتح مصر بعدي، فانتجعوا خيرها، ولا تتخذوها داراً، فإنه يساق إليها أقل الناس أعماراً"، قال البخاري: "لا يصح هذا"، قال ابن حجر: "أخرجه البخاري في تاريخه الصغير." (٣)

وعند مراجعتي للتاريخ المطبوع باسم الصغير لم أجد فيه هذا النص، وكل ما ورد هو

(١) الإصابة، (١٠٢/١)، وهو موجود في التاريخ المطبوع باسم الصغير في (ص ٨١/١).

(٢) الإصابة، (٤٠١/١)، وهو موجود في التاريخ المطبوع باسم الصغير في (ص ٢٠٠/١).

(٣) الإصابة، (٤٥١/٢).

تاريخ وفاة موسى بن علي. (١)

- نص عن عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه: قال ابن حجر: " وفي تاريخ البخاري الأصغر بسند صحيح، أنه مات في أول خلافة يزيد، قبل الحرّة " (٢)، وقد وردت في التاريخ المطبوع باسم الصغير بعض الآثار في وفاة عقيل (٣)، لكن هذا النص المشار إليه لم يرد.

- قال ابن حجر: " أخرج البخاري في التاريخ الصغير، عن أبي تيممة الهجيمي: أتيت الشام، فإذا أنا برجل مجتمع عليه، فإذا هو مجذوذ الأصابع، قلت: من هذا؟ قالوا: هذا أفه من بقي على وجه الأرض من أصحاب رسول الله ﷺ هذا عمرو البكالي... " (٤) وهذا غير موجود في التاريخ المطبوع باسم الصغير.

فهذه الأدلة التي سقتها، أكدت لي أن التاريخ المطبوع باسم التاريخ الصغير، إنما هو التاريخ الأوسط، والله أعلم.

وأشير هنا إلى أن بعض الباحثين قد ذكر موضوع تسمية الكتاب منهم:

الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر حيث ذكر في كتابه (توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين) (٥) ما يؤيد هذا المعنى، وقد اطلعت عليه بعد انتهائي من هذا البحث.

ومنهم كذلك الدكتور محمد عبد الكريم عبيد في رسالة دكتوراه بعنوان (تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير) (٦).

وأشارت إحدى الباحثات وهي أم عبد الله بنت محروس العسلي في مقدمة كتاب (فهرس مصنفات البخاري) (٧) إلى هذا الموضوع.

وكانت دراساتهم حول الموضوع مختصرة، وقد قمت بالتعمق في هذه المسألة، وحشد الأدلة، معتمداً على نسخة خطية نادرة.

(١) التاريخ، (١٤٧/٢).

(٢) الإصابة، (٥٣٢/٤).

(٣) التاريخ، (١٧٢/١).

(٤) الإصابة، (٧٠٠/٤).

(٥) د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ط ١، المكتبة المكية، مكة المكرمة ١٩٩٣ م.

(٦) محمد عبد الكريم عبيد، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٩٣ م، ر: ص ٧٤ وما بعد.

(٧) أم عبد الله بنت محروس العسلي، فهرس مصنفات الإمام البخاري، ط ١، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٨ هـ (ص ٢٨-٣٠).

الفصل الأول: الإمام البخاري، وجهوده في علم تاريخ الرجال

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول

سيرة الإمام البخاري ومصنفاته.

المبحث الثاني

التعريف بعلم تاريخ الرجال والطبقات.

المبحث الثالث

جهود البخاري في علم تاريخ الرجال.

المبحث الرابع

التعريف بكتاب التاريخ.

الفصل الأول: الإمام البخاري وجهوده في علم تاريخ الرجال

المبحث الأول: سيرة الإمام البخاري، ومصنفاته.

المطلب الأول: سيرة الإمام البخاري:

نسبه: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَةَ^(١)، أبو عبد الله الجعفي ولأء، البخاري.

مولده: ولد سنة أربع وتسعين ومائة، ببخارى^(٢).

بدء طلبه للعلم: روى محمد بن أبي حاتم وراق البخاري، قال: "سمعت الإمام البخاري يقول: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، قلت: وكم أتى عليك إذ ذاك؟ فقال: عشر سنين وأقل، ثم خرجت من الكتاب فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره"^(٣)، وذكر تصحيحه للداخلي في رواية غلط فيها وهو ابن إحدى عشرة سنة ثم قال: "فلما طعنت في ست عشرة سنة حفظت كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء - يعني أصحاب الرأي - ثم خرجت مع أُمِّي وأخي إلى الحج سنة عشر ومائتين"^(٤)، وتخلّف في مكة لطلب الحديث، وقال: "فلما طعنت في ثماني عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة"^(٥)، وحدث بالحجاز والعراق، وخراسان وما وراء النهر، وكتب عنه المحدثون وهو ابن سبع عشرة سنة وما في وجهه شعرة.^(٦)

(١) ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الناشر

محمد أمين دمج، بيروت، كذا ضبطها في كتابه، وتعني بالفارسية: الزراع.

(٢) مدينة بجنوب أوزبكستان حالياً، تقع على خط عرض (٤٠)

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت، (ص ٦/٢)، ويشار إليه فيما بعد

(تاريخ بغداد)، السبكي، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، ط ١، عيسى الحلبي، القاهرة

(٤١٩٦٤م)، (ص ٢١٦/٢)، ويشار إليه فيما بعد (طبقات الشافعية). مع الإشارة إلى أن البخاري ليس

شافعي المذهب وإنما هو صاحب مذهب مستقل.

(٤) تاريخ بغداد، (٧/٢)، وطبقات الشافعية، (٢١٦/٢).

(٥) تاريخ بغداد، (٧/٢).

(٦) تاريخ بغداد، (١٥/٢)، وطبقات الشافعية، (٢١٥/٢).

قال السبكي: " أول سماعه سنة خمس ومائتين." ^(١)

رحلاته: قال الإمام البخاري: "دخلت إلى الشام ومصر والجزيرة مرتين، وإلى البصرة أربع مرات، وأقمت بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت إلى الكوفة وبغداد مع المحدثين" ^(٢)، ورحل أيضا إلى بلخ، ومرزو، ونيسابور، والري، وواسط، وقيسارية، وعسقلان، ودمشق، وحمص ^(٣).

أشهر مشايخه:

١- أحمد بن حنبل: نزيل بغداد، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، صاحب المسند، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. ^(٤)

٢- أحمد بن صالح المصري: ثقة حافظ، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. ^(٥)

٣- إسحاق بن راهوية المروزي: ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. ^(٦)

٤- زكريا بن يحيى البلخي: ثقة حافظ، مات سنة مائتين وست وخمسين. ^(٧)

٥- الضحّاك بن مخلد الشيباني، أبو عاصم النبيل: ثقة ثبت، مات سنة اثني عشرة ومائتين أو بعدها. ^(٨)

٦- عبد الله بن عمرو المنقري: ثقة ثبت، رمي بالقدر، مات سنة أربع وعشرين ومائتين. ^(٩)

٧- علي بن المديني، بصري: ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، حتى قال البخاري: "ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني" مات سنة أربع وثلاثين ومائتين ^(١٠)

(١) طبقات الشافعية، (٢/٢١٣).

(٢) هدي الساري، لابن حجر، (٤٧٩).

(٣) طبقات الشافعية، (٢/٢١٣).

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ط ١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، (١٩٨٦م)، بتحقيق محمد عوامة، ترجمة رقم (٩٦)، ويشار إليه فيما بعد (التقريب) مقروناً برقم الترجمة.

(٥) التقريب، (٤٨).

(٦) التقريب، (٢٣٢).

(٧) التقريب، (٢٠٣١).

(٨) التقريب، (٢٩٧٧).

(٩) التقريب، (٣٤٩٨).

(١٠) التقريب، (٤٧٦٠).

٨- عفان بن مسلم الباهلي: ثقة ثبت، قال ابن المديني: "كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم" (١).

٩- يحيى بن معين الغطفاني، البغدادي، ثقة، حافظ، مشهور، إمام الجرح والتعديل، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. (٢)

وقد قال الإمام البخاري: "كُتِبَ عن ألف شيخ أو أكثر، عن كل واحد منهم عشرة آلاف حديث أو أكثر، وما عندي حديث إلا أذكر إسناده" (٣)، هذا يعني أنه يحفظ الأحاديث بطرقها وأسانيدها، وإلا فإن العدد خيالي. وقد ذكر في التاريخ بعض مشايخه، ومنهم: أحمد بن إشكاب الصغار الكوفي (٤)، علي بن حفص المروزي، وعبد الله بن يوسف التميمي (٥)، وعبد الله بن هارون الشامي (٦)، والحكم بن محمد الطبري (٧)، وذكر مكان سماعه منهم وزمانه.

أشهر تلاميذه:

١- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: الحافظ الكبير، ثقة حافظ إمام مصنف صاحب الصحيح، مات سنة إحدى وستين ومائتين. (٨)

٢- محمد بن عيسى بن سورة الترمذي: أحد الأئمة صاحب الجامع، روى عن البخاري كثيراً من المسائل في الجرح والتعديل والعلل، مات سنة تسع وسبعين ومائتين. (٩)

٣- زنجويه بن محمد اللباد النيسابوري: كان صاحب رحلة ومعرفة، وهو أحد راويي التاريخ الأوسط، توفي سنة ثمان عشرة وثلاثة مائة. (١٠)

٤- عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الحفاف النيسابوري: نزيل مصر، لازم البخاري، وهو أحد راويي التاريخ الأوسط عنه، توفي بمصر سنة أربع وتسعين ومائتين. (١١)

٥- أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي: إمام حافظ مشهور، مات سنة أربع وستين ومائتين. (١٢)

٦- أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي: أحد الحفاظ، صاحب كتاب الجرح والتعديل

(١) التقريب، (٤٦٢٥).	(٢) التقريب، (٧٦٥١).	(٣) طبقات الشافعية، (٢٢٢/٢).
(٤) التاريخ، (٣١٠/٢).	(٥) التاريخ، (٣٠٩/٢).	(٦) التاريخ، (٣٠٦/٢).
(٧) التاريخ، (٢٩٩/٢).	(٨) التقريب، (٦٦٢٣).	(٩) التقريب، (٦٢٠٦).
(١٠) سير أعلام النبلاء، (٥٢٢/١٤).	(١١) سير أعلام النبلاء، (٨٨/١٤).	(١٢) التقريب، (٤٣١٦).

وكتاب العلل، مات سنة مائتين وسبع وسبعين.^(١)

٧- محمد بن إسحاق بن خزيمة: الحافظ الثقة الحجة، صاحب الصحيح، توفي سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة.^(٢)

مكانته العلمية وسعة حفظه، وثناء العلماء عليه:

قال الإمام البخاري: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح"^(٣)، وقال: "لا أجيئك بحديث عن الصحابة، إلا عرفت مولد أكثرهم ووفاتهم ومساكنهم، ولست أروي حديثاً من حديث الصحابة إلا ولي في ذلك أصل أحفظه حفظاً من كتاب الله، أو سنة رسول الله ﷺ"^(٤).

وقد اتفق العلماء على إمامته، وما دخل بلداً إلا فضّله أهلها على أنفسهم^(٥)، قال ابن حجر: "ولو فتحت باب الثناء عليه ممن تأخر عن عصره لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس فذلك بحر لا ساحل له"^(٦)، قال الإمام مسلم، وقد قبل بين عينيه: "دعني أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله، وأشهد أن ليس في الدنيا مثلك"^(٧)، وقال الإمام أحمد: "ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل"^(٨).

عقيدته واتهامه بخلق القرآن ومحنته:

اتهمه بعض معاصريه ومنهم محمد بن يحيى الذهلي في نيسابور، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيين، بالقول بخلق القرآن^(٩)، ذلك أنه سُئل عن اللفظ بالقرآن فقال: "القرآن: كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة"، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله يصنع كل صانع وصنعه"^(١٠)، وقال: "أفعال العباد مخلوقة، حركاتهم، وأصواتهم، وأكسابهم، وكتابهم مخلوقة، فأما القرآن المبين المثبت في المصاحف الموعى في القلوب، فهو كلام الله غير مخلوق"^(١١)، ولم يعجب هذا محمد بن يحيى الذهلي فقال: "من زعم لفظي بالقرآن مخلوق فهو مبتدع، ولا يجالس ولا يكلم، ومن ذهب بعد هذا إلى محمد بن إسماعيل فاتهموه"^(١٢).

(١) التقريب، (٥٧١٨). (٢) سير أعلام النبلاء، (٣٦٥/١٤). (٣) طبقات الشافعية، (٢١٨/٢).

(٤) طبقات الشافعية، (٢١٥/٢). (٥) تاريخ بغداد، (١٩/٢). (٦) هدي الساري، لابن حجر، (٤٨٦).

(٧) طبقات الشافعية، (٢٢٣/٢). (٨) طبقات الشافعية، (٢٢٨/٢).

(٩) هدي الساري، (٤٩١)، والحديث أخرجه البخاري في كتاب خلق أفعال العباد، من حديث حذيفة، ط ١.

مؤسسة الرسالة، بيروت (١٩٨٤)، (ص ٢٥). (١٠) هدي الساري، (٤٩٢).

والحقيقة أن مذهب الإمام البخاري في هذه المسألة هو مذهب جمهور العلماء، ونسبة هذه التهمة إليه سببها إقبال الناس عليه في نيسابور، وظهور الخلل في مجلس محمد بن يحيى، وهو من باب كلام الأقران بعضهم في بعض، ولا يعتد به.

أما محنته مع الأمير خالد بن أحمد الذهلي أمير بخارى فسيبها: أنه بعث إلى الإمام البخاري أن احمِل إليّ (الجامع) و (التاريخ) وغيرهما لأسمع منك، فقال لرسوله: "أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلى أبواب الناس، فإن كان له إلى شيء منه حاجة فليحضر في مسجدي أو في داري"، وقيل: إن الأمير أرسل للبخاري ليعقد مجلساً خاصاً لأولاده فامتنع، فاستعان بأناس تكلموا في مذهبه، ونفاه عن البلد، فدعا البخاري عليه، فلم يأت شهر حتى عُزل ونودي عليه على أنان.^(١)

وفاته:

توفي - رحمه الله - في خَرْتَنَك (بفتح الخاء كما ذكر السمعاني)^(٢)، وهي قرية في أوزبكستان تبعد عن سمرقند ثلاثة أميال، ليلة الفطر، سنة (ست وخمسين ومائتين) وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً^(٣).

المطلب الثاني: مصنفاته:

أولاً: المطبوع:

١- الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. وهو الكتاب الذي أخرجه من نحو ستمائة ألف حديث، وصنفه في ست عشرة سنة، وقال: "جعلته حجة فيما بيني وبين الله"^(٤)، وهو المعروف بصحيح البخاري.

٢- التاريخ الكبير:

طُبِعَ في حيدر آباد في ثمانية أجزاء (١٩٤١م - ١٩٥٩م) والنسخ الأخرى مصورة عنها، بتحقيق الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني.

(١) طبقات الشافعية، (٢/٢٣٢، ٢٣٣). (٢) السمعاني، عبدالكريم بن محمد، الأنساب، مصور

عن المخطوط، مكتبة المثنى، بغداد، (١٩٧٠م)، (لوحه، ١٩٣م).

(٣) طبقات الشافعية، (٢/٢١٦)، والتاريخ، (٢/٣٦٧).

(٤) طبقات الشافعية، (٢/٢٢١)، كذا تسمية الكتاب عند ابن حجر في الهدى، (ص ٦).

٣- التاريخ الأوسط:

أ- نُشير في الهند تحت اسم التاريخ الصغير، بتعليق محمد شمس الحق العظيم آبادي، ومحمد محيي الدين آبادي، من مطبوعات إدارة ترجمان السنّة بلاهور، ط٤ (١٩٨٢م)، وهو مكتوب بخط اليد، ومصور من رواية زَنْجَوِيَه بن محمد النيسابوري، ولم يذكر محقق الكتاب النسخ التي اعتمد عليها، إلا أن هناك مقابلة على نسخة أخرى رُمز لها بالرمز (ن) دون توضيح ما هي، لكن يبدو أنها للرواية ذاتها، لكون الفروقات قليلة جداً.

ب- طُبِع الكتاب باسم التاريخ الصغير أيضاً، بتحقيق محمود إبراهيم زايد في مجلد واحد، الطبعة الأولى من منشورات دار الوعي بحلب، ومكتبة دار التراث بالقاهرة، (١٩٧٧م) وطبعة أخرى مزيدة من منشورات دار المعرفة في بيروت في مجلدين، وفهارس الأحاديث والرجال من صنع (د. يوسف المرعشلي)، وقد قام المحقق بالتعليق على أسماء الرجال والأحاديث، إلا أن الطبعتين اعتمدتا اعتماداً كلياً على الطبعة الهندية، ولم يرجع المحقق إلى أصل موثوق أو مخطوط، ولم يذكر في مقدمة التحقيق ما يُشير إلى ذلك. والأخطاء في هذه الطبعة تفوق الحصر، فقد قمت بمراجعتها وقابلتها على النسخة الخطية التي عندي من رواية الخفّاف، وسجلت جميع الأخطاء في دفتر كبير، وقد زادت الأخطاء الجوهرية على أربعمئة خطأ، فضلاً عن الأخطاء المطبعية الظاهرة التي يصعب عدّها وحصرها، ومن أمثلة هذه الأخطاء:

- (١) ورد في صفحة (٧١، ٧٠/٢) أربعة أخطاء^(١) وهي:
- في المطبوع : وكان غنياً من أهل الحديث. فأبي مملوك لقيسين.
- في المخطوط : وكان عندنا من أهل الحديث. فأبي مملوك لقيسين.
- في المطبوع : فقام ابن عجلان يقل رأسه. في المخطوط: فقام ابن عجلان يُقْبَل رأسه.
- في المطبوع : كان سعيد المقيري. في المخطوط : كان سعيد المقيري.
- (٢) في المطبوع : قال ابن معين: "وغمزوا يوسف بكذب." (٢)
- في المخطوط : قال ابن معين: "وعمرو بن يوسف يكذب." (٣)

(٢) التاريخ، (٢٢٤/٢)

(١) أنظر الصحيح، في: خ لوحة (٢٠٨، ٢٠٩).

(٣) خ، لوحة (٢٥٤).

(٣) في المطبوع : قال أيوب بن يزيد بن رغبة في الحج. ^(١)

في المخطوط : قال أيوب: يزيدني رغبة في الحج. ^(٢)

(٤) وفي مقدمة الكتاب تحريف في حرف أدى إلى تغيير شرط البخاري في الكتاب فقد

جاء: في المطبوع : كتاب مختصر من تاريخ هجرة النبي، ... ومن يُرغب في حديثه. ^(٣)

وفي المخطوط : كتاب مختصر من تاريخ هجرة النبي، ... ومن يُرغب عن حديثه. ^(٤)

ومن أمثلة النقص الفاحش:

(٥) في المطبوع : دخلت على أبي الطفيل بمكة ، يُقال أتى علي تسعون سنة ونصف،

بكم أتى عليك؟ قلت: أنا يعني ابن ثلاثة وثلاثين سنة. ^(٥)

في المخطوط : دخلت على أبي الطفيل بمكة فقال: "أتيت وعمرو بن صُلَيْع، وهو من

محارب وله صحبة، وكان بسني يومئذ وأنا بسنك اليوم، أتى علي تسعون سنة ونصف سنة،

فكم أتى عليك، قلت: أنا ثلاثة وثلاثون سنة. ^(٦) فتأمل النقص الفاحش!!

أما الزيادات في النسخة الخطية على المطبوع فهي كثيرة أيضاً، ومنها زيادات مهمة

تضيف جديداً مثل ألفاظ جرح وتعديل ، وتفسير لغوي، وبيان أنساب وعلل أحاديث،

وبعض التراجم بأكملها زيادة من المخطوط، ومن الأمثلة:-

- [قال محمد: "شعبة يتكلم في أبي اليقظان ، وأنا أهابه."] ^(٧)

- خالد بن خَلِيٍّ قاضي حمص [صدوق] ^(٨)

- ومن الزيادات في العلل: قال محمد: "سألت أحمد عن عبد الله بن سلمة، من روى عنه

غير عمرو بن مرة؟ فقال: روى عنه أبو إسحاق الهمداني قوله...، وقال ابن نُمير: هذا ليس

هو ذاك صاحب عمرو بن مرة لم يرو عنه إلا عمرو، والذي قال ابن نُمير أصح من الذي

قال أبو إسحاق الهمداني." ^(٩)

(٣) التاريخ، (٢٧/١).

(٢) خ لوحة، (١٨٤).

(١) التاريخ، (٩/٢).

(٥) التاريخ، (٢٨٦/١).

(٤) خ لوحة ٢.

(٧) خ لوحة (٥١ أ) ومكانها في ط (ص ١٠١/١).

(٦) خ، لوحة، (١٥١).

(٨) خ لوحة (٢١٣)، والزيادة هي ما جاء بين معكوفين فقط، ومكانها في ط (ص ٢١٣/١).

(٩) خ لوحة (١٢١) ومكانها في ط (ص ٢٣٣/١).

- قال محمد بن إسماعيل : "ما روى أهل الشام عن زهير فإنه مناكير لا أصل لها، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الكتاب." ^(١)

وهذا عدا الاختلافات في التقديم والتأخير. لهذا كله فإنه لا بد من إعادة تحقيق الكتاب على نسخ معتمدة وإخراجه بصورة تليق به، وهو ما أنا بصددته إن شاء الله .
٤- الأدب المفرد.

٥- الضعفاء الصغير:

وقد قال ابن خبير في الفهرست: "إن كتاب الضعفاء والمتروكين للبخاري هو التاريخ الصغير" ^(٢) لكن هذا لا يسلم من نقد، إذ أن ابن حجر ذكر أن آدم بن موسى الخواري من رواة الضعفاء، وهو راوي النسخة المطبوعة، أما التاريخ الصغير فراويه هو عبد الله الأشقر، وقد ذكر المزيّ كتابين في الضعفاء للبخاري، وهما غير التواريخ الثلاثة. ^(٣)
٦- خلق أفعال العباد.

٧- رفع اليدين في الصلاة.

٨- القراءة خلف الإمام.

٩- الكنى: وهو غير التاريخ الكبير وإن كان قد طبع معه. ^(٤)

ثانياً: المخطوط:

ذكرت بعض المصادر أسماء كتب للبخاري وهي موجودة في خزائن المخطوطات، ولا يبدو أن يكون بعضها جزءاً من الجامع:

(١) أخبار الصفات: ذكر فؤاد سزكين أنه موجود في الظاهرية. ^(٥)

(٢) أسامي الصحابة: قال ابن حجر: "أول من صنف في الصحابة: البخاري أفرد في ذلك تصنيفاً، وقد رواه عن المصنف محمد بن سليمان بن فارس." ^(٤) ومنه نسخة في مكتبة كارل ماركس في لايبزج بألمانيا ^(٦)، وقد بعث رسالة لهم ذاكراً الرقم الوارد في فهراس

(١) خ لوحة (٢٣١) ومكانها في ط (ص ١٣٨/٢) .

(٢) الفهرست، لابن خبير، (٢٠٦). (٣) تهذيب الكمال (١٠١/١).

(٤) هدي الساري، (٤٩٣).

(٥) فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، (١٩٧١م)،

(ص ٣٤٩/١). ويشار إليه فيما بعد (تاريخ التراث، سزكين). (٦) فهراس آل البيت، (١٩٠/١).

آل البيت فردوا علي بأن هذا الرقم لكتاب آخر، فربما كانت النسخة في دار العلوم، وهي في مدينة لايبزج ذاتها، والشك كبير في وجود هذا الكتاب في ألمانيا إذ أن فهارس آل البيت اعتمدت على نسخة خيالية مزورة لفهارس مكتبة كارل ماركس .

(٣) التوحيد: ذكر فواد سزكين أن منه نسخة في الظاهرية^(١)، ولا أدري هل هو جزء من الجامع أم لا؟

(٣) التفسير الكبير: قال ابن حجر: "ذكره الفربري"^(٢)، وهو يشير بذلك إلى نص عن محمد بن أبي حاتم أنه رأى البُخَارِيَّ استلقى بفرير أثناء تصنيفه كتاب التفسير، وأتعب نفسه ذلك اليوم في كثرة إخراج الحديث"^(٣). وقيل إن الكتاب موجود في أكاديمية الاستشراق بطشقند^(٤).

(٤) الضعفاء الكبير: ذكر بروكلمان أنه موجود في تبنة بالهند^(٥)، وقد قامت الدلائل على أنه غير الضعفاء الصغير المطبوع، إذ يذكر الذهبي بعض النصوص ينسبها إلى الضعفاء الكبير، وعند المراجعة لا نجد لها في النسخة المطبوعة^(٦).

(٥) المبسوط: ذكره ابن حجر^(٧). منه نسخة كاملة في مكتبة كارل ماركس في لايبزج بألمانيا. ^(٨) والشك كبير في وجود هذا الكتاب أيضاً لما ذكرت في رقم (٢) سابقاً .

ثالثاً: المفقود:

(١) الأشربة: ذكره ابن حجر في الهدي، ونسب إلى الدارقطني أنه ذكره في المؤلف والمختلف^(٩)، ولا يبعد أن يكون البُخَارِيَّ أفرد الأشربة في كتاب.

-
- (١) تاريخ التراث، سزكين ، (٣٤٩/١).
 (٢) هدي الساري، (٤٩٣).
 (٣) سير أعلام النبلاء، للذهبي، (٤٤٤/١٢).
 (٤) معلومة سمعية يلزم التأكد منها.
 (٥) كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ط ٣، دار المعارف، مصر، (١٩٧٤م) (ص ١٧٩/٣)، يشار إليه فيما بعد (تاريخ الأدب / بروكلمان).
 (٦) محمد عبد الكريم عبید، تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١٩٩٠م)، (ص ٨٤/١)، وذكر نصوصاً من ميزان الاعتدال، (٣٩١/١) (٥٧٠/٢) وتهذيب التهذيب، (٣٨٢/١). (٧) هدي الساري، (٤٩٣).
 (٨) فهارس آل البيت، (١٣٥٩).
 (٩) هدي الساري، (٤٩٣)، والمؤلف والمختلف، علي بن عمر الدارقطني، ط ١، دار الغرب الإسلامي بيروت، (١٩٨٦م)، (ص ١٩٧٣/٤).

- (٢) بر الوالدين: قال ابن حجر: " يرويه عنه محمد بن دلويه الوراق" ^(١)
- (٣) الجامع الكبير: ذكره ابن حجر ^(٢)، وأورده الكتاني ^(٣).
- (٤) العلل: قال ابن حجر: " ذكره أبو القاسم بن مندة ، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله الشرقي " ^(٤) وقد يكون من مصادر الترمذي في العلل .
- (٥) الفوائد: ذكره الترمذي ^(٥)، وأشار إليه ابن حجر ^(٦).
- (٦) الهبة: قال محمد بن أبي حاتم، وراق البخاري: " إنه ألف كتاباً في الهبة، فيه نحو خمسمائة حديث. ^(٧)
- (٧) الوجدان: ذكره ابن حجر، وهو من ليس له إلا حديث واحد من الضحابة. ^(٨)
- (٨) التاريخ الصغير .

-
- (١) هدي الساري، (٤٩٣).
- (٢) هدي الساري، (٤٩٣).
- (٣) محمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، ط ٢، دار الكتب العلمية بيروت، (١٤٠٠هـ)، (ص ٤١).
- (٤) هدي الساري، (٤٩٣).
- (٥) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح، تحقيق أحمد شاكر وآخرين، ط ١، مكتبة مصطفى الحلبي القاهرة، (١٩٣٧م)، كتاب المناقب، باب مناقب طلحة، (ص ٦٤٥/٥).
- (٦) هدي الساري، (٤٩٣).
- (٧) سير اعلام النبلاء، (١٢/٤١٠)، وهدي الساري، (٤٨٩).
- (٨) هدي الساري، (٤٩٣).

المبحث الثاني: التعريف بعلم تاريخ رجال الحديث والطبقات:

تعريف التاريخ لغة: قال الجوهري: "التاريخ: تعريف الوقت، والتورخ مثله، تقول أرخت وورخت، وقيل اشتقاقه من الأرخ (بفتح الهمزة وكسرها)، وهو الأنثى من بقر الوحش، لأنه شيء، حدث كما يحدث الولد"^(١)، وقال السخاوي: "هو الإعلام بالوقت."^(٢)

تعريف علم تاريخ الرجال عند المحدثين اصطلاحاً: هو التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من مولد ووفاة وصحة وعقل وبذن ورحلة وحج، ويلتحق به ما يتفق من الحوادث التي ينشأ عنها معان حسنة، من تعديل وتجريح ونحو ذلك. أما علم التاريخ عند المؤرخين قديماً فإنه يضم ما سبق ويزيدون عليه كل ما يبحث في وقائع الزمان.^(٣)

موضوعه: الكشف عن أحوال الرواة من تاريخ ولادة الراوي ووفاته، وتاريخ سماعه من شيوخه، وسماع تلاميذه منه. وبلادهم ومواطنهم، ورحلات الراوي، وسماعه من الشيوخ قبل الاختلاط أو بعده، وغير ذلك مما له صلة بأمور الحديث.^(٤)

أهميته: تلخص فوائد علم تاريخ الرجال بما يلي:

(١) كشف ما في السند من انقطاع أو تدليس أو إرسال ظاهر أو خفي، إما بسبب الخطأ أو الكذب، فكثيراً ما افتضح الكذّابون بسبب ضبط النقاد لتواريخ الرواة من وفاة أو رحلات وغيرها. وبه يوقف على أن الراوي مثلاً لم يعاصر من روى عنه أو عاصره لكنه لم يلقه لكونهما من بلدين مختلفين، ولم يرحل أحدهما إلى بلد الآخر، ولا التقيا في حج ونحوه، مع كونه ليست له منه إجازة أو نحوها، قال سفيان الثوري: "لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"^(٥).

(١) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح للجوهري ط ٢، (١٩٨٢م)، مادة (أرخ)، (ص ٤١٨/١)،

و ر: لسان العرب، محمد بن مكرم، مصور عن طبعة بولاق، مادة (أرخ)، (ص ٤٨١/٣)

(٢) الإعلان بالتوبيخ، للسخاوي، (٣٨٢).

(٣) السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، ط ٢، المكتبة السلفية، المدينة

النورة، (١٩٦٨م)، (ص ٢٨٠/٣)، ويشار إليه (فتح المغيث)، والإعلان بالتوبيخ، (٣٨٥).

(٤) د. تقي الدين المظاهري، علم رجال الحديث، ط ١، دار القلم، دبي، (١٩٨٦م)، (ص ٢٧)

(٥) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث، ط ٣، دار الفكر، دمشق، (١٩٨٤م)، (ص ٣٨٠)، ويشار

إليه فيما بعد (علوم الحديث لابن الصلاح)، والإعلان بالتوبيخ، (٣٨٦).

وقال حفص بن غياث: "إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين"، يعني احسبوا سنه وسن من كتب عنه ^(١).

ومثاله ما أورده البخاري في التاريخ: "قال محمد بن سلمة عن ابن عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن محمد بن عبد الله عن المطلب عن أبي هريرة قال: دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ وفي يدها مشط. ولا أدري حفظه الآن رقية بنت النبي ﷺ ماتت أيام بدر، وأبو هريرة هاجر بعد ذلك بنحو خمس سنين أيام خيبر، ولا يعرف للمطلب سماع من أبي هريرة ولا لمحمد من عبد المطلب، ولا تقوم به الحجة." ^(٢)

ومثال آخر: ما رواه بسنده عن أبي مسلم قال: "كان أبو ذر بالشام وعليها يزيد بن أبي سفيان، فغزا الناس فغنموا، والمعروف أن أبا ذر كان بالشام زمن عثمان، وعليها معاوية، ومات يزيد في زمن عمر، ولا يعرف لأبي ذر قدوم الشام زمن عمر رضي الله عنهما." ^(٣) ومن أمثلة كشف الكذب: أن المعلّى بن عوفان قال: "حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين" فقال أبو نعيم (الفضل بن دكين): "أتراه بُعث بعد الموت؟ فالمعروف أن عبد الله بن مسعود توفي قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين." ^(٤) فتبين كذب المعلّى بن عرفان. وقد ساق السخاوي في الإعلان بالتوبيخ أمثلة كثيرة، تجدر قراءتها لأهميتها وطرافتها. ^(٥)

(٢) تمييز المؤلف والمختلف والمتفق والمفترق من الأسماء والأنساب، فمثلاً: قد يحدث خلط بين أحمد بن نصر الهمداني، وأحمد بن نصر الداودي، لكن يزول الوهم عندما نعلم أن سنة وفاة الأول هي سبع عشرة وثلاثمائة، والثاني سنة اثنتين وأربعمائة، وبسبب الجهل بهذا غلط غير واحد من المصنفين، فرمّا ظن راوياً آخر غيره. ^(٦)

(١) المرجع السابق والصفحات ذاتها.

(٢) التاريخ، (٧٠/١).

(٣) التاريخ، (٤٣/١).

(٤) مسلم بن الحجاج، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،

(١٩٥٢م)، (ص ٢٦/١)، ويشار إليها فيما بعد (صحيح مسلم).

(٥) الإعلان بالتوبيخ، (٣٨٦).

(٦) العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي، المطبعة الجديدة فاس،

(١٣٥٥هـ)، (ص ٢٧٥/٣)، ويشار إليه (التبصرة والتذكرة، للعراقي)، والإعلان بالتوبيخ، (٣٩٢).

التصنيف في تاريخ الرجال:

أطلق بعض المؤلفين على كتبهم في الرجال اسم التاريخ منذ النصف الأول من القرن الثالث الهجري، حيث أطلق يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) اسم (التاريخ) على كتاب له، وكذلك فعل علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) حيث سمي كتابه في الرجال (بالتاريخ)، ثم جاء البخاري (ت ٢٥٦هـ) فأطلق اسم (التاريخ) على كتبه، وسمى ابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ) كتابه (التاريخ الكبير). وتابعهم في ذلك بعض المؤلفين التاليين، وهذه التسمية تعود إلى أن هذه الكتب أكثر من ذكر سنوات الولادة والوفاة، والحوادث المقترنة بالأزمان، ومدلول كلمة تاريخ كان يشمل في تلك العصور ما يتعلق بالرجال وكذلك أحاديثهم وعللها، ولعل تسمية البخاري لكتبه (التاريخ) تنبئ عن الدائرة التي أرادها لكتبه فسماه التاريخ، وهذا مسمى واسع الدائرة. ثم جاء ابن أبي حاتم فجرد الجرح والتعديل عن العلل، وأفرد كلاً منهما في كتاب.^(١)

تعريف الطبقات:

الطبقة في اللغة: الجماعة، يقال: أتانا طبق من الناس، أي جماعة^(٢)، وفي اصطلاح المحدثين: القوم المتعاصرون إذا تشابهوا في السن وفي الإسناد (أي الأخذ من المشايخ) مع ملاحظة الاشتراك في الأساتذة.^(٣)

وقد اختلف المصنفون في تاريخ الرجال في تحديد الطبقة، فمنهم من جعلها قرناً مثلما فعل بحشل في تاريخ واسط، وبعضهم عدّها جيلاً مثلما فعل خليفة بن خياط، وذكر عن ابن عباس أنه عدّ الطبقة عشرين سنة^(٤).

وعدّها البخاري والذهبي في كتابيهما التاريخ الأوسط وتاريخ الإسلام عشر سنين وبعضهم جعل الوفيات أساساً لترتيب الطبقات، مثل البخاري في التاريخ الأوسط، أما خليفة ابن خياط ومحمد بن سعد في كتابيهما (الطبقات) فلم يجعلوا سني الوفيات أساساً يعتمدانه في

(١) يحيى بن معين، التاريخ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف، ط ١، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة

(٢) (١٩٧٩م)، مقدمة التحقيق، (١/١٤). وأكرم ضياء العمري، بحوث في تاريخ السنة المشرفة، ط ٢،

مطبعة الإرشاد، بغداد، (١٩٧٢م)، (٢٠٩). (٢) الصحيح، للجوهري، (١٥١١/٤).

(٣) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ط ٢، دار الكتب الحديثة،

القاهرة، (١٩٦٦م)، (٢/٣٨١). (٤) لسان العرب، ابن منظور، (٨٠/١٢).

التقسيم على الطبقات، بل الطبقة عندهم للدلالة على القوم المتشابهين من حيث السن والشيخ^(١).

ومن هنا نخلص إلى أن العلماء لم يعدوا سني الوفيات أساساً وحيداً للتقسيم على الطبقات. وكذلك فإن الطبقة في فترة النشأة لم تتخذ مفهوم الوحدة الزمنية الثابتة، فمرة تكون حوالي عشر سنوات وأخرى تقارب عشرين سنة وثالثة في حدود جيل وربما تجاوزته^(٢) وهذا يعود إلى إختلاف أهل اللغة في المقصود من كلمة (قرن) في الحديث (خير الناس قرني) فقال بعضهم عشر سنين، وآخرون عشرين والأصح أنه الجيل^(٣)

الفرق بين علم التاريخ عند المحدثين والطبقات:

فرّق العز بن جماعة بين العلمين من حيث موضوعهما وغايتهما^(٤):

(١) فهما يجتمعان في التعريف بالرواة، وينفرد التاريخ بالحوادث، وضرب مثلاً للطبقات بما إذا كان في البدرين من تأخرت وفاته عمن لم يشهد بداراً فإنه يلزم ذكر هذا الذي تأخرت وفاته في البدرين، ولا يلزم ذكر غير البدري في هذه الطبقة وإن توفي قبل البدري، ثم قال: "ومع ذلك فقد ذكر غالب من صنف بعد المتقدمين مثل (طبقات الشافعية) هذا الذي تقدمت وفاته ولم يشهد بداراً، وعدوه في طبقة البدرين لمراعاتهم في الطبقة قرب الوفيات". ومعنى الكلام أن التاريخ مرتب على الوفيات فمثلاً إذا قلنا: من مات في الفترة من (١٠٠ - ١٥٠) نجد في هذه الفترة الصحابي والتابعي وكل من تعاصر من الرواة، أما الطبقات فيتم ترتيبها على أسس أخرى مع المعاصرة منها: الحدث، المذهب، المهنة، المكان فمثلاً طبقات البدرين يجتمع فيها كل البدرين سواء من تقدمت وفاته أو تأخرت (علاقة معاصرة ومكان).

(٢) وقد فرّق بينهما من جهة أخرى فقال: "إن التاريخ يُنظر فيه بالذات إلى المواليد والوفيات، وبالعَرَض إلى الأحوال. والطبقات ينظر فيها بالذات إلى الأحوال وبالعَرَض إلى المواليد والوفيات" ثم قال: "ولكن الأول أشبه"، أي أنه اختار الأول، وهو ما ينطبق على

(١) بحث في تاريخ السنة المشرفة، (١٨٤، ١٨٥).

(٢) لسان العرب، (٢١١/١٧)، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب فضائل الصحابة، ح ٢١٠، ٢١١.

وأبو داود في السنن، كتاب السنة، ح ٤٦٥٧.

(٣) نقله عنه السخاوي في: الإعلان بالتوبيخ، (٤٥٣)، بتصرف.

التاريخ الأوسط، فهو كتاب في تاريخ الرجال اعتمد الطبقات أساساً لتزييه، ومعنى الكلام أن وضع الراوي في الطبقة إنما هو لبيان حاله وموقعه ومكانته بالمقارنة مع غيره . أما التاريخ فهو لمجرد التوقيت للقضايا المتعلقة بالراوي ولذلك فقد رددت على انتقاد المعلمي للبخاري بأن تاريخه الكبير خالٍ في الغالب من التصريح بالحكم على الرجال ، وقلتُ بأن الحكم على الرواة ليس من الوظائف الرئيسة لعلم تاريخ الرجال، إلا أن يأتي تبعاً .

المبحث الثالث: جهود البخاري في علم تاريخ الرجال:

يُعد الإمام البخاريّ من أوائل المصنفين في مجال النقد والعلل، وكتبه في تاريخ الرجال لا يستغني عنها عالم ولا مصنف، يقول أبو أحمد الحاكم في الكنى: "كتاب محمد بن إسماعيل في التاريخ، كتاب لم يسبق إليه ومن ألف بعده شيئاً في التاريخ أو الأسماء أو الكنى لم يستغن عنه، فمنهم من نسبته إلى نفسه مثل أبي زرعة وأبي حاتم ومسلم، ومنهم من حكاه عنه، فالله يرحمه فإنه الذي أصل الأصول" (١).

وأتكلم هنا عن كتب الإمام البخاريّ الثلاثة: (التاريخ الكبير، والأوسط، والصغير). بما يوضح طريقته فيها باختصار .

(١) التاريخ الكبير: ألف الإمام البخاريّ هذا الكتاب في حداثة سنه يقول في ذلك: "فلما طعنت في ثمانني عشرة سنة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقوابيلهم، وذلك أيام غيبد الله بن موسى، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ في الليالي المقمرة" (٢) ويُشير إلى علمه الواسع وإلى معرفته بالرجال وتاريخهم فيقول: "قل اسم في التاريخ إلا وله عندي قصة إلا أنني كرهت تطويل الكتاب" (٣)، وقد سأله محمد بن أبي حاتم: "تحفظ جميع ما في المصنف؟" قال: "لا يخفى عليّ جميع ما فيه، ولو نُشر بعض (أستاذي) (٤)، هؤلاء لم يفهموا كتاب (التاريخ) ولا عرفوه" ثم قال: "صنفته ثلاث مرات" (٥) وقد أخذه إسحاق بن راهوية فأدخله على عبد الله بن طاهر فقال: "أيها الأمير، ألا أريك سحراً؟!" فنظر فيه عبد الله، فتعجب منه، وقال: "لست أفهم تصنيفه" (٦).

(١) طبقات الشافعية، (٢٢٦/٢). (٢) تاريخ بغداد، (٧/٢). (٣) تهذيب الكمال، للمزي، (٤٤٠/٢٤).

(٤) هكذا في تهذيب الكمال، (٤٤٠/٢٤). وفي طبقات الشافعية، (٢٢١/٢)، وتاريخ بغداد، (٧/٢) (إسنادي).

(٥) طبقات الشافعية، (٢٢١/٢).

تاريخ البخاريّ مثلث من ثلاث جهات:

قال عبدالرحمن المعلميّ في تفسير هذا العنوان تعقيباً على قول البخاريّ: "صنفته ثلاث مرات"، معنى هذا: "أنه بدأ فقيده التراجم بغير ترتيب ثم كرّ عليها فرتبها على الحروف، ثم عاد فرتب تراجم كل حرف على الأسماء، باب إبراهيم، باب إسماعيل،.. هذا هو الذي التزمه، ويزيد في الأسماء التي تكثر مثل: محمد وإبراهيم، فيرتب تراجم كل اسم على ترتيب الحروف الأوائل لأسماء الآباء ونحوها" ^(١) وهذه هي الجهة الأولى .

ومن جهة ثانية، ذكر ابن حجر في فتح الباري قول البخاريّ: "صنفت جميع كتيبي ثلاث مرات" ^(٢)، يعني والله أعلم: "أنه يصنف الكتاب ويخرجه للناس ثم يأخذ يزيد في نسخته، ويصلّح ثم يخرجه للناس مرة ثانية، ثم يعود، ويزيد، ويصلّح، حتى يخرجه الثالثة" ^(٣) الجهة الثالثة: أن له ثلاثة تواريخ ^(٤).

ومن هنا فإن الشيخ عبدالرحمن المعلميّ خرج بنتيجة مفادها أن ابن أبي حاتم عندما ذكر أوهاماً للبخاريّ في التاريخ وجمعها في كتاب مفرد، إنما كان هذا بالنظر إلى النسخة التي أخرجها البخاريّ أولاً، بدلالة أن الخطيب البغداديّ قال: "نظرت فيه (كتاب ابن أبي حاتم في توهيم البخاريّ) فوجدت كثيراً منها لا تلزمه، وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخه على الصواب." ثم صنف الخطيب البغداديّ كتاب موضح أوهاام الجمع والتفريق، مبيناً بعض أوهاام البخاريّ، لكنه وقع فيما وقع فيه ابن أبي حاتم في أنه ادعى أوهاماً للبخاريّ في التاريخ الكبير هي مدونة على الصواب، وهذا يعود إلى أن الخطيب البغدادي اعتمد النسخة التي أخرجها البخاريّ ثانياً وهي رواية أحمد بن فارس الدلال (ت ٣١٢هـ)، وقد ذكر الخطيب في أول الموضح إسناده إليه، وفي رواية ابن فارس أخطاء هي مدونة على الصواب في رواية محمد بن سهل بن كرديّ، فظهر أن رواية ابن فارس مما أخرجها البخاريّ ثانياً ورواية ابن سهل ما أخرجها ثالثاً، وهي النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ المعلميّ نفسه. ^(٥)

(١) الخطيب البغدادي، موضح أوهاام الجمع والتفريق، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند،

(١٩٥٩م)، مقدمة التحقيق، (ص ١٠)، سأشير إليه فيما بعد (موضح أوهاام الجمع والتفريق).

(٢) هدي الساري، (٤٨٨). (٣) موضح أوهاام الجمع والتفريق، للخطيب البغداديّ، مقدمة التحقيق، (ص ١١).

(٤) موضح أوهاام الجمع والتفريق، (ص ١١٥).

طريقته في كتاب التاريخ الكبير:

ترتيبه: رتبته على حروف المعجم، وتجاوز هذا الأصل بتقديم المحمدين لشرف اسم النبي، وكذلك بتقديم الصحابة لفضلهم، وهو يأخذ الحرف الأول فقط من الاسم، ثم يرتب الأسماء المشتركة على الحرف الأول أيضاً من اسم الأب.

مضمون الترجمة^(١): تحتوي الترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته ونسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كليهما، وقلماً يُطيل ذكر الأنساب، ويذكر بعض شيوخه وتلاميذ صاحب الترجمة ونموذجاً من روايته أو أكثر، وربما أورد الرواية بإسناد ليس فيه صاحب الترجمة، ثم أعقب ذلك بإيرادها بإسناد فيه صاحب الترجمة، فتكون روايته من المتابعات والشواهد، ونجده أحياناً يقتصر على ذكر عنوان الرواية، ويسعى البخاري إلى تحديد مكان الرواية وزمانها للتحقق من إمكان اللقاء بين الراوي وشيوخه، وقد ذكر سني وفيات أصحاب التراجم بنسبة (٥٪) تقريباً أما سني ولادتهم فلا تزيد نسبة ذكرها على (٣٠ ٪). ويذكر البخاري ألفاظ الجرح والتعديل، ويلاحظ تورعه عن استعمال ألفاظ حادة في الجرح، كما هو الحال في التاريخ الأوسط، وكذلك لا يبالي في ألفاظ التوثيق، بل يكتفي بقوله: "ثقة" أو "حسن الحديث". وكثيراً ما يسكت على الرجال، وكثيراً ما ينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل ويعتمد كلامهم في الرجال. وقد اتهم المعلمي الإمام البخاري بأن تاريخه خالٍ في الغالب من التصريح بالحكم على الرواة بالتعديل والتجريح^(٢). قلْتُ: وقلة ألفاظ الجرح والتعديل عنده ظاهرة لكل مطالع للكتاب، لكن يرد على هذا بما تقدم في تعريف علم تاريخ الرجال، أنه بالدرجة الأولى ينصبُّ على ضبط أحوال الرواة من مولد ووفاة وصحة وعقل ورحلة، ويلتحق بذلك الجرح والتعديل فهو ليس غرضاً أساسياً وإنما معنى حسن يتبع التاريخ.

التاريخ الأوسط: وهو موضوع هذه الرسالة، وهو مرتب على السنين، ويأتي تفصيل القول فيه في المبحث التالي - إن شاء الله -.

(١) ر: بحوث في تاريخ السنة، (ص ١١٢).

(٣) ابن أبي حاتم عبد الرحمن، الجرح والتعديل، ط ١،

مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، (١٩٥٢)، المقدمة (١/ي).

التاريخ الصغير:

هذا الكتاب غير مطبوع، ويمكن أن تكون له نسخ خطية، حسب ما ورد في فهرس المخطوطات^(١)، لكن لا أستبعد أن يكونوا خلطوا بينه وبين الأوسط، كما حصل في النسخة المطبوعة.

وقد ادعى ابن خير في الفهرست أنه الضعفاء الصغير^(٢)، ولا يصح هذا إذ أن التاريخ الصغير من رواية عبد الله الأشقر أما الضعفاء الصغير فهو من رواية آدم بن موسى الخواري، كذا قال ابن حجر، وإسناد كتاب الضعفاء ظاهر فهو مطبوع. وقد نص ابن حجر على أنه رأى هذين الكتابين، وذكرهما اثنين لا واحداً، وقال: "وهذه التصانيف موجودة مروية لنا بالسمع أو بالإجازة"^(٣) ولم أجد في المصادر ما يشير إلى منهج البخاري في التاريخ الصغير أو وصفه.

أسامي الصحابة:

وهو أول كتاب في تاريخ الصحابة، وقد قال السخاوي: "البخاري أول من صنف في تاريخ الصحابة."^(٤)

قول الذهبي: البخاري ليس بالخير برجال الشام، والرد على ذلك:

أورد هذا الاتهام الإمام الذهبي في تاريخ الإسلام، والميزان^(٥)، وسبب هذا أن البخاري ضعف عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الشامي، وذكره في الضعفاء الكبير، رغم أنه ثقة، والضعيف إنما هو عبد الرحمن بن يزيد بن عويم، وقد نقل في التاريخ الأوسط أيضاً عن عيسى ابن يونس قوله: "ولم يكن عبد الرحمن بن يزيد بن [جابر] ^(٦) من أحلاسها"^(٧)، وهو تجريح وهم فيه، لأنه ثقة. والتعميم بناءً على هذا المثال لا يستقيم إذ وهم البخاري - رحمه الله - على ندرته لا يختص ببلد، وهو قد رحل إلى دمشق وحمص وعسقلان وقيسارية، كما رحل إلى غيرها من البلدان. وقد عدد الذهبي شيوخ البخاري من الشاميين وهم كثر^(٨).

(٢) ابن خير، الفهرست، (ص ٢٠٦).

(١) فهرس آل البيت، (٣٢١/١).

(٤) الإعلان بالتوبيخ، للسخاوي، (٥٤٠).

(٣) هدي الساري، (٤٩٣).

(٥) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، (٥٩٨/٢).

(٦) زيادة في المخطوط، ويشار إلى الزبادات من المخطوط فيما يأتي بالحرفين ز. خ. (٧) التاريخ، (١٠٩/٢).

(٨) انظر التفصيل في سير أعلام النبلاء، (٣٩٥/١٢).

المبحث الرابع: التعريف بكتاب التاريخ الأوسط

المطلب الأول:

شرط الكتاب وإسناده وترتيبه:

حدد الإمام البخاري شرطه في هذا الكتاب فقال: "كتاب المختصر من تاريخ [هجرة] ^(١) رسول الله ﷺ والمهاجرين والأنصار، وطبقات التابعين لهم بإحسان، ومن بعدهم، ووفاتهم، وبعض نسبهم وكناهم، ومن يُرغبُ [عن] ^(٢) حديثه، وقد استفاض أنساب قوم عند أهلهم، فتداولوها، وعرفها الناس لشهرتها، فإن تنازعوا في شيء منها احتيج حينئذ إلى البيان والحجة" ^(٣).

عناصر شرط البخاري:

- ١- الاختصار.
- ٢- بيان تاريخ هجرة النبي ﷺ.
- ٣- تاريخ الصحابة.
- ٤- طبقات التابعين ومن بعدهم من الرواة.
- ٥- ذكر وفيات الرواة.
- ٦- ذكر بعض أنساب الرواة وكناهم.
- ٧- ذكر الضعفاء من الرواة : حيث نلاحظ تركيزه على الضعفاء في شرطه وفي ثنايا كتابه . ولهذا مزيد تفصيل في الفصول القادمة - إن شاء الله-.
- ٨- حسم الخلافات عند التنازع في الأنساب.

وصف الكتاب

إسناده: وقد ذكرت في التمهيد ما يتعلق بأسانيد النسخ ورواتها فقد وصلنا الكتاب بروايتين هما : رواية زُنْجَوَيْهِ بن محمد (ط) ، ورواية عبد الله الحَفَّاف (خ) وقد أملاه

(١) ز.خ ، لوحة (٢ ب) . (٢) هكذا في خ ، وفي ط : في . (٣) التاريخ، (٢٧/١)

البُخَارِيُّ إِمْلَاءً، ففي نسخة الحَفَاف قال: "حدثنا أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البُخَارِيُّ أَمَلِي" (١)

عدد الأجزاء: يتألف المخطوط برواية الحَفَاف من سبعة أجزاء في مائتين وتسع وثمانين ورقة، تحوي كل ورقة صفحتين، وقد قال ابن خير: "إن التاريخ الأوسط يقع في سبعة أجزاء" (٢).

أما المطبوع من رواية زَنْجَوَيْهِ بن محمد فيتكون من ثمانية أجزاء، طُبِعَ في مجلدين في ثمانمائة واثنين وعشرين صفحة، ولكن مع هذا الاختلاف في الأجزاء فالمادة العلمية تكاد تكون متشابهة، مع بعض الاختلافات والزيادات.

ترتيبه: كتاب التاريخ الأوسط كتاب طبقات، وقد صرح البُخَارِيُّ بذلك عندما قال في الديباجة: "وطبقات التابعين لهم بإحسان ومن بعدهم"، وقد عد البُخَارِيُّ العشر سنوات وحدة زمنية واحدة. وكتاب التاريخ الأوسط هو أول كتاب من نوعه مرتب على الوفيات فقد كان للبُخَارِيُّ السبق في هذا المجال.

- بدأ الكتاب بسيرة النبي ﷺ وذكر هجرتي الحبشة والمدينة.
- ثم طرفاً من سيرة بنات النبي ﷺ، وزوجاته (أم كلثوم، زينب، خديجة، رقية، ..).
- ثم ذكر من مات في عهد النبي ﷺ من المهاجرين الأولين والأنصار ومن حدث عن النبي ﷺ ثم وفاة النبي ﷺ. (٣)
- من مات في خلافة أبي بكر أو قريباً منه (٤) وأورد هنا الوفيات في زمن عمر دون أن يعنون لذلك.

- من مات في خلافة عثمان بن عفان - رضي الله عنه - (٥).
- ذكر من مات بعد خلافة عثمان، في خلافة علي - رضي الله عنهما - (٦).
- ثم بدأ بذكر الوفيات في وحدات زمنية كل وحدة عشر سنين، فبدأ بذكر من مات في سنة أربعين إلى خمسين ونحوها (٧) واستمر بهذا الترتيب حتى سنة مائتين وستين،

(٢) الفهرست، لا بن خير، (ص ٢٠٥).

(٤) التاريخ، (٥٧/١).

(٦) التاريخ، (٩٩/١).

(١) خ. لوحة (٢).

(٣) التاريخ، (٤٦/١).

(٥) التاريخ، (٨٣/١).

(٧) التاريخ، (١١٧/١).

ولا شك أن الوفيات بعد سنة مائتين وست وخمسين ليست من كلام البُخَارِيِّ، بل من كلام غيره من النساخ أو مملكي النسخ ولكن كون الكتاب يحوي من التواريخ حتى سنة (٢٥٦هـ) فهذا يدل على أن الإمام البُخَارِيَّ استمر يزيد في كتابه حتى وفاته، رغم أننا لا نعرف تاريخ بدء تأليفه لهذا الكتاب، ولكن قوله: إنه عندما طعن في الثامنة عشرة بدأ بتأليف كتاب التاريخ^(١)، والمقصود هنا هو الكبير، فهذا قد يحمل إشارة إلى أن التاريخ الأوسط قد يكون ألفه قريباً من ذلك التاريخ - والله أعلم - واستمر يزيد فيه حتى وفاته، وما يدل على ذلك هو اختلاف النسخ والروايات المنقولة عنه، زيادةً ونقصاً، كما أسلفت.

وإذا كانت هناك فترة مات فيها كثير من العلماء مثل الفترة ما بين (٢١٠ - ٢٢٠) فإنه بعد أن قال: "عشر إلى عشرين ومائتين" وذكر وفيات عدد كبير من الرواة^(٢)، ثم عاد فقال: "من مات فيما بين إحدى عشرة ومائتين إلى خمس عشرة ومائتين"^(٣)، بذكر أسمائهم فقط، ثم "من مات فيما بين خمس عشرة إلى عشرين ومائتين"^(٤)

وبين هذه الفترات تجده يُطيل في سيرة بعض الرواة وأحاديثهم، ويعقد لذلك عنواناً مثل (قصة القاسم بن عبد الرحمن)^(٥)، (قصة آل موهب)^(٦)، (قصة ولد نافع)^(٧)، (قصة حفصة في الصوم) بعد فترة (٦١ - ٧٠)^(٨) وهذا يعني أن تاريخه كان مزيجاً من السيرة والوفيات والحوادث وغير ذلك.

(١) تاريخ بغداد، (٧/٢).

(٢) التاريخ، (٢٩٢/٢).

(٣) التاريخ، (٣٠٧/٢).

(٤) التاريخ، (٥/٢).

(٥) التاريخ، (١٥٩/١).

(٦) التاريخ، (٣٠٢/٢).

(٧) التاريخ، (٣٥٣/١).

(٨) التاريخ، (٥٦/٢).

المطلب الثاني: طبيعة المادة ومنهجها في الترجمة:

عند استعراضنا لمادة التاريخ، وجدت أن عناصر المادة بشكل رئيس هي:

أولاً: الأسماء والأنساب والكنى والمواطن والمهن.

عادة ما تحتوي الترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده وكنيته، وكثيراً ما يذكر نسبته إلى القبيلة أو البلدة أو كليهما، وأحياناً يذكر مهنته، ويُفسر ما استعجم من الأسماء والأماكن ومثاله:

قوله: "اسم أبي سعيد الخُدْريّ: سعد بن مالك بن سنان الخُدْريّ الأنصاريّ، مدنيّ، والخُدْرة: قبيلة من الأنصار." (١)

وقال أيضاً: "يوسف بن الماجشون، والماجشون بالفارسية: هو المورّد." (٢)

ومن عاداته أن الراوي إذا كان معروفاً بكنيته، ذكر الكنية أولاً، مثل: "اسم أبي قلابة: عبد الله بن زيد البصري" (٣)، لكن إذا كان معروفاً باسمه بدأ به فقال: "كنية قيس بن سعد: أبو عبد الله المكيّ الحبشي" (٤).

ومن منهجه كما شرط في أول الكتاب: حسم الخلاف، عند التنازع في الأسماء والأنساب، ويسوق أوجه الخلاف، ويتوقف عند عدم معرفته بالقول الفصل، مثاله:

"اسم أبي ثعلبة: جُرْهُم، ويقال: جُرْثوم بن ناشر، ويقال: ناشب، ويقال: عمرو، وقال بعض الناس: لاشب، وهو خطأ، نزل الشام." (٥)

- وقال أيضاً: "ثنا عمرو بن مرزوق عن شعبة عن ثعلبة بن ضُبَيْعَة، وقال [ابن] مهدي عن شعبة عن [ضُبَيْعَة] (٧)، أو ابن [ضُبَيْعَة] (٨)، قال محمد: والصحيح: ضُبَيْعَة بن الحسين" (٩).

ومن أمثلة التوقف، قوله: "وقال بعض أهل النسب: الحكم بن عتيبة بن النّهّاس، من بني سعد بن عجل من لُجَيْن، فلا أدري حفظه أم لا؟" (١٠)

(٣) التاريخ، (١/٢٩٦).

(٦) في ط: أبو

(٩) التاريخ، (١/١٠٥).

(٢) التاريخ، (٢/٢١٤).

(٥) التاريخ، (١/١٢٣).

(٨) ز. خ.

(١) التاريخ، (١/١٦٦).

(٤) التاريخ، (١/٣١٧).

(٧) في ط: صبيغة.

(١٠) التاريخ، (١/٣١١).

وأحياناً يُشير إلى كنية الراوي عن طريق ذكره في نص ينقله عن غيره، كأن ينادي واحد آخر بكنيته، مثاله: "أن مالك بن عبد الله الخثعمي مرّ بجابر بن عبد الله فقال: يا أبا عبد الله اركب"^(١)، وما رواه عن نصر بن المنثي الأشجعي، قال: "كنت عند ميمون بن مهران فقالت له عجوز: يا أبا أيوب"^(٢)

وعادته أن يذكر نسبة الراوي إلى بلده أو قبيلته، ويفسر المبهم منها، مثاله: "يحيى بن عيسى التميمي، كوفي الأصل، وإنما قيل الرملي، لأنه كان حدث بالرملة"^(٣)، ومثاله أيضاً قوله: "كنية يزيد بن ربيعة: أبو كامل الرّحبيّ الدمشقيّ الصنعانيّ: صنعاء دمشق"^(٤) ومن حرصه على التوثيق، أنه يسند القول لقائله، مثل أن يقول: "هلال بن خباب الكوفيّ نسبه موسى بن إسماعيل"^(٥)

أما مهنة الراوي وعمله فإنه أحياناً يذكر ذلك ويفسره، مثال ذلك قوله: "عن أبي عبد الله القرّاط، مولى خزاعة: كان يبيع القرّط، المدني"^(٦)، وقوله: "عمرو بن مهاجر: كان على شرطة عمر بن عبدالعزيز"^(٧).

ثانياً: الوفيات والولادات.

الوفيات: هي مادة التاريخ الرئيسة، فهو غالباً ما يذكر وفاة الراوي المترجم له، إما تصريحاً بذكر سنة الوفاة، أو يربط الوفاة بحادث مشهور أو واقعة ليعرف وقتها، مثل قوله: "قتل ميمون بن أبي شبيب يوم دير الجماجم"^(٨) وقد يكون الكلام منه أو ينقله عن غيره. وبين أحياناً طريقة الوفاة مثل قوله: "وقدّم عبد الله بن شداد وعبدالرحمن بن أبي ليلى اقتحم بهما فرسهما الفرات فذهبا"^(٩).

ويورد النصوص التي يستدل منها على الوفاة، وفي أي الفترات كانت؟ ومن هذه النصوص ما يرد في الصلاة على الراوي وحضور جنازته مثل: "أن علياً كبرّ على سهل بن حنيف ستاً"^(١٠)، وما يرد في حضور العزاء، ومنه ما رواه منصور عن أمه، قالت: "مات أخ لعائشة فأتينا نعزيزها، وهو عبدالرحمن بن أبي بكر"^(١١)، وكذلك توزيع إرث

(١) التاريخ، (٢٢٢/١). (٢) التاريخ، (٣٢١/١). (٣) التاريخ، (٢٦٨/٢). (٤) التاريخ، (١٤٦/٢).
 (٥) التاريخ، (٩٨/٢). (٦) التاريخ، (٢٦٧/١)، القرّط: شجر يدبغ به ر: لسان العرب، مادة (قرط) (٣٣٤/٩).
 (٧) التاريخ، (٤٧/٢). (٨) التاريخ، (٢١٠/١). (٩) التاريخ، (٢٠٩/١).
 (١٠) التاريخ، (١٠٦/١). (١١) التاريخ، (١٢٩/١).

الرجل ومتى كان؟ مثل "إحضار ميراث سالم مولى أبي حذيفة لعمر بن الخطاب." ^(١) وكذلك قد يسند وفاة رجل إلى وفاة آخر، مثل ما رواه عن خالدة بنت عبد الله ابن أنيس، أن أباه مات بعد أبي قتادة بنصف شهر. ^(٢)

وقد يحدد الفترة التي توفي فيها الراوي إجمالاً مثل: "مات حبيب بن مسلمة في خلافة معاوية" ^(٣)، وتوفي عبد الله بن ثوب أبو مسلم الخولاني زمن معاوية قبل بُشْر بن [أبي] أرطاة ^(٤)، وهذه النصوص تكشف المعاصرة ومن توفي بعد الآخر.

ويذكر الخلاف في سنة الوفاة، منه مثلاً: الخلاف في سنة وفاة أنس، حيث ساق آثاراً مسندة أحدها عن ابن لأنس، أن أنساً توفي سنة اثنتين وتسعين، ومن طريق ابن عُلَيَّة أنه مات سنة ثلاث وتسعين. ^(٥) أو قوله: "وقال [هارون] ^(٦) الفَرَوِي: مات عمرو سنة [تسع] ^(٧) وتسعين أو مائة أو إحدى ومائة، اختلف فيه." ^(٨)

وعادته أنه إذا شاء أن يدلل لأمر جاء بالآثار المسندة، فأحياناً يذكرها دون ترجيح، وأحياناً يرجح ويصحح رأياً، ويناقش الأدلة، مثل قوله: "قتل أحمد بن نصر سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وأنزل برأسه يوم الثلاثاء لثلاث خلت من شوال سنة سبع وثلاثين ومائتين والاول أصح" ^(٩)، ومثاله أيضاً قوله: "قال لي بعض آل أبي رَوَاد: مات عبدالعزيز قريباً من سنة خمسين (أي ومائة)، ولا أراه أنا إلا بعد، لأن أبا نعيم وخلاداً سمعا منه، ولم يسمعا من ابن جريج، وقال ابن بُكَيْر: مات عبدالعزيز بن أبي رواد سنة تسع وخمسين ومائة." ^(١٠)

ويستخدم لفظ (في موته نظر) عند تضعيفه لقول في وفاة الراوي، فمثلاً روى: "يقولون إن أبا بكر عبد الله بن شعيب الحبّاب بن صالح المَعُولِي الأزدي مات سنة أربع وستين ومائة، وفي موته نظر، لأن قتيبة بن سعيد قد سمع منه." ^(١١)

(١) التاريخ، (٦٣/١).

(٢) التاريخ، (١٣١/١).

(٣) التاريخ، (١٥٦/١). وما بين معكوفين ز. خ

(٤) التاريخ، (٢٤١/١).

(٥) في ط: سم.

(٦) ز. خ

(٨) التاريخ، (٣٣١/٢).

(٩) التاريخ، (٢٦٦/١).

(١٠) التاريخ، (١٤٧/١).

(١١) التاريخ، (١٠٥/٢).

وإذا كان لا يعرف متى توفي الراوي أو كان معاصراً لم يشهد وفاته قال: "تركناه حياً سنة كذا"، مثال ذلك قوله: "تركنا بشر بن شعيب حياً سنة ثنتي عشرة ومائتين"^(١) وتعد مادة الوفيات في هذا الكتاب، أغزر المواد وأكثرها على الإطلاق، نظراً لأهمية معرفة سني وفاة الرواة، لذا جاء ترتيب الكتاب على الوفيات، فقدم الأسماء من خلال السياق التاريخي مما كشف الإرسال والتدليس ومعرفة الطبقات، والسابق واللاحق، والصغير والكبير، وفوائد كثيرة مترتبة على ذلك.

أما الولادات فيندر أن يذكر البخاري سني الولادة، ومثاله: ما جاء في ترجمة الليث بن سعد أنه ولد سنة أربع وتسعين يوم الخميس لأربعة عشر من شعبان^(٢).

ثالثاً: الشيوخ والتلاميذ والرحلات:

كثيراً ما يذكر الإمام البخاري بعض شيوخ الراوي وتلاميذه، مثاله: "ثابت أبو زهير، ويقال: ابن زهير عن الحسن ونافع، منكر الحديث، سمع منه موسى البصري"^(٣)، ولاحظ هنا كيف ميز فاستعمل (عن)، (سمع)، فالأولى للدلالة على الرواية، وقد لا يكون سمع، والثانية للسماع المتحقق، مثاله: "عمرو بن غياث عن عاصم، ولم يذكر سماعاً من عاصم"^(٤). أما بالنسبة للرحلات فهي مهمة لإثبات اللقاء، ونفي التدليس، لذا فهو يذكرها أحياناً، ومنها ما رواه: "أن سلمان قدِمَ دمشق، فسأل عن أبي الدرداء، ف قيل له: مرابط، فتوجه قبله"^(٥)، وهذا يفيد في إثبات لقاء الشاميين لسلمان.

ويحرص على إيراد رحلات الصحابة بشكل خاص لكثرة التدليس عنهم.

رابعاً: الأحاديث والأخبار المسندة:

يمتاز كتاب التاريخ، بأن فيه عدداً كبيراً من الأحاديث والأخبار المسندة الشاهدة للقضايا التاريخية، وهناك من يقول بأن عمل البخاري لا يتعدى استنباط القضايا من الروايات، وهو عمل عادي، والحقيقة أن هذا هو الرائع في كتابه، إذ يستنبط الحدث من الدليل المسند

(١) التاريخ، (٢/٢٩٦).

(٢) التاريخ، (٢/١٩١).

(٣) التاريخ، (٢/١٧٤).

(٤) التاريخ، (٢/٢٣٦).

(٥) التاريخ، (١/٩٨).

وكثيراً ما تكون دلالة النص غير مباشرة، مما يتطلب إعمال الذهن، "جرباً على عادة البخاري - رحمه الله - في ولوعه بالاحتذاء بالتلويح عن التصريح، كما جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح، حرصاً منه على رياضة الطالب، واجتناباً له إلى التنبه والتيقظ والتفهم." (١)

ومن أهدافه في سوق الأحاديث والأخبار أن يأتي بالنص الذي ورد فيه اسم المترجم له، سواء في الإسناد أو المتن، وسواء كانت الرواية صحيحة أو ضعيفة، ويُستفاد من هذا معرفة الرواة عنه وعن روى، وإثبات اللقاء والسماع والرؤية أو نفيها. وقد يكون اسم الراوي ورد في رواية معلولة، فيكون الهدف بيان علتها، وقد يأتي بالرواية الصحيحة بعدها . وقد يكون نصاً ورد في فضل الراوي أو ذمه أو في بعض أخباره. وأسوق هنا طائفة من الأمثلة على ذلك:

— مثال ما ورد في فضل الراوي، ما جاء في ترجمة عبد الله بن ثعلبة بن صُعير العُذريّ قال: "حدثنا عبد الله، حدثني الليث عن عبد الله بن ثعلبة العُذريّ، وكان النبي ﷺ مسح وجهه يوم الفتح." (٢)

— ومما ورد في ذم الراوي قال: "حدثنا مُسَدَّد حدثنا حماد بن زيد عن أيوب، قال: ما رأيت أعبد من طَلْق بن حبيب، فرآني سعيد بن جبير معه، فقال: لا تجالس طلقاً، وكان يرى الإرجاء." (٣)

— ومما ورد في تصحيح الأحاديث والترجيح بينها: "قال سفيان عن سُمَي عن أبي بكر قال: كان النبي ﷺ إذا غضب احمرّ وجهه، وقال ابن عجلان عن سُمَي عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ والأول [أصح] (٤)" (٥)، وعموماً فإن أهم هدف لهذه النصوص هو إثبات المعاصرة، واللقاء والرؤيا، والسماع أو نفيها، ومما ورد في إثبات اللقاء: قال وقاء بن إياس: "رأيت عَزْرَةَ يَخْتَلِفُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ مَعَهُ التفسير، وهو ابن عبد الرحمن الخزاعي الكوفي، نسبه شيبان" (٥) .

(١) مقدمة كتاب موضح أوامهم الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، والكلام هنا للمعلمي اليماني، (ص ١٤).

(٢) التاريخ، (١/٢٦٠).

(٣) التاريخ، (١/٢٥٨).

(٤) التاريخ، (١/٢٦١). مكرر

(٥) في ط: أنه

وبيان علل الأحاديث وآفات الرواة باب واسع في التاريخ، وهو ما أعرض له في فصل العلل - إن شاء الله - ، وأورد هناك طرقه في إيراد النصوص في مجال إثبات السماع واللقاء أو نفيهما .

وكثيراً ما يقوم الإمام البخاري بالاختصار، فيكتفي بذكر طرف الحديث اكتفاءً بشهرته ومثاله: " ما رواه بسنده عن أبي جري، قال: قال لي النبي ﷺ : " لا تحقرن من المعروف " ^(١) ، وهو حديث أخرجه مسلم والترمذي، ^(٢) ومثله: " لا يحقرن أحدكم شيئاً من المعروف ، وإن لم يجد فليلق أخاه بوجه طلق ، وإن اشترت لحماً أو طبخت قِذراً فأكثر مرقته، واغرف لجارك منه . "

خامساً : الفوائد التاريخية واللغوية، والمواعظ .

يورد الإمام البخاري في التاريخ بعض النصوص المسندة التي تورخ لبعض القضايا ، مثل إirاده نصاً في تاريخ القضاء في الدولة الإسلامية .

- " حدثنا عبد الله ، قال حدثني الليث ، حدثني يونس، عن ابن شهاب قال: ما اتخذ رسول الله ﷺ قاضياً ، ولا أبو بكر ، ولا عمر ، حتى قال عمر للسائب بن أخت نمر : وَجْه عني بعض الأمر ، حتى كان عثمان . " ^(٣)

- ومثاله أيضاً : إirاده نصاً في أول رأس بُعث في الإسلام ، وهو رأس عمرو بن الحمق ، بعثه زياد إلى معاوية . ^(٤)

ويفسر البخاري الكلمات الغريبة التي ترد في الكلام ومثاله:-

قوله : " الغطارف: الكرام " ^(٥) ، وقوله: " التقشف: التزهّد " ^(٦) ، وقوله: [هذني: أفرعني] ^(٧)

(١) التاريخ، (١/١٤٤).

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح ، كتاب البر والصلة ، باب استحباب طلاقة الوجه ، (ح/٢٦٢٦) ،

(ص/٢٠٢٦/٤) ، والترمذي في الجامع ، ط ١ ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة، (١٩٦٢م) ، بتحقيق إبراهيم

عطوة عوض ، كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في إكثار ماء المرقة ، (ح/١٨٣٣) ، (ص/٢٧٤/٤) .

(٣) التاريخ ، (١/٢٤٥، ٢٤٦) . (٤) التاريخ ، (١/١٣١) . (٥) التاريخ ، (١/٥٢) .

(٦) التاريخ ، (٢/٢٧٤) . (٧) التاريخ ، (٢/٢٧) ، وما بين معكوفين ز . خ .

الفصل الثاني

ألفاظ الجرح والتعديل ومصطلحاته في كتابه

المبحث الأول: ألفاظ التعديل.

المبحث الثاني: ألفاظ التجريح الخاصة:

المطلب الأول: (منكر الحديث) مفرداً أو مقروناً

المطلب الثاني: (سكنوا عنه) و (فيه نظر)

المبحث الثالث: ألفاظ التجريح العامة.

في التاريخ ومراعاة منها.

الفصل الثاني

ألفاظ الجرح والتعديل، ومصطلحاته في كتابه

المبحث الأول: ألفاظ التعديل

تمهيد:

عند النظر في ألفاظ التعديل و التجريح التي أنشأها العلماء، نجد أن مقصودهم من هذه الألفاظ إما أن يكون المعنى اللغوي الظاهر، أو اصطلاحات قد تقترب أو تبتعد عن أصل الوضع اللغوي، وقد يكون مقصودهم من اللفظ الواحد المعنى اللغوي تارةً أو المعنى الإصطلاحي تارةً أخرى.

ومثال ذلك أن المعنى اللغوي المتبادر للذهن من لفظ (صدوق) هو قريب من معنى (ثقة)، مع افتراقهما اصطلاحاً، ومن ذلك أن الإمام البخاري - رحمه الله - ترجم في الجامع الصحيح لأحد الأبواب في كتاب أخبار الآحاد، فقال: "باب ما جاء في إجازة خبر الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام"^(١)، وساق أحاديث تدل على تفرد بعض الصحابة بأخبار صحت لدى العلماء، ويبدو لي أن المقصود بلفظ صدوق هنا هو المعنى اللغوي، فصدوق مشتقة من الصدق: "نقيض الكذب، وصدوق: صيغة مبالغة، نقول: رجل صدوق، أبلغ من الصادق."^(٢)

والمراد من (صدوق) هنا هو المراد ذاته من (ثقة)، وعندما نعود إلى إطلاق الإمام البخاري لفظ (صدوق) بشكل عام على الرواة مفرداً أو مقروناً بغيره نلاحظ أنه أطلقه على رواية عدول، لكنهم دون درجة الضبط التام، وهو الاصطلاح العام لدى العلماء.

وقد يعترض على هذا أن المتقدمين، ومنهم الإمام البخاري ذاته لم يفرقوا بين لفظ (صدوق) ولفظ (ثقة) وكان المعنى واحداً، بدليل أن الإمام البخاري قرن بين اللفظين في غير موضع كما قال في عبد الله بن جعفر المخزومي: "صدوق ثقة."^(٣)

(١) فتح الباري، كتاب أخبار الآحاد، (٢٣١/١٣). (٢) لسان العرب، (١٩٣/١٠). (٣) الترمذي، محمد بن

عيسى، علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، ط ١، مكتبة الأقصى، عمان (١٩٨٦م)، (ص ٤٣٧/١).

وفي إدريس بن يزيد الأودي: "ثبت صدوق." ^(١)
 ويُرد على ذلك بأن الإمام البخاري نقل عنه قوله: "محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى:
 صدوق، إلا أنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه
 شيئاً" ^(٢)، نلاحظ هنا أنه فرق بين عدالة الرجل وضبطه.

والأمثلة السابقة لا تدل على ترادف المصطلحين (صدوق، ثقة)، فأحدهما يدل على
 عدالة الرجل، والآخر على الضبط والعدالة معاً، فهو من باب ذكر العام بعد الخاص أو
 الخاص بعد العام، ولو صح أن كل لفظين قرنا معاً في حق راوٍ، كان لهما المعنى عينه، لكان
 لفظ ثقة مرادفاً للفظ (ضعيف)، في قول يعقوب بن شيبه في عبد الرحمن بن زياد بن أنعم:
 "ضعيف الحديث، وهو ثقة صدوق، رجل صالح." ^(٣)

وما دعاني للاعتقاد بأن إطلاق الإمام البخاري لفظ (صدوق) هو اصطلاح لا لغوي،
 الفرق الواضح في درجة توثيق من قال فيهم (ثقة)، ومن قال فيهم (صدوق)، أو (صدوق في
 الأصل). ثم إننا نجد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) - وهو يُعد من المتقدمين -
 يحدد معنى (صدوق) بدقة، فقد أطلق هذا اللفظ على العدالة مع نقص في الضبط، فقسم
 الرواة إلى (ثبت حافظ)، و (صدوق في نقله ثبت في روايته)، و (صدوق ثبت يهيم أحياناً)،
 و (صدوق غلب عليه الوهم) ^(٤). فدل لفظ (صدوق) عنده على العدالة، ولا يدل على تمام
 الضبط. وأردت من هذا أن أبين قدم هذا التقسيم.

وألفاظ التعديل التي أنشأها البخاري في التاريخ قليلة إذا ما قورنت بألفاظ التحريح في
 الكتاب نفسه، وأغلبها جاءت زيادات من المخطوط، فقد وردت ألفاظ التعديل في النسخة
 المطبوعة في ستة مواضع، وهي ألفاظ (ثبت، صدوق، صدوق في الأصل، عندنا من أهل
 الحديث). أما في المخطوط فقد وردت ألفاظ: (ثقة، صدوق، صدوق مقارب، صدوق في
 الأصل، من أصحاب السنة)، في أربعة عشر موضعاً، وبمجموع المواضع في النسختين عشرون
 موضعاً، وإليك التفصيل:

(١) غلل الترمذي الكبير، (٥٣٩/١). (٢) غلل الترمذي الكبير، (٩٧٣/٢).

(٣) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، التكميل بما في تانيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق محمد ناصر

الدين الألباني، (ص ٦٩). (٤) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، المقدمة، (ص ١٠).

أولاً: مرتبة ثقة: وردت في ثلاثة مواضع كلها زيادات من المخطوط.

(١) هارون بن الأشعث، أبو عمران، قال عنه: [شيخ لنا ثقة] ^(١)، لم يورده البخاري في التاريخ الكبير ^(٢).

(٢) حفص بن سليمان المنقري: [ثقة قديم الموت] ^(٣)، سكت عليه في التاريخ الكبير. ^(٤)

(٣) صفوان بن عمرو السكسكي: [ثقة] ^(٥)، سكت عليه في التاريخ الكبير. ^(٦)

ولمعرفة موقع توثيق البخاري من توثيق العلماء المتأخرين، نجد أن ابن حجر وثق هؤلاء الثلاثة ^(٧)، وكان حكمه متطابقاً مع حكم البخاري.

ثانياً: مرتبة ثبت: وجدته يطلقها على الثقة، وجاءت في موضع واحد: "اسم أبي الرجال: محمد بن عبد الرحمن الأنصاري: ثبت" ^(٨)، قال ابن حجر: "ثقة" ^(٩).

ثالثاً: من أصحاب السنة: جاءت في موضع واحد:

[صالح بن عبد الله الترمذي هو من أصحاب السنة] ^(١٠)، سكت عليه في التاريخ الكبير ^(١١)، قال ابن حجر: ثقة. ^(١٢)، وزيادة على ما يحمله هذا اللفظ من التوثيق فإنه يحمل معنى الخلو من البدعة والتمسك بالسنة، والله أعلم.

رابعاً: من أصحاب الحديث: جاءت في موضع واحد:

سليمان بن طرخان أبو المعتمر التيمي: "كان (عندنا) ^(١٣) من أهل الحديث" ^(١٤)، كذا جاء في التاريخ الكبير ^(١٥). قال ابن حجر: "ثقة عابد" ^(١٦).

(١) التاريخ، (٢٥٦/٢)، وما بين معكوفين، ز. خ.

(٢) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، الطبعة الهندية، طبع المجلد الأول، في (١٣٦٢هـ)،

ويشار إليه أينما يرد في الهامش (ت. ك)، مع ذكر رقم المجلد والصفحة.

(٤) ت. ك، (٣٦٣/٢).

(٣) التاريخ، (٢٣٤/٢)، وما بين معكوفين، ز. خ.

(٦) ت. ك، (٣٠٨/٤).

(٥) التاريخ، (١١٣/٢)، وما بين معكوفين، ز. خ.

(٧) تراجمهم في التقريب بالترتيب، (٧٢٢٣، ١٤٠٦، ٢٩٣٨).

(٨) التاريخ، (٩٤/٢).

(٩) التقريب، ترجمة رقم (٦٠٧٠).

(١١) ت. ك، (٢٨٥/٤).

(١٠) التاريخ، (٣٣٠/٢)، وما بين معكوفين، ز. خ.

(١٣) في ط: غنياً وهو وهم.

(١٢) التقريب، (٢٨٧١).

(١٥) ت. ك، (٢٠/٤).

(١٤) التاريخ، (٧٠/٢).

(١٦) التقريب، (٢٥٧٥).

خامساً: (صدوق) مفرداً أو مقروناً:

(أ) من أفردده بلفظ (صدوق).

وقد وجدته يُطلق هذا اللفظ في طائفتين من المحدثين:

الأولى: من توفرت فيهم صفة العدالة لكنهم يخطئون في حديثهم وهم من أطلق عليهم ابن حجر ألفاظ (صدوق)، (صدوق يخطيء أو يهيم)، ومن أمثلة ذلك:

(١) عبد الله بن صالح الجهني، قال فيه: [هو صدوق عندنا] ^(١)، سكت عليه في التاريخ الكبير. ^(٢) قال ابن حجر: "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة" ^(٣)، وقال الذهبي: "صاحب حديث، فيه لين" ^(٤)

(٢) أبو مروان العثماني، وهو محمد بن عثمان بن خالد الأموي، قال فيه: "كان صدوقاً، وهو خير من أبيه" ^(٥) سكت عليه في التاريخ الكبير ^(٦)، قال ابن حجر: "صدوق يخطيء" ^(٧) قال الذهبي: "وثقة أبو حاتم" ^(٨)

(٣) خالد بن خليل قاضي حمص، قال فيه: [صدوق] ^(٩)، قال ابن حجر: "صدوق" ^(١٠)

الثانية: الثقات الذين تكلم فيهم ببذعة لم تخرم عدالتهم، وإليك ثلاثة مواضع:

(١) علي بن الجعد، قال فيه البخاري: [صدوق] ^(١١)، سكت عليه في التاريخ الكبير ^(١٢)، قال الذهبي: "الحافظ، رأى الأعمش، وأعرض عنه، لكونه قال: من قال القرآن مخلوق لم أعنفه" ^(١٣)، قال ابن حجر: "ثقة ثبت، رمي بالتشيع" ^(١٤)، وقد أورد الإمام البخاري في التاريخ خبراً عن إسحاق بن راهوية، يدل على سلامة اعتقاد علي بن الجعد في قضية القرآن: [قال سعيد بن سليمان: "لما دخلنا على إسحاق، بدأ بعلي بن الجعد، فقال:

(١) التاريخ، (٣١٧/٢)، وما بين معكوفين ز. خ. (٢) ت. ك، (١٢١/٥). (٣) التقريب، (٣٣٨٨).

(٤) الذهبي، محمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ط ١، دار الكتب الحديثة،

القاهرة، (١٩٧٢م)، ترجمة رقم (٢٨٠٧)، ويشار إليه فيما بعد (الكاشف) مع ذكر رقم الترجمة.

(٥) التاريخ، (٣٤٥/٢). (٦) ت. ك، (١٨١/١). (٧) التقريب، (٦١٢٨).

(٨) الكاشف، (٥١١٥)، والجرح والتعديل. للرازي، (٢٥/٨).

(٩) التاريخ، (٢١٣/١)، وما بين معكوفين ز. خ.

(١٠) التقريب، (١٦٢٤). (١١) التاريخ، (٣٢٩/٢)، وما بين معكوفين ز. خ.

(١٢) ت. ك، (٢٦٦/٦). (١٣) الكاشف، (٣٩٤٣). (١٤) التقريب، (٤٦٩٨).

ما تقول في القرآن، فقال عليّ: أقول القرآن كلام الله، وما دُنت الله بغيره^(١).
 أما رمية بالتشيع، فقد كان الإمام أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عنه لذلك^(٢)، وقد روي
 عنه أنه ذكر عثمان بن عفان رضي الله عنه، فقال: "أخذ من بيت المال مائة ألف درهم بغير
 حق"، وقال: "ما يسوءني أن يعذب الله معاوية." ^(٣)
 وكما يظهر لي يبدو أن هذا السبب هو ما دفع الإمام البخاري لإطلاق لفظ (صدوق) في
 حقه، ولم يقل (ثقة) أو (ثبت).

(٢) بشر بن السريّ، قال البخاريّ: [كان متكلماً، صاحب مواعظ، صاحب خير،
 صدوق] ^(٤)، لم يرد في التاريخ الكبير، قال ابن حجر: "كان واعظاً متقناً، طعن فيه برأي
 جهم، ثم اعتذر، وتاب" ^(٥)، قال الذهبيّ: "ثقة" ^(٦)، وروى عن الإمام أحمد بن حنبل قوله:
 "كان بشر بن السريّ، رجلاً من أهل البصرة، ثم صار بمكة، سمع من سفيان نحو ألف،
 وسمعنا منه، ثم ذكر "ناصرة إلى ربها ناظرة" فقال: ما أدري ما هذا؟ أيش هذا؟ فوثب به
 الحميديّ وأهل مكة، وأسمعوه كلاماً شديداً، فاعتذر بعد، فلم يُقبل منه، وزهد الناس فيه
 فلما قُدمت مكة المرة الثانية، كان يجي إلينا فلا نكتب عنه، وجعل يتلطف فلا نكتب عنه." ^(٧)
 (٣) [إسماعيل بن أبان الوراق الكوفيّ: صدوق] ^(٨)، وقال في التاريخ الكبير: "هذا
 صدوق" ^(٩)، قال الذهبيّ: "ثقة" ^(١٠)، قال ابن حجر: "كوفيّ تكلم فيه للتشيع." ^(١١)

والملاحظ أنّ الإمام البخاريّ أخرج لهؤلاء الثلاثة الذين رُموا بالبدع، وذلك دليل أن
 البدع لم تُسقط رواياتهم، وقد يكون إطلاق لفظ (صدوق)، يقصد منه الإمام هنا تأكيد
 ثبوت عد التهم مع رميهم بمثل هذه البدع.

وعند المقارنة، نجد أن من أطلق فيهم الإمام البخاريّ لفظ (صدوق) كانوا من المرتبة
 الرابعة والخامسة عند ابن حجر حسب سلمه في مقدمة التقريب. ^(١٢)

والأمثلة الأخرى في الصفحات: (١٣٤/٢، ٢٩٥).

-
- (١) ز.خ، (٢٨٣). (٢) تهذيب الكمال، للمزيّ، (٣٤٨/٢٠). (٣) تهذيب الكمال، (٣٤٧/٢٠).
 (٤) التاريخ، (٢٥٢/٢)، وما بين معكوفين ز.خ. (٥) التقريب، (٦٨٧).
 (٦) الكاشف، (٥٨٦). (٧) تهذيب الكمال، (١٢٤/٤). (٨) التاريخ، (٣٠٨/٢).
 (٩) ت.ك، (٣٤٧/١). (١٠) الكاشف، (٣٤٧).
 (١١) التقريب، (٤١٠). (١٢) مقدمة التقريب، (ص ٤٣).

(ب) (صدوق) مقروناً:

(١) **صدوق في الأصل:** وتعني أن الراوي صدوق في نفسه. وقد أطلقها الإمام البخاري، فيمن ثبتت عدالته وكثرت أخطاؤه، أو تفرد بأحاديث لم يتابع عليها، وقد وردت هذه العبارة في أربعة مواضع:

(١) [قيل له: يعقوب بن كاسب، ما تقول فيه؟ قال: نحن لم نر إلا خيراً، فيه بعض سهولة، وأما في الأصل صدوق، قال أبو محمد الخفاف: قال محمد بن يحيى (الذهلي): ليس بصدوق في الأصل، وكان حدث عنه، ثم ضرب عليه، وقال: كتبت عنه، ثم سقط]^(١)، سكت عليه البخاري في التاريخ الكبير،^(٢) وثقه ابن معين مرةً، وضعفه أخرى، وقال يحيى والنسائي: " ليس بشيء"، وقال أبو حاتم: "ضعيف"، وقال الذهبي: "كان من علماء الحديث، لكن له مناكير وغرائب"^(٣) قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"^(٤)

(٢) **خُصِّفَ** بن عبد الرحمن الجزري: [صدوق في الأصل]^(٥)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(٦)، قال ابن حجر: "صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة، ورمي بالإرجاء"^(٧)، قال الذهبي: "صدوق سيئ الحفظ، ضعفه أحمد"^(٨)

(٣) **زيد بن أبي أنيسة:** "في حديثه بعض وهم، وهو صدوق في الأصل"^(٩)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(١٠)، قال ابن حجر: "ثقة له أفراد"^(١١)، قال الذهبي: "حافظ إمام ثقة"^(١٢)، حكى العُقيلي عن أحمد أنه قال: "حديثه حسن مقارب، وإن فيه لبعض النكرة، وهو على ذلك حسن الحديث."^(١٣)

(٤) **عبد الرحمن بن هانئ أبو نعيم النخعي،** قال فيه: [فيه نظر، وهو صدوق في الأصل]^(١٤)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(١٥)، ولم يذكره في الضعفاء الصغير، ولم يورده

- | | |
|---|---|
| (١) ز.خ، (لوحة ٢٨٦ أ). | (٢) ت.ك، (٤٠١/٨). |
| (٣) ميزان الاعتدال، للذهبي، (٤٥٠/٤). | (٤) التقريب، (٧٨١٥). |
| (٥) التاريخ، (٤٤/٢)، وما بين معكوفين ز.خ. | (٦) ت.ك، (٢٢٨/٣). |
| (٧) التقريب، (١٧١٨). | (٨) الكاشف، (١٤٠٠). |
| (٩) التاريخ، (٦٥، ٦٤/٢). | (١٠) ت.ك، (٣٨٨/٣). |
| (١١) التقريب، (٢١١٨). | (١٢) الكاشف، (١٧٤٠). |
| (١٣) تهذيب التهذيب، (٣٩٨/٣). | (١٤) التاريخ، (٢٩٤/٢)، وما بين معكوفين ز.خ. |
| (١٥) ت.ك، (٣٦٢/٥). | |

الترمذي في العلل الكبير فيما ينقله عن البخاري من مقولات، قال ابن حجر: "صدوق له أغلاط" ونقل عن البخاري قوله: "هو في الأصل صدوق"^(١)، وقال أحمد: "ليس بشيء"، ورماه يحيى بالكذب، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه لا يتابع عليه"^(٢)

(٢) صدوق مقارب (بفتح الراء وكسرها):

مقارب الحديث في اصطلاح العلماء تعد أدنى مراتب التعديل، فهي عند العراقي من المرتبة الرابعة، وعند السخاوي في السادسة، وقال معلقاً: "هو من القرب ضد البعد، وهو بكسر الراء، ومعناه أن حديثه مقارب لحديث غيره من الثقات، وفتح الراء أيضاً، أي حديثه يقاربه حديث غيره، فهو بالكسر وبالفتح، ومعناه واحد، وهو أن حديثه وسط، لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة، وهو نوع مدح" ثم قال: "وما يدل ذلك على أن مرادهم بهذا اللفظ هذا المعنى ما قاله الترمذي في آخر باب من فضائل الجهاد من جامعه، وقد جرى له ذكر إسماعيل بن رافع، فقال: ضعفه بعض أهل الحديث، وسمعت محمداً (يعني البخاري) يقول: "هو ثقة مقارب الحديث."^(٣)

فانظر كيف استشهد بقول البخاري، ومن كلامه أخذ دلالة هذا اللفظ، قال ابن حجر في إسماعيل هذا: "ضعيف الحفظ."^(٤)

وقد وجدته أطلق هذا المصطلح على الصدوق الضابط الذي يهمل أحياناً، وقد ورد مرة واحدة في التاريخ:

(١) [يحيى بن يعلى بن حرملة أبو الحياة، صدوق مقارب]^(٥)، سكت عليه في التاريخ الكبير.^(٦) قال ابن حجر: "ثقة"^(٧)، وثقه الذهبي^(٨)، وسئل عنه أحمد فقال: "ما أدري - يعني كيف حديثه -"^(٩)

(١) التقريب، (٤٠٣٢).

(٢) ميزان الاعتدال، (٥٩٥/٢)، وابن عدي الجرجاني، عبدالله، الكامل في ضعفاء الرجال، ط ١،

دار الفكر، بيروت، (١٩٨٤م)، (١٦٢٤/٤).

(٣) التقريب، (٤٤٢).

(٤) فتح المغيث، للسخاوي، (٣٣٩/١).

(٥) ت. ك.، (٣١١/٨).

(٦) التاريخ، (٢٣٢/٢)، وما بين معكوفين ز. خ.

(٧) الكاشف، (٩٦٥٨).

(٨) التقريب، (٧٦٧٦).

(٩) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ط ١، دار الخاني، الرياض، (١٩٨٨)، (ص ٩١/٢)، ويشار إليه فيما

يأتي، العلل للإمام أحمد.

وهناك أمثلة أخرى من العلل الكبير للترمذي، قال فيهم البخاري (مقارب) مثل:

- الحجاج بن دينار^(١)، قال ابن حجر: "لا بأس به".^(٢)

- خليفة بن خياط: مقارب^(٣)، قال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ وكان إخبارياً علامة^(٤).

سادساً: يكتب حديثه، يحتج به.

وردت في موضع واحد زيادة من المخطوط: - "قيل لمحمد بن إسماعيل: عبد الوهاب بن عطاء أي شيء حاله؟ قال: يكتب حديثه، قيل له: يحتج به؟ قال: أرجو، إلا أنه كان يدلس عن ثور وأقوام أحاديث مناكير"^(٥)، قال في الضعفاء الصغير: "ليس بالقوي عندهم، وهو محتمل"^(٦)، قال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ أنكروا عليه حديثاً في العباس دلسه عن ثور عخ م ٤"^(٧)، قال ابن معين: "ليس به بأس"، وقال مرة: "ثقة"، قال النسائي: "ليس بالقوي"، قال أبو حاتم: "ليس عندهم بقوي الحديث"^(٨)، وقد سأل الترمذي البخاري عن حديث من طريق عبد الوهاب هذا، رواه عن إسرائيل عن زيد بن عطاء بسنده مرفوعاً: "غفر الله لرجل كان قبلكم سهلاً إذا باع سهلاً إذا اشتري"، فقال البخاري: "هو حديث حسن"^(٩)، وأردت من هذا توضيح حكم البخاري على أحاديث هذا الراوي عند التطبيق العملي.

نلمس من عبارة التاريخ تفريق الأوائل بين الكتابة والاحتجاج، ويان أن من يحتج به يكتب حديثه من باب أولى، والعكس لا يصح، ذلك أن الاحتجاج يكون بأحاديث الثقات، ولاحظنا كيف حسن البخاري حديثاً لهذا الراوي، أما الكتابة فتكون لأحاديث من خف ضبطه من الرواة، فيخرج حديثهم للاعتبار به في الشواهد والمتابعات لا في الأصول.

(١) علل الترمذي الكبير، (٩٦٩/٢). (٢) التقريب، (١١٢٥). (٣) علل الترمذي الكبير، (٩٧٦/٢).

(٤) التقريب، (١٧٤٣). (٥) ز.خ.، لوحة (٢٦٩ ب) (٦) البخاري، محمد بن إسماعيل، الضعفاء الصغير، ط ١

دار الوعي، حلب، (١٣٩٦هـ)، (ص ٧٧)، ويشار إليه أينما ورد في المتن (الضعفاء الصغير)، وفي الهامش

(ض. ص)، وأذكر رقم الصفحة. (٧) التقريب، (٤٢٦٢) (٨) الميزان، (٦٨١/٢)،

والنسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، ط ١، دار الوعي، حلب، (١٣٩٦هـ)، ترجمة (٣٧٤)

وأشير إليه (ضعفاء النسائي)، وأذكر رقم الترجمة، والجرح والتعديل، (٧٢/٦).

(٩) علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، (٥٣٢/١).

المبحث الثاني: ألفاظ النجريح الخاصة

واقصد بها ألفاظ (منكر الحديث ، فيه نظر ، سكتوا عنه) وهي التي نص العلماء أن للبخاري فيها منهجاً خاصاً .

المطلب الأول: منكر الحديث:

المنكر لفظ قد يُطلق على الراوي أو الرواية، فنجد أن (منكر الحديث) جرح يُطلق على الراوي، أما (حديث منكر) فإنه وصف يطلق على الرواية.

والحديث المنكر له عدة مفاهيم عند العلماء، فهو عند الإمام أحمد: "الحديث الذي لا متابع له، ويطلق المنكر على مجرد التفرد دون المخالفة"^(١)

واستدلوا لذلك بقوله في محمد بن إبراهيم التيمي: " يروي أحاديث مناكير أو منكورة"، وهو ممن اتفق عليه الشيخان^(٢) قال ابن حجر: "وهذا مما ينبغي التيقظ له، فقد أطلق الإمام أحمد والنسائي، وغير واحد من النقاد لفظ المنكر على مجرد التفرد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم حديثه بالصحة بغير عارض يعضده"^(٣)، ثم قال: "إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتمد على رأي الأكثرين"^(٤).

ومن هنا فإن الحديث المنكر يُطلق على:

(١) التفرد بالحديث دون المخالفة سواء كان المتفرد ثقة أو ضعيفاً.

(٢) مخالفة الضعيف للثقة.

وقد ظهر لي أن الإمام البخاري يطلق المنكر على الحديث ويريد به الحديث الذي يرويه الضعيف ولو لم يخالف الثقات، ومثاله قوله: "وروى عبد القدوس بن حبيب الكلاعي عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ بحديث منكر"^(٥)

(١) ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن ، علوم الحديث، ط ٣، دار الفكر، دمشق ، (١٩٨٤م) ، (٨٠).

(٢) اللكنوي، محمد عبد الحلي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ط ٣، دار البشائر، بيروت، (١٩٨٧م)

(٢٠٢)، ويشار إليها فيما يأتي (الرفع والتكميل)

(٣) ابن حجر العسقلاني النكت على كتاب ابن الصلاح ، ط ١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، (١٩٨٤م)،

(٦٧٤/٢)، ويشار إليه فيما يأتي، (النكت لابن حجر) (٤) التاريخ، (١٨٥/٢).

والمقصود حديث: "يا أخواني تناصحوا في العلم، ولا يكتم بعضكم بعضاً، فإن الله سائلكم عنه"^(١)، وعبد القدوس قال فيه ابن المبارك: "كذاب"، وقال النسائي: "متروك"، وقال ابن عدي: "أحاديثه منكورة الإسناد والتمن"^(٢).

ومثال آخر قال: "روى ابن إسحاق عن عمر بن موسى بن وجيه عن أبي سفيان عن عبد الرحمن بن أبي بكر في الدعاء، بحديث منكر"^(٣)، وعمر بن موسى متروك متهم بالوضع^(٤)، ويلاحظ هنا أن الإمام البخاري لم يذكر المتن وهو موضوع المخالفة إن وجدت وذلك يقوي ما ذهب إليه من أنه يقصد بالمنكر رواية الضعيف بغض النظر عن المخالفة، أمثلة أخرى، أنظر الصفحات: (١١٧/٢، ١٨٤، ٢٢٥، ٢٥٠)

أما إطلاق المنكر على الراوي فإن له غير معنى:

(١) قد يطلق على الراوي إذا روى حديثاً واحداً، كما نقل السخاوي عن العراقي، ونسبه للتخريج الأكبر للإحياء.^(٥)

(٢) قال السخاوي: "وقد يطلق ذلك على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء." ^(٦)

(٣) يطلق على من كثرت المناكير والغرائب في حديثه حتى استحق الترك.

قال الإمام مسلم في مقدمة الصحيح: "وعلمنا المنكر في حديث المحدث، إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى خالفت روايته روايتهم أو لم تكذب توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"^(٧)

ثم قال ابن حجر: "فالرواة الموصوفون بهذا، هم المتروكون، فعلى هذا رواية المتروك عند مسلم تسمى منكورة، وهذا هو المختار، والله أعلم"^(٨)

(١) ميزان الاعتدال، (٦٤٢/٢).

(٢) ضعفاء النسائي، (٣٧٧)، والكامل لابن عدي، (١٩٨١/٥).

(٣) التاريخ، (١٢١/٢).

(٤) ميزان الاعتدال، (٢٢٤/٣).

(٥) فتح المغيب، للسخاوي، (٣٤٦/١).

(٦) فتح المغيب، للسخاوي، (٣٤٧/١).

(٧) صحيح مسلم، المقدمة (٧/١).

(٨) النكت لابن حجر، (٦٧٥/٢).

موقع مصطلح (منكر الحديث) في مراتب الجرح عند العلماء.

لم يورد ابن أبي حاتم، والخطيب البغدادي، وابن الصلاح، مصطلح (منكر الحديث) ضمن مراتب الجرح التي ذكروها في كتبهم.

وقد عدّ الذهبيّ (منكر الحديث) في المرتبة الرابعة من مراتب التجريح الخمس، وهي مرتبة عنده من الأضعف (كذاب) إلى الأقلّ ضعفاً (يضعف).^(١)

أما الإمام العراقيّ فهي عنده كذلك في المرتبة الرابعة من مراتبه الخمس، وهي مرتبة بطريقة الذهبيّ ذاتها، ومن قال فيه: منكر الحديث، يُخرّج حديثه للاعتبار فقط.^(٢) ورغم أن ابن حجر لم يذكر (منكر الحديث)، ضمن مراتب الجرح في كتابه التقريب إلا أنه كان يطلقها في الكتاب ذاته على بعض الرجال.^(٣) والسخاويّ عدها في الخامسة من مراتبه الست^(٤)، قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة في حاشيته على الرفع والتكميل: "عدّ السخاويّ منكر الحديث في المرتبة الخامسة هنا جارٍ على مصطلح غير البخاريّ، ومثله عدّ العراقيّ له في المرتبة الرابعة، أما على اصطلاح البخاريّ فيكون أنزل بمرتبة، أي في المرتبة الثالثة على تقسيم العراقيّ، وفي المرتبة الرابعة على تقسيم السخاويّ، والحكم واحد في التقسيمين، وهو أنه لا يحتاج بمن وصف بذلك ولا يستشهد ولا يعتبر به."^(٥)

مدلول مصطلح (منكر الحديث) عند البخاريّ:

وجدت عبارة في مخطوط التاريخ ليست في المطبوع، تفسر لنا مراد البخاريّ من (منكر الحديث)، قال محمد بن إسماعيل: "هؤلاء الذين يقولون منكر الحديث لست أرى الرواية عنهم، وإذا قالوا: سكتوا عنه فكذلك لا أروي عنهم"^(٦) وجاءت في المخطوط عبارة أخرى، ولكن في صفحة عليها شطب أرجح أنه غير مقصود: "حدثنا عبداً لله قال: وسمعت محمد ابن إسماعيل يقول عامّة ما أقول منكر الحديث لا تحل الرواية عنه عندي"^(٧)، قال الذهبيّ: "نقل ابن القطان أن البخاريّ قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه."^(٨)

(٢) التبصرة والتذكرة، للعراقيّ، (١٢/٢).

(٤) فتح المغيث، للسخاويّ، (٣٤٥/١).

(٦) ز.خ، لوحة (٢٢٩ ب).

(٨) ميزان الاعتدال، (٢٠٢/٢، ٦/١).

(١) ميزان الاعتدال، (٤/١).

(٣) ر: ترجمة رقم (١٩٨١). في التقريب

(٥) الرفع والتكميل (١٧٩).

(٧) ز.خ، (٢٥٥ ب).

وقال السخاوي- بعد أن نقل كلام العراقي في حكم أهل المرتبة الخامسة أنهم يخرج حديثهم للاعتبار فقط:- " لكن قال البخاري: كل من قلت فيه: منكر الحديث، يعني الذي أدرج في الخامسة لا يحتج به، وفي لفظ: (لا تحل الرواية عنه)، وصنيع شيخنا العراقي يشعر بالمشي عليه، حيث قال: فقولهم متروك أو ساقط أو فاحش الغلط أو منكر الحديث أشد من قولهم ضعيف أو ليس بالقوي أو فيه مقال" ^(١)، وقال السخاوي أيضاً: "إن البخاري قال: منكر الحديث: تركوه" ^(٢)، وأعرض لهذا في موضعه إن شاء الله.

استقراء المواضع التي ورد فيها مصطلح منكر الحديث ومشتقاته في التاريخ

وجعلتها في أقسام وأنواع:

القسم الأول: (منكر الحديث) مفرداً أو مقروناً بغيره.

القسم الثاني: عنده مناكير، في حديثه مناكير، عنده بعض المناكير.

القسم الثالث: صاحب مناكير.

القسم الرابع: روى مناكير، رويت عنه مناكير.

القسم الأول:

النوع الأول: مصطلح منكر الحديث مفرداً، وقد ورد في التاريخ في مائة وثلاثة وعشرين موضعاً. لقد تبين لي من خلال استعراض مواضع (منكر الحديث) أن هذا المصطلح أطلقه البخاري في حق المتروكين والضعفاء، وقلما أطلقه في حق من اتهم بالكذب أو الصدوق الذي يهيم، وإليك التفصيل:

أولاً: الضعفاء:

ومن الأمثلة عليه:

(١) رشدين بن كريب: "منكر الحديث". ^(٣)

قال البخاري عنه وعن أخيه محمد: "فيهما نظر". ^(٤) وقال في موضع آخر: "رشدين عنده مناكير" ^(٥)، قال ابن عدي: "أحاديث رشدين مقاربة، لم أر فيها منكراً جداً، ومع

(١) فتح المغيث، للسخاوي (٣٤٦/١). (٢) فتح المغيث، للسخاوي (١٩٤/١).

(٣) التاريخ، (٥٧/٢). (٤) ت. ك. (٢١٧/١). (٥) ت. ك. (٣٣٧/٣).

- ضعفه يكتب حديثه^(١)، قال ابن حجر: "ضعيف"^(٢)
- (٢) أبو بكر بشار بن خفاف: "منكر الحديث"^(٣)، كذا في التاريخ الكبير.^(٤)
- نقل المزي أن البخاري قال عنه: " (منكر الحديث) ، قد رأيته، وكتبت عنه، وتركت حديثه، وكان أحمد يكتب عنه، وكان فيه حسن الرأي" ، قال النسائي: "ليس بثقة"^(٥)، قال ابن حجر: "ضعيف، كثير الغلط ، كثير الحديث"^(٦)
- (٣) عمرو بن حكّام أبو عثمان البصري [صاحب شعبة منكر الحديث]^(٧)، قال في التاريخ الكبير: "ضعفه علي"^(٨)، وزاد في الضعفاء الصغير: "والناس"^(٩) نقل الذهبي عن البخاري قوله: "ليس بالقوي عندهم"^(١٠)، قال ابن عدي: "عامّة ما يرويه غير متابع عليه إلا أنه يكتب حديثه"^(١١)
- (٤) حسن بن علي النوفلي الهاشمي: "منكر الحديث"^(١٢). قال النسائي: "ضعيف"، وفي موضع آخر: "ليس بالقوي"، قال ابن عدي: "حديثه قليل، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق"^(١٣)، أخرج له الترمذي حديثاً في الطهارة، وعلق عليه: "سمعت محمداً يقول: الحسن ابن علي الهاشمي: منكر الحديث"^(١٤)، قال ابن حجر: "ضعيف"^(١٥)
- وأورد في الجدول التالي بعض من أطلق عليهم البخاري منكر الحديث، وهم عند ابن حجر أو الذهبي من مرتبة: "ضعيف":

-
- (١) الكامل ، لابن عدي ، (١٠٠٩/٣) .
- (٢) التقريب ، (١٩٤٣) .
- (٣) التاريخ ، (٣١٥/٢) .
- (٤) ت.ك. ، (١٣٠/٢) .
- (٥) تهذيب الكمال ، (٨٣/٤) ، ضعفاء النسائي ، (٨٠) .
- (٦) التقريب ، (٦٧٤) .
- (٧) التاريخ ، (٣٠٦/٢) ، وما بين معكوفين، ز.خ.
- (٨) ت.ك. ، (٣٢٥/٦) .
- (٩) الضعفاء الصغير ، (٨٣) .
- (١٠) الكامل ، لابن عدي ، (١٧٨٨/٥) .
- (١١) تهذيب الكمال ، (٢٦٤/٦) ، ضعفاء النسائي ، (١٥١) ، والكامل لابن عدي ، (٧٣٤/٢) .
- (١٢) ميزان الاعتدال ، (٢٥٤/٣) .
- (١٣) التاريخ ، (١٣٦/٢) .
- (١٤) جامع الترمذي ، باب ما جاء في النضح بعد الوضوء ، (ج.٥) ، (٧١/١) ، ط١ ، بتحقيق أحمد شاكر .
- (١٥) التقريب ، (١٢٦٣) .

اسم الراوي (وموضع الكلام في التاريخ)	قول ابن حجر في التقريب، (التوثيق لرقم الترجمة)	قول الذهبي في الكاشف، (التوثيق لرقم الترجمة)
(١) يوسف بن ميمون الصَّبَاغ (١٥٣/٢).	ضعيف ق، (٧٨٨٩).	ضعفوه، (٦٥٦٦).
(٢) واصل بن سائب الرقاشي (١٣٣/٢).	ضعيف ت ن، (٥٣٨٣).	واه، (٦١٢٩).
(٣) صالح بن محمد بن زائدة. (٩٦/٢).	ضعيف، (٢٨٨٥).	
(٤) يحيى بن عثمان أبو سهل. (١٨٨/٢).	ضعيف ق، (٧٦٠٦).	ضعفوه، (٦٣١٩).
(٥) عُفَيْر بن مُعَدَّان (١٦١/٢).	ضعيف ت ق، (٤٦٢٦).	ضعفوه، (٣٨٨٢).
(٦) عُمر بن صُهَيْبَان. (١٢٠/٢).	ضعيف ق، (٤٩٢٢).	
(٧) عبدالرحمن بن يزيد بن تميم (١٠٩/٢).	ضعيف س ق (٤٠٤٠).	"ضعفه ابن معين وابن عدي"، (٣٣٨٤).
(٨) حارثة بن الرَّجَال، (٩٤/٢).	ضعيف ت ق، (١٠٦٢).	ضعفوه، (٨٩٥).
(٩) عاصم بن عمر العمري، (٨٩/٢).	ضعيف ت ق، (٣٠٦٨).	ضعفوه، (٢٥٣٠).

وهؤلاء الرواة، وإن كان الترمذيّ وغيره من الأربعة أخرجوا لبعضهم، إلا أن الترمذيّ على سبيل المثال يئنّ ضعفهم عندما ساق رواياتهم، فأخرج لحارثة بن أبي الرجال حديثاً، ثم قال: "وحارثة قد تكلم فيه من قبل حفظه"^(١)، وكذلك عاصم بن غمر العمريّ، أخرج له الترمذيّ حديثاً وعلق عليه: "عاصم يضعف في الحديث من قبل حفظه"^(٢)

وأمثلة هؤلاء الرواة كثيرة، وهم الذين أشعرت أقوال العلماء أنهم ضعفاء غير متروكين، نخرج أحاديثهم للاعتبار فقط، هذا وقد وجدت أن الإمام البخاريّ أطلق على جعفر بن أبي جعفر الأشجعيّ: "منكر الحديث"^(٣)، وقال الذهبيّ: "إن البخاريّ قال فيه: ضعيف منكر الحديث"^(٤)، فأطلق عليه الضعف لا الترك، ولاحظنا كيف أن الذهبيّ أطلق في بعضهم: ضعيف، وإي، وهما عنده من المرتبة الرابعة، وفيها أيضاً منكر الحديث.

ثانياً: المتروكون: وهم طائفة كبيرة ممن قال فيهم البخاريّ (منكر الحديث)، ووصفهم العلماء بأنهم متروكو الحديث، ومن الأمثلة على ذلك:

- (١) محمد بن عون الخراسانيّ^(٥): قال ابن حجر: "متروك"^(٦)، وقال الذهبيّ: "ضعفه"^(٧)، وقال النسائيّ: "ليس بثقة"، وقال مرة: "متروك الحديث"، قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث منكر الحديث"، قال الدولابيّ والأزديّ: "متروك الحديث"^(٨)
- (٢) زيد بن جبر بن محمود بن أبي جبر^(٩): كذا قال في التاريخ الكبير^(١٠) والضعفاء الصغير^(١١)، قال ابن حجر: "متروك ت ق"^(١٢)، قال الذهبيّ: "ترك"^(١٣)

(١) جامع الترمذيّ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، (ح ٢٤٣)، (١٢/٢)، طبعة أحمد شاكر.

(٢) جامع الترمذيّ، باب ما جاء في حد اللوطي، (ح ١٤٥٦)، (٥٨/٤)، طبعة أحمد شاكر.

(٣) التاريخ، (١٢٠/٢).

(٤) الميزان، (٤١٨/١).

(٥) التاريخ، (١٠٢/١).

(٦) التقريب، (٦٢٠٣).

(٧) الكاشف ترجمة، (٥١٧٨).

(٨) تهذيب التهذيب، (٣٨٥/٩).

(٩) التاريخ، (٦٠/٢).

(١٠) ت. ك، (٣٩٠/٣).

(١١) التقريب، (٢١٢٢).

(١٢) ض. ص، (١٢٥).

(١٣) الكاشف، (١٧٤٤).

نقل المزي عن البخاري أنه قال في موضع آخر: "متروك الحديث"، قال أبو حاتم: "ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، متروك الحديث، لا يكتب حديثه" (١)

(٣) النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز (٢)، قال ابن حجر: "متروك" (٣)، وقال الذهبي: "ساقط" (٤)، قال أحمد وابن معين: "ليس بشيء"، وفي رواية عن ابن معين: "لا يحل لأحد أن يروي عنه" (٥)

(٤) يزيد بن زياد، ويقال ابن أبي زياد (٦)، قال ابن حجر: "متروك ت ق" (٧)، وقال الذهبي: "واه" (٨)، قال النسائي: "متروك الحديث" (٩)

(٥) علي بن أبي فاطمة الغنوي، هو ابن الخزور (١٠): قال ابن حجر: "متروك شديد التشيع" (١١)، قال عنه البخاري في التاريخ أيضاً: "عنده عجائب" (١٢)، ونقل الذهبي أن البخاري قال فيه: "فيه نظر" (١٣)، قال النسائي: "متروك الحديث" (١٤)

وأمثلة هؤلاء كثيرة وهم المتروكون الذين لا يحتاج بحديثهم، ولا يستشهد ولا يُعتبر به.
ثالثاً: المتهمون بالكذب: وهناك طائفة ممن وصفهم البخاري بأنهم منكرو الحديث، واتهمهم العلماء بالكذب مثل:

(١) محمد بن حجاج اللخمي الواسطي (١٥): كذا قال في التاريخ الكبير (١٦)، قال الدارقطني وابن معين: "كذاب"، وقال ابن عدي: "هو وضع حديث الهريسة، وهو مارفعه: "أطعمني جبرائيل الهريسة لأشد بها ظهري لقيام الليل"، وكان صاحب هريسة" (١٧)
(٢) يزيد بن عياض بن يزيد بن جعدبة (١٨): قال ابن حجر: "كذبه مالك وغيره ت ق." (١٩)

-
- | | |
|--|-------------------------------|
| (١) تهذيب الكمال، (٣٤/١٠)، والجرح والتعديل، (٥٥٩/٣). | (٢) التاريخ، (٨٣/٢). |
| (٣) التقريب، (٧١٤٤). | (٤) الكاشف، (٥٩٣٥). |
| (٦) التاريخ، (٨٣/٢). | (٧) التقريب، (٧٧١٦). |
| (٩) ضعفاء النسائي، (٦٤٤). | (١٠) التاريخ، (١٢٤/٢). |
| (١٢) التاريخ، (٥٣/٢). | (١٣) الكاشف، (٣٩٤٧). |
| (١٤) تهذيب التهذيب، (٢٩٧/٧)، وضعفاء النسائي، (٤٣١). | (١٥) التاريخ، (٢٠٤/٢). |
| (١٦) التاريخ الكبير، (٦٤/١). | (١٧) ميزان الاعتدال، (٥٠٩/٣). |
| (١٨) التاريخ، (٨٤/٢). | (١٩) التقريب، (٧٧٦١). |

قال الذهبي: "ترك" ^(١)، اتهمه ابن معين وأحمد بن صالح المصري والنسائي بالكذب. قال ابن معين: "كانوا يُدخلون له الأحاديث فيقرأها" ^(٢)

(٣) عطاء بن عجلان العطار البصري ^(٣): قال ابن حجر: "متروك، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب" ^(٤)، قال الذهبي: "اتهمه بعض الأئمة" ^(٥)، قال ابن معين: "لم يكن بشيء، كانت توضع له الأحاديث فيحدث بها" ^(٦)

(٤) حمزة بن أبي حمزة النصيبي ^(٧): قال ابن حجر: "متروك متهم بالوضع" ^(٨)، قال الذهبي: "تركوه" ^(٩)، قال ابن عدي: "له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه مناكير موضوعة، والبلاء منه" ^(١٠)، روى له الترمذي حديثاً واحداً وقال: "حمزة عندي هو ابن عمرو، وهو ضعيف في الحديث"، ووصف الحديث بأنه منكر ^(١١)

رابعاً:

ويطلق الإمام البخاري (منكر الحديث) على بعض الرواة ممن هم دون مرتبة الصدوق وليسوا بضعفاء وذلك لأحد سببين:

السبب الأول: أنهم منكرو الحديث عنده، وليسوا كذلك عند غيره، وهذا من قبيل اختلاف اجتهاد العلماء في الرواة، وهو معلوم.

السبب الثاني: أن في بعض رواياتهم مناكير، وليست كلها كذلك، وبعض العلماء كما صرح الذهبي في ميزان الاعتدال: "يقولون: منكر الحديث، ولا يعنون به أن كل ما رواه الراوي منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث" ^(١٢)، ويبدو أن الإمام البخاري مشى على هذا الصنيع، ومما يدل على ذلك أيضاً كثرة من قال فيهم في أحد كتبه (منكر الحديث)، وقال في كتاب آخر: (عنده مناكير)، أو (في حديثه مناكير)

-
- | | | |
|---|------------------------------|-----------------------------|
| (١) الكاشف، (٦٤٥٣). | (٢) تهذيب التهذيب، (٣٥٣/١١). | (٣) التاريخ، (٨٩/٢). |
| (٤) التقريب، (٤٥٩٤). | (٥) الكاشف، (٣٨٥٢). | (٦) تهذيب التهذيب، (٢٠٨/٧). |
| (٧) التاريخ، (١٧٨/٢). | (٨) التقريب، (١٥١٩). | (٩) الكاشف، (١٢٤٣). |
| (١٠) الكامل، لابن عدي، (٧٨٧/٢). | | |
| (١١) جامع الترمذي، (ح ٢٧١٣)، (ص ٦٧/٥)، ط ١، حقق الجزء الخامس إبراهيم عطوة عوض. | | |
| (١٢) نسبة السخاوي في فتح المغيب، (٣٤٧/١)، للذهبي في ميزان الاعتدال، وليس في المطبوع، فلعله في إحدى النسخ المخطوطة من الميزان. | | |

وهو ما يشعر بأنه ليس كل ما رواه هذا الراوي منكراً، وأن هذه الألفاظ مترادف بعضها عنده، ثم إن السخاوي في فتح المغيث، عدّ: (له ما ينكر، أو له مناكير)، ضمن المرتبة نفسها التي فيها (منكر الحديث) وهي الخامسة، مما يؤكد مترادف هذه الألفاظ عند كثير من العلماء. وهو ما سنطرحه لاحقاً - إن شاء الله - وأورد هنا بعض الأمثلة:

(١) ربيعة بن سيف المَعافري: قال في التاريخ: "منكر الحديث"^(١)، وفي التاريخ الكبير: "عنده مناكير"^(٢)، قال ابن حجر: "صدوق له مناكير"^(٣)، قال الدارقطني: "مصري صالح"^(٤)، وقال النسائي: "ليس به بأس"، إلا أنه ضعفه عقب حديث له عنده.^(٥) وأخرج له الترمذي حديثاً قال عقبه: "غريب، وليس إسناده بمتصل"، وليس له عند الترمذي غيره.^(٦)

(٢) فرج بن فضالة، أبو فضالة الحمصي^(٧): قال ابن حجر: "ضعيف"^(٨)، قال أحمد: "إذا حدث عن الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير"، وضعفه ابن معين والنسائي والدارقطني، وروى عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين أنه قال: "ليس به بأس"، وروى آخر عنه أنه صالح، وقال ابن المديني: "هو وسط ليس بالقوي"، وفي موضع آخر قال: "ضعيف، لا أحدث عنه"، وقال مسلم في الكنى: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم: "صدوق يكتب حديثه، ولا يحتج به"، وقال ابن عدي بعد أن روى له أحاديث ضعيفة: "وله غير ما أملت أحاديثاً سالحة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"، وروى عن ابن مهدي أنه قال: "ما رأيت شامياً أثبت من الفرّج بن فضالة، وما حدثت عنه، وأنا استخبر الله في الحديث عنه". ثم حدث عنه.^(٩)

ولعلنا نلاحظ هنا أن رواياته ليست كلها منكراً، ولم يصفه أحد بأنه منكر الحديث سوى البخاري ومسلم. هذا وقد حسن الترمذي حديثاً تفرد به أحد الرواة قال فيه البخاري في التاريخ الكبير (منكر الحديث)^(١٠)

(١) التاريخ، (١/٣٤٤). (٢) التاريخ، (٣/٢٩٠). (٣) التقريب، (١٩٠٩).

(٤) تهذيب الكمال، (٩/١١٣). (٥) النسائي، أحمد بن شعيب، السنن، ط ١، دار البشائر، بيروت، (١٩٨٦م)، بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبي غدة، كتاب الجنائز، باب النعي، (٤/٢٧).

(٦) جامع الترمذي كتاب الجنائز، باب من مات يوم الجمعة، (ح ١٠٧٤)، (ص ٣/٣٧٧).

(٧) في التاريخ، (٢/١٨٧) رت ك (٧/١٣٤): منكر الحديث (٨) التقريب، (٥٣٨٣).

(٩) تهذيب الكمال، (٢٣/١٥٦)، والكامل، (٦/٢٠٥٥). (١٠) ت. ك. (٨/٢٢).

وقال في التاريخ: "عنده مناكير".^(١) وهو مُحَرَّر بن هارون التيمي، وقيل: مُحَرِّز، أخرج له الترمذي حديثاً، ثم قال: "هذا حديث حسن، لا نعرفه من حديث الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث مُحَرِّز بن هارون"^(٢)، وقد قال ابن حجر في مُحَرَّر هذا: "متروك ت".^(٣) وهذا ليس غريباً، إذ يكون قد تبين للإمام الترمذي أن هذا الحديث هو مما أتقنه الراوي وليس كل ما رواه منكرأ، وهو منهج معروف عند الترمذي والبُخاري وغيرهما، إذ أن كتبهم معللة، فأخرجوا فيها لبعض من تُكَلَّم فيهم أحاديث ثبت إتقانهم لها.

النتائج: وجدت من خلال استعراض من قال فيهم الإمام البُخاري: (منكر الحديث) في التاريخ أنهم متفاوتون في مراتب الضعف، فيوصف بعضهم بأنه متروك، وآخرون ضعفاء، وفئة أخرى متهمة، وآخرون فوق الضعفاء، ودون مرتبة الصدوق.

وأعتقد أن فهمنا لمصطلح البُخاري هنا يركز على ما صرح به في التاريخ، عندما قال: "هؤلاء الذين يقولون: منكر الحديث لست أرى الرواية عنهم، وإذا قالوا: سكتوا عنه فكذلك لا أروي عنهم"^(٤)، فقله هنا: (يقولون) و (قالوا) مُشعر بأنه يسير في ذلك على مصطلح من سبقه من العلماء، والقضية ليست اختلافاً في درجة جرح الراوي الذي أطلق عليه (منكر الحديث) بينه وبين غيره من العلماء، بل إن العبارة مشعرة بأن المصطلح واحد، والخلاف أنه لا يروي عن هؤلاء، ولا يُجيز لنفسه ذلك، وهو واضح، خاصة وأنه عرف عنه في الجامع الصحيح الرواية عن الطبقة الأولى من أهل العدالة والضبط، وربما نزل إلى الثانية، ولا يُخَرِّج لمن هم دون ذلك إلا لهدف مع التأكيد من ضبط الراوي وإتقانه للرواية، فما بالك بمن هم في درجات الجرح الدنيا؟! أما عبارة الذهبي التي نقلها عن ابن القطان: "أن البُخاري قال: كل من قلتُ فيه منكر الحديث فلا تحمل الرواية عنه"، فإن هذه العبارة تفسرها عبارة أخرى وردت في التاريخ وهي قول الإمام البُخاري: "عامّة ما أقول: منكر الحديث، لا تحمل الرواية عنه عندي"^(٥)، قوله في العبارة الأخيرة (عامّة) بمعنى كل .

(١) التاريخ، (٨٢/٢)، (٨٣).

(٢) جامع الترمذي، باب ما جاء في المبادرة في العمل

(ج ٢٣٠٦)، (ص ٥٥٢/٤)، ط ١، تحقيق ابراهيم عطوة عوض.

(٣) التقريب، (٦٤٩٩).

(٥) ز. خ.، لوحة (٢٥٥ ب) .

(٤)، ز. خ.، لوحة (٢٢٩ ب).

أما قوله: (لا تحل)، فليس المقصود شرعاً، إذ لو فرضنا أن الراوي متروك فإنه لم يرد عن العلماء ما يحرم الرواية عنه شرعاً، بل إن أصحاب السنن الأربعة رووا لبعض المتروكين والمتهمين، لا على جهة تقرير صحة رواياتهم، لأن من أسند فقد أحال. ثم قيد الكلام بقوله (عندي) أي أنه خاص به، فالمقصود أنه لا يُجيز الرواية عن أغلب من قيل فيهم: منكر الحديث. ومما يزيد هذا تأكيداً، ما نقله الترمذي عن الإمام البخاري عندما قال: "وأبو معشر المدني.. ضعيف لا أروي عنه شيئاً، ولا أكتب حديثه، وكل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه، ولا أكتب حديثه." (١)

فمدار الأمر عنده على الرواية أو عدمها، فهي النتيجة للجرح والتعديل، أما ما نسبته البخاري للبخاري: (أن منكر الحديث بمعنى تركوه)، فلاني في شك من صحة هذه العبارة ومن نسبتها إلى الإمام البخاري، لأنني لم أجدها في كتاب قبل البخاري، ثم إنني أظن أن المقصود هما مصطلحا (سكتوا عنه، وفيه نظر) فقد قال البخاري في كتابه: "إن هذين المصطلحين يطلقهما البخاري فيمن تركوا حديثه" (٢)، فأخشى أن التباساً قد وقع بين الألفاظ .

- مواضع ورود (منكر الحديث) مفرداً في التاريخ (٣): (ج ١) / (١٠٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧) . (ج ٢) / (٤٦ ، ٤٨ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٨٨) .
(المجموع: ١٢٣ موضعاً) .

(١) علل الترمذي الكبير، (٩٧٨/٢).

(٢) فتح المغي، للبخاري (٣٤٤/١).

(٣) الرقم مجرداً يدل على وروده مرة واحدة، والنجمة تدل على مرات التكرار.

النوع الثاني: (منكر الحديث) مقروناً

قرن البخاري في التاريخ بين منكر الحديث والفاظ أخرى:

أولاً: (قرن منكر الحديث مع ذاهب الحديث) ، وعليه مثالان في التاريخ:

(١) سهل بن (عامر) ^(١) البجلي: "منكر الحديث [ذاهب] ^(٢) لا يكتب حديثه" ^(٣) قال في الميزان: "كذبه أبو حاتم" ^(٤)، لم يرد في التاريخ الكبير، ولا في الضعفاء الصغير.

(٢) يحيى بن عقبة بن أبي العيزار: "منكر [ذاهب] ^(٥) الحديث" ^(٦)، قال في التاريخ الكبير: "منكر الحديث" ^(٧)، قال أبو حاتم: "يفتعل الحديث"، قال ابن معين: "ليس بشيء كذاب خبيث عدو الله، كان يُسخَر به"، قال النسائي: "ليس بثقة" ^(٨).

ويبدو أن قرن هذين اللفظين معاً يزيد الراوي جرحاً، إذ أن الراويين المذكورين متهمان بالكذب، وقوله في الراوي: "منكر الحديث لا يكتب حديثه"، فهو صريح بأنه لا يعتبر بهذا الراوي حتى في المتابعات والشواهد؛ لأنه مجروح شديد الجرح، ومثاله أيضاً ما قاله في عبدالعزيز بن عمران أبو ثابت المدني: "منكر الحديث لا يكتب حديثه" ^(٩).

قال النسائي وابن حجر وغيرهما: "متروك"، وقال يحيى: "ليس بثقة" ^(١٠).

ثانياً: (عبارة منكر الحديث لا يتابع في حديثه).

بجمل أقوال العلماء تدل على أن عبارة (لا يتابع في حديثه)، لا تنافي توثيق الراوي المعروف بضبطه؛ إذ أن هذا لا تضره إلا مخالفة الثقات، فيكون حديثه حينئذ شاذاً، ولا تعني العبارة كذلك تضعيف الحديث، لأن وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح وإنما تضر هذه العبارة من لم يُعرف بضبط حديثه، وعندئذ فإنها تدل على ضعفه ونكارة رواياته، ولهذا المسألة مزيد تفصيل في الحديث على عبارات (لا يتابع في حديثه، لا يتابع عليه).

(١) في ط: عمّار وهو خطأ، وفي الميزان عامر أيضاً، (٢٣٩/٢).

(٢) ز. خ. (٣) التاريخ، (٣٠٧/٢).

(٤) ميزان الاعتدال، (٢٣٩/٢). (٥) ز. خ.

(٦) التاريخ، (٢٢٦/٢). (٧) التاريخ الكبير، (٢٩٧/٨).

(٨) ميزان الاعتدال، (٣٩٧/٤).

(٩) ض. ص، (ص ٧٤).

(١٠) ميزان الاعتدال، (٦٣٢/٢)، وت. ك، (٢٩/٦)، والتقريب، (٤١١٤).

وفي المثاليين الآتين وهما وحيدان في التاريخ اقترنت عبارة: لا يتابع في حديثه مع منكر الحديث، مما يدل على أنها تدل هنا على التضعيف.

(١) صَبَّاح بن سهل، أبو سهل البصري، عن محمد بن عمرو: "منكر الحديث"، ثم ساق له حديثاً يرويه عن حصين بن عبد الرحمن، سمع جابر بن سمرة مرفوعاً: "أن أهل الدرجات يراهم من أسفل منهم"، ثم قال: "ولا يتابع في حديثه" ^(١)، قال أبو زرعة: "منكر الحديث"، وقال الدارقطني: "ضعيف"، وقال ابن عدي: "لا يبلغ حديثه عشرة أحاديث، وهي لا يتابعه عليها أحد." ^(٢)

(٢) حدثنا الحميدي قال: "حدثنا سفيان قال: قلت ليحيى الجابر ^(٣): من أبو ماجد الحنفي؟ قال: "طارئ طراً علينا، فحدثنا. [قال محمد] ^(٤): لا يتابع في حديثه [منكر الحديث، روى حديثين أو ثلاثة كلها مناكير، يعني: أبو ماجد] ^(٥)، في التاريخ الكبير قال: "منكر الحديث" ^(٦)، وقال الترمذي عن البخاري: "أبو ماجد منكر الحديث، وضعفه جداً" ^(٧)، وفي تهذيب الكمال عن البخاري قال: "طير طار علينا" ^(٨)، قال ابن حجر: "مجهول" ^(٩)، قال النسائي: "منكر الحديث"، قال الترمذي: "مجهول"، قال الدارقطني: "مجهول متروك" ^(١٠) وأخرج له الترمذي حديثاً، قال عقبه: "سمعت محمد بن إسماعيل يضعف حديث أبي ماجد لهذا" ^(١١)، فالمقصود من: (لا يتابع في حديثه) في هذا السياق هو الجرح؛ لأن الراويين ضعيفان، ورواياتهما منكراً.

(١) التاريخ، (٢٣٠/٢)، وت. ك.، (٣١٤/٤).

(٢) ميزان الاعتدال، (٣٠٥/٢)، والكامل، (١٤٠٢/٤).

(٣) نسبة إلى مهنته: كان يجير الأعضاء. وثقه الترمذي في الجامع، (٣٢٤/٣)، ط محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤) ز. خ.

(٥) التاريخ، (٢٦٧/١)، وما بين معكوفين ز. خ.

(٦) ت. ك.، (٧٣/٩).

(٧) علل الترمذي الكبير، (٤٠٧/١).

(٨) تهذيب الكمال، (٢٤١/٣٤).

(٩) التقريب، (٨٣٤).

(١٠) تهذيب الكمال، (٢٤١/٣٤).

(١١) جامع الترمذي، حديث في باب المشي خلف الجنائز، (ح ١٠١)، (ص ٣٢٣/٣)، ط محمد فؤاد عبد الباقي.

القسم الثاني:

عبارات (عنده مناكير، في حديثه مناكير، عنده بعض المناكير) فرّق بعض العلماء بين هذه العبارات وبين (منكر الحديث)، فمنكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، أما العبارات الأخرى فإنها تقتضي أن الإنكار هو في بعض مروياته، لا في كلها^(١)، قال اللكنوي في معنى (عنده مناكير) : "في حديثه نكارة، لا تنقذ الراوي قدحاً يعتد به، أما منكر الحديث فإنها تجرحه جرحاً معتداً به"^(٢)

النوع الأول: عنده مناكير:

وقد وردت في التاريخ في ثلاثة وعشرين موضعاً، وقد وجدت هذه العبارة مرادفة لمنكر الحديث عنده، حيث إنه كثيراً ما يطلق على الراوي في أحد كتبه: (منكر الحديث) وفي كتاب آخر له: (عنده مناكير)، وأعقد هنا مقارنة بين ماورد في التاريخ الأوسط والتاريخ الكبير

(١) التهاوني، ظفر أحمد، قواعد في علوم الحديث، ط ٣، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، (١٩٧٢م)،

(ص ٢٥٨).

(٢) الرفع والتكميل، (ص ٢١٠)

الراوي	العبارة في التاريخ	العبارة في التاريخ الكبير	أقوال أخرى
١_ مُحَرَّر بن هارون ابن عبد الله. (٨٣، ٨٢/٢).	عنده مناكير.	منكر الحديث (٢٢/٨)	قال ابن حجر: "متروك" (٦٤٩٩).
٢_ مطر بن ميمون، أبو خالد الحاربي، (٨٧/٢).	عنده مناكير.	منكر الحديث (٤٠١/٧)	
٣_ عبد الله بن محمد العدوي، (٩٦/٢).	عنده مناكير.	منكر الحديث (١٩٠/٥)	قال ابن حجر "متروك" (٣٦٠١).
٤_ قائد بن عبد الرحمن العطار، (١٣٢/٢).	عنده مناكير.	منكر الحديث (١٣٢/٧)	قال في التاريخ أيضاً "لا يتابع في حديثه" (٧٢/٢)
٥_ موسى بن محمد التميمي، (١٣٣/٢).	عنده مناكير.	حديثه مناكير (٢٩٥/٧).	قال ابن حجر: "منكر الحديث"، (٧٠٠٦).
٦_ سعيد بن مسرة البكري، (١٥١/٢).	عنده مناكير.	منكر (٥١٦/٣)	في ض ص "منكر الحديث" (ص ٥٢)
٧_ عثمان بن خالد أبو عفان المدني العثماني (١٨٦/٢).	عنده مناكير.	منكر الحديث (٢٢٠/٦)	
٨_ زيد بن عبد الرحمن ابن زيد بن أسلم، (٢٨٨/٢).	عنده مناكير.	منكر، (٤٠١/٣).	
٩_ رَوْح بن غُطَيْف ابن أبي سفيان، (٣٣٧/١).	عنده مناكير.	منكر الحديث (٣٠٨/٣)	

ولعل هذا الترادف عند البخاري يطابق مفهوم الذهبي لمنكر الحديث عندما قال: "منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة، وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث" (١).

وقد قال البخاري في رجلين: (عنده مناكير) في موضع وموضع آخر: (فيه نظر)، وهما: (١) عسّل وقيل عسّل بن سفيان اليربوعي التميمي، قال فيه: "عنده مناكير" (٢)، قال في التاريخ الكبير: "فيه نظر" (٣)، قال ابن حجر: "ضعيف د. ت." (٤).

(٢) النضر بن كثير أبو سهل البصري: وجدت في المخطوط أنه قال: "فيه نظر"، أما في المطبوع فقد قال فيه: "عنده مناكير" (٥)، ولا ترادف بين العبارتين، وسنطرح هذا في الكلام على مصطلح (فيه نظر) - إن شاء الله - (٦).

المواضع الأخرى التي قال فيها البخاري (عنده مناكير): -

(ج ٢) / (٢٢، ٤٣، ١٦٤، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ١٧٨، ١٨٥، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٨٢، ٢٣٩).

النوع الثاني: (في حديثه مناكير):

قال المعلمي: "قولهم: (في حديثه مناكير)، كثيراً ما يقال فيمن تكون النكارة من جهته جزماً أو احتمالاً، فلا يكون ثقة، على أنهم قد يقولون: (في حديثه مناكير)، والعهدة فيها على غيره، لأمته، كما قال الخطيب البغدادي في (عبدالرحيم بن واقد) (٧): في حديثه مناكير؛ لأنها عن ضعفاء ومجاهيل"، وقد وردت هذه العبارة في أربعة مواضع وأطلقت على خمسة رواة في التاريخ، وهي عند البخاري وردت مرادفة لمنكر الحديث، وعامة من يقول فيهم ذلك هم متروكون وضعفاء، والجداول التالي يبين ذلك:

(١) نسبة البخاري للذهبي في الميزان، فتح المغيب، (٣٤٧/١)، وليس موجوداً في المطبوع، فلعله في إحدى النسخ المخطوطة

(٢) التاريخ، (٢٢/٢).

(٣) ت. ك.، (٩٣/٧).

(٤) التقريب، (٤٥٧٨).

(٥) التاريخ، (٢٢٧/٢). (٦) ر: (ص ٨٩).

(٧) التكميل للمعلمي، (٥٠/١)، وتاريخ بغداد، للخطيب، (٨٥/١١).

الراوي	العبارة في التاريخ	أقوال أخرى
ورقم الصفحة في التاريخ (١) جعفر بن الزبير الحنفي الشامي، (٢٥٣/١).	في حديثه مناكير واضطراب.	النسبة لابن حجر في التقريب . قال في ت. ك، (١٩٢/٢): "تركوه"، وفي ض. ص، (ص ٢٤): "متروك الحديث تركوه"، وفي التاريخ، (٩٩/٢): "أدركه وكيع ثم تركه"، وقال ابن حجر (٩٣١): "متروك الحديث وكان صالحاً في نفسه."
(٢) بشر بن نعيم، (٢٥٣/١).	في حديثه مناكير واضطراب.	قال في ت. ك، (٨٥/٢): "مضطرب تركه وكيع"، وقال في ض. ص، (ص ٢٢): "منكـر الحديث"، قال ابن حجر، (٧٠٦): "متروك متهم ق."
(٣) علي بن يزيد بن الألهاني، (٢٥٣/١).	في حديثه مناكير واضطراب.	قال في التاريخ، (٣٤٥/١): "منكر الحديث"، قال ابن حجر، (٤٨١٧): "ضعيف ت. ق."
(٤) يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحبي، (١٤٦/٢).	في حديثه مناكير.	قال في ت. ك، (٣٣٢/٨): "حديثه مناكير"، وفي ض. ص، (ص ١١١): "متروك الحديث شامي."
(٥) سليمان بن عطاء، (٢٦٦/٢).	في حديثه مناكير.	قال ابن حجر، (٢٥٩٤): "منكر الحديث، ق"، وجاء في ض. ص، (ص ٥٣): "في حديثه بعض المناكير."
(٦) يحيى بن سلمة بن كهيل، (٣٤٧/١).	منكر الحديث.	قال في ت. ك، (٢٧٧/٨): "في حديثه مناكير."

فعبارة: "في حديثه مناكير"، إذن مرادفة لمنكر الحديث كما رأينا، ومن يطلق عليهم هذه العبارة هم ضعفاء ومتروكون، والعهد عليهم في رواية المناكير، وهو منهج البخاري في هذه العبارة.

النوع الثالث: (عنده بعض المناكير):

وردت في موضع واحد في التاريخ:
 حارث بن وجيه الراسبي، قال فيه: "عنده بعض المناكير"^(١)، وكذا في الضعفاء الصغير^(٢). وفي التاريخ الكبير: "فيه بعض المناكير"^(٣).
 قال ابن حجر: "ضعيف، د ت ق"^(٤)، أخرج له الترمذي حديثاً، ثم قال: "حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذلك"^(٥)، وقد اتفقوا على ضعفه^(٦).

القسم الثالث: (صاحب مناكير):

وعليها في التاريخ ثلاثة أمثلة، قال فيهم البخاري جميعاً في التاريخ الكبير: "منكر الحديث"، وهم:

الراوي في التاريخ (صاحب مناكير)	العبارة في التاريخ الكبير
(١) سعيد بن سنان أبو مهدي الكندي الحمصي، (ص ١٧١/٢).	منكر الحديث، (٤٧٨/٣).
(٢) عبد المهيمن بن عباس بن سهل الساعدي، (٢٣٢/٢).	منكر الحديث، (١٣٧/٦).
(٣) عيسى بن ميمون المدني مولى القاسم بن محمد، (١٢٩/٢).	منكر الحديث، (٤٠١/٦).

(١) التاريخ، (١٧٥/٢). (٢) ض. ص، (٢٨). (٣) ت. ك، (٢٨٤/٢).
 (٤) القريب، (١٠٥٦). (٥) جامع الترمذي، باب ما جاء أن تحت كل شعرة حنابة، (ح ١٠٦)، (١٧٨/١).
 (٦) ر: تهذيب الكمال، (٣٠٤/٥).

القسم الرابع: (روى مناكير، يروي مناكير، رويت عنه مناكير):

النوع الأول: روى مناكير، يروي مناكير.

قال في شفاء العليل: "قولهم: (روى مناكير) أقل جرحاً من قولهم: (يروي المناكير)، بصيغة المضارع، فإن صيغة المضارع تدل على أن هذا من شأنه، بخلاف صيغة الماضي، فإنه يصدق عليه إذا روى حديثاً واحداً منكراً، واللفظان أخفّ جرحاً من قولهم: (في حديثه مناكير)؛ لأن اللفظين الأولين ظاهران في أن الراوي ليست العهدة عليه في هذه النكارة، بل هو راوٍ فقط، وهذا لا يضر، إلا إذا غلب ذلك على حديثه، أو كان لا يميز، بخلاف اللفظ الأخير فإنه كثيراً ما يقال فيمن كانت العهدة عليه في النكارة." (١)

وقد ذكر المعلمي هذا الفرق بين: (في حديثه مناكير)، و (يروي مناكير)، فقال: "بين العبارتين فرق عظيم، فإن: (يروي مناكير) تُقال في الذي يروي ما سمعه مما فيه نكارة، ولا ذنب له في النكارة، بل الحمل فيها على من فوقه، فالعنى أنه ليس من البالغين في التنقي والتوقي، ومعلوم أن هذا ليس بجرح، وقولهم: (في حديثه مناكير)، كثيراً ما يقال فيمن تكون النكارة من جهته جزماً أو احتمالاً، فلا يكون ثقة." (٢)

أما البخاري فإن هذه الألفاظ مرادفة عنده لمنكر الحديث، وإن كانت قد تعني ما قاله المعلمي، فإنهم رواة للمناكير، والحمل على من فوقهم، ولما كثرت المناكير في رواياتهم ضعفوا، وعلى هذا ثلاثة أمثلة في التاريخ:

(١) خليل بن مُرّة الضُّبَيْي: قال في التاريخ: "روى عن سعيد بن عمرو عن أنس مناكير" (٣)، قال الترمذي: "سمعت محمد بن إسماعيل يقول: الخليل بن مرة، منكر الحديث" (٤)، قال في التاريخ الكبير: "فيه نظر" (٥)، قال ابن حجر: "ضعيف ت." (٦)

(٢) إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد: "روى عن أبي حازم وغيره مناكير، الأنصاري المدني" (٧)، وذكر سبب ذلك أنه كان عنده كتاب عن أبي حازم فضاع منه. (٧)

(١) أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل، شفاء العليل بالفاظ وقواعد الجرح والتعديل، ط ١، مكتبة ابن تيمية القاهرة، (١٩٩١م)، (ص ٤٥٥/١).
(٢) التَّكْمِيل، للمعلمي، المقدمة، (١/٥٠).
(٣) التاريخ، (١٢٤/٢).
(٤) الجامع للترمذي، (ص ٥٤١، ٣٩/٥)، ط ١، تحقيق إبراهيم عطوة عوض.
(٥) ت. ك، (١٩٩/٣).
(٦) التَّكْمِيل، (١٧٥٧).
(٧) التاريخ، (٢٨٧/٢).

قال في التاريخ الكبير: "منكر الحديث."^(١)

(٣) جارود بن يزيد النيسابوري أبو الضَّحَّاك: "يروي عن بَهْز بن حَكِيم وعمرو بن ذر مناكير"^(٢)، قال في التاريخ الكبير: "منكر الحديث، أبو أسامة يرميه."^(٣)

النوع الثاني: (رويت عنه مناكير): وعليها مثالان من التاريخ:

(١) زهير بن محمد أبو المنذر العنبري التميمي الخراساني: "روى عنه الوليد وعمرو بن سلمة مناكير، قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فَقَلِبَ اسمه."^(٤)

[قال محمد بن إسماعيل: "ما روى أهل الشام عن زهير فإنه مناكير ليس لها أصل، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الحديث"]^(٥)، وقد وثقه عدد من العلماء، منهم: أحمد وابن معين، وعثمان بن سعيد الدارمي، ويعقوب بن شيبة، وقال النسائي: "ضعيف"، قال ابن عدي: "ولعل أهل الشام أخطأوا، فإنه إذا حَدَّثَ عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به"، وقد روى له الجماعة.^(٦) قال ابن حجر: "رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضَعُفَ بسببها ع"^(٧)

(٢) معاوية بن يحيى الصَّدَقِيُّ الدمشقيّ أبو رَوْح: "رَوَى عنه عيسى بن يونس وإسحاق ابن سليمان مناكير"^(٨)، قال في التاريخ الكبير: "روى عنه هُفْلُ بن زياد أحاديث مستقيمة، كأنها من كتاب، روى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان أحاديث مناكير، كأنها من حفظه"^(٩)، قال ابن حجر: "ضعيف"، وما حَدَّثَ بالشام أحسن مما حَدَّثَ بالري ت ق "^(١٠)، قال الدارقطني: "يكتب ما روى هُفْلُ عنه، ويُتجنب ما سواه"، وخاصة رواية إسحاق بن سليمان الرازي."^(١١)

هنا نرى اثنين ممن قال فيهم البُخَّاري: (رويت عنه مناكير)، وكلاهما له أحاديث مقبولة، احتج بها العلماء، وله أحاديث ضعيفة، يُشكُّ أن ضعفها يعود إلى الرواة عنه، كما

(١) ت. ك. (٣٧٠/١). (٢) التاريخ، (٢٩١/٢). (٣) ت. ك. (٢٣٧/٢).

(٤) التاريخ، (١٣٨، ١٣٧/٢). (٥) ز. خ، ليس في ط.

(٦) تهذيب الكمال، (٤١٤/٩)، والكمال في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (١٠٧٨/٣).

(٧) التقريب، (٢٠٤٩). (٨) التاريخ، (١٥٤/٢). (٩) ت. ك. (٣٣٦/٧).

(١٠) التقريب، (٦٧٧٢). (١١) تهذيب الكمال، (٢٨/٢٢٣).

قال ابن عديّ، وابن حجر في الأول: "إن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة." والبُخاريّ لم يتهمهما بأنهما سبب المناكير، بل إنه تحوط لذلك وقال: "روى فلان عنه مناكير"، من باب تقرير الحقيقة دون تحديد المسبب لهذه المناكير، فانظر إلى الدقة العلمية. وعلى ذلك فإن هذه العبارة لا تعني الضعف المطلق، ونلاحظ كيف أن الجماعة أخرجوا للأول، وهذا دليل قوة أحاديثه في حال خلوها من العلة.

المطلب الثاني: مدلول مصطلحي (فيه نظر)، و (سكتوا عنه).

عدّ الذهبيّ هذين المصطلحين في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح الخمس عنده، والمراتب الثلاثة باختصار هي: كذاب ثم متهم بالكذب ثم متروك، ليس بثقة، سكتوا عنه، ذاهب الحديث، فيه نظر، هالك، ساقط.^(١)

وقال الذهبيّ في الميزان في ترجمة عثمان بن فائد: "قال البُخاريّ: (في حديثه نظر)، وقلّ أن يكون عند البُخاريّ رجل فيه نظر إلا وهو متهم"^(٢)، وقال في ترجمة عبد الله بن داود الواسطيّ التمار: "قال البُخاريّ: (فيه نظر)، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالباً"^(٣)، ونسب الذهبيّ في سير أعلام النبلاء إلى البُخاريّ أنه قال: "إذا قلت فلان في حديثه نظر فهو متهم وإي"، ثم قال الذهبيّ: "وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً"^(٤)، وقال في الموقظة: "قول البُخاريّ: (سكتوا عنه)، ظاهرها أنهم ما تعرضوا له بجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصده بها بالاستقراء أنها بمعنى: (تركوه)، وكذا عاداته إذا قال: فيه نظر، بمعنى أنه متهم، أو ليس بثقة، فهو عنده أسوأ حالاً من الضعيف"^(٥)، أما العراقيّ، فقد عدّ هذين المصطلحين في المرتبة الثانية من مراتب الجرح الخمس عنده فقال: "المرتبة الثانية: فلان متهم بالكذب أو الوضع، وفلان ساقط، وهالك، ذاهب، متروك، تركوه، فيه نظر، سكتوا عنه، لا يعتبر به، ليس بالثقة، ليس بثقة ولا مأمون."^(٦)

(١) ميزان الاعتدال، (٤/١).

(٢) ميزان الاعتدال، (٣/٥١، ٥٢).

(٣) ميزان الاعتدال، (٢/٤١٦).

(٤) الذهبيّ، محمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ط ٢ / مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٩٨٢م) (ص ٤٤١/١٢)، ويشار إليه فيما يأتي (السير).

(٥) الذهبيّ، محمد بن عثمان، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ط ١، دار البشائر، بيروت، (١٤٠٥هـ)،

(٦) البصرة والتذكرة، للعراقي، (١١/٢). (ص ٨٣).

والسخاويّ عدها كذلك من المرتبة الثانية من مراتبه الست، وقال في شرحه لألفية العراقيّ: "كثيراً ما يعبر البخاريّ بهاتين العبارتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير إنهما أدنى المنازل عنده وأردؤها، ولكنه لطيف العبارة"^(١)، قلت: "لأنه لورعه قلّ أن يقول: كذاب أو وضّاع، نعم ربما يقول: كذبه فلان ورماه فلان بالكذب، فعلى هذا فإدخالهما في هذه المرتبة بالنسبة للبخاريّ خاصة، مع تجوّز فيه أيضاً، وإلا فموضعهما منه التي قبلها."^(٢) أي مرادفة لكذاب، وضّاع، وعدّ السخاويّ هذين اللفظين من المرتبة السادسة، من مراتب الجرح وهي أسهلها وذلك عند غير البخاريّ.^(٣)

وقال السيوطيّ في تدريب الراوي: "يطلق البخاريّ (فيه نظر) (سكتوا عنه) فيمن تركوا حديثه."^(٤)

قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة: "إن عد لفظي (سكتوا عنه)، (فيه نظر) في المرتبة الثانية من ألفاظ التجريح عند العراقيّ، والسخاويّ، إنّما يتمشى على اصطلاح البخاريّ فقط في إطلاق هذين اللفظين"^(٥)، ثم قال بعد أن ساق كلام السخاويّ: "يعني موضعهما على اصطلاح البخاريّ: المرتبة الأولى من مراتب ألفاظ التجريح، أما عند غير البخاريّ فموضعهما في المرتبة السادسة كما صرح به السخاويّ."^(٥)

نخلص من هذا أن العلماء عدّوا من قال فيهم البخاريّ: (فيه نظر أو سكتوا عنه)، في مرتبة المتهمين بالكذب والمتروكين، وبدا لي من قول الذهبيّ في الموقظة أن سكتوا عنه تعني تركوه، وأن فيه نظر تعني: متهم عند البخاريّ.

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث ومعه الباعث الحثيث، ط ٣، مكتبة

محمد عليّ صبيح، القاهرة، (١٩٥١م)، (ص ١٠٥، ١٠٦).

(٢) فتح المغيب، (١/٣٤٤).

(٣) فتح المغيب، (١/٣٤٦).

(٤) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ط ٢، دار

الكتب الحديثة، القاهرة، (١٩٦٦م) (ص ١/٣٤٩).

(٥) الرفع والتكميل، (ص ١٤١).

اختبار أقوال العلماء في مدلول عبارتي البخاري

(فيه نظر)، و (سكنوا عند)

من خلال دراسة أحوال من أطلقت عليهم هاتان العبارتان في التاريخ.

القسم الأول: (فيه نظر)، (فيه بعض النظر)، (في حديثه نظر) .

النوع الأول: (فيه نظر) .

قال ابن منظور في لسان العرب: "نظرت في الأمر تفكراً فيه وتدبراً بالقلب"^(١)، لذا فإن المعنى اللغوي لهذا اللفظ لا يدل على جرح، بل يدل على التردد في الأمر وعدم القطع به. وعند مراجعة تراجم من قال فيهم البخاري: (فيه نظر) في التاريخ، وجدت أن أكثرهم من مرتبة ضعيف، ولكن ليسوا شديدي الضعف، وأن بعضهم عدول كثر الخطأ في حديثهم، وقد بلغ عدد من أطلق عليهم البخاري (فيه نظر) في التاريخ، ثمانية عشر رجلاً. وإليك التفصيل:

(١) عبد الرحمن بن هانيء أبو نعيم النخعي: [فيه نظر وهو صدوق في الأصل]^(٢)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(٣)، ولم يرد في الضعفاء الصغير ولا في علل الترمذي، قال ابن حجر: "صدوق له أغلاط"، ونقل عن البخاري قوله: "هو صدوق في الأصل، أفرط ابن معين فكذبه دق"^(٤)، قال أحمد: "ليس بشيء"، رماه يحيى بن معين بالكذب، قال ابن عدي: "عامة ما يرويه لا يتابع عليه"، قال ابن أبي حاتم: "لا بأس به يكتب حديثه"، قال العجلي: "ثقة"^(٥)، نلاحظ هنا كيف جمع بين قوله (فيه نظر) و (هو صدوق في الأصل)، أي أن الرجل توفرت فيه شروط العدالة في نفسه لكن كثر الخطأ في حديثه، وهو ما يبدو من كلام ابن حجر أيضاً.

(١) لسان العرب، (٧٤/٧)

(٢) التاريخ، (٢٩٤/٢)، وما بين معكوفين ز.خ.

(٣) ت. ك.، (٣٦٢/٥).

(٤) التقريب، (٤٠٣٢).

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، (٤٦٤/١٧)، وميزان الاعتدال، (٥٩٥/٢).

(٢) سُويِد بن سعيد: "فيه نظر، كان أعمى، فلقن ما ليس من حديثه"^(١)، وهذا يعني أن حديثه مدخول ولا يُقبل جُزأً فهو خاضع للنظر لم يرد في سويد كلام في التاريخ الكبير، ولا الضعفاء الصغير، ولا علل الترمذي الكبير، قال ابن حجر: "صدوق؛ إلا أنه عمي، فصار يلقي ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول م ق"^(٢)، أخرج له الإمام مسلم في الصحيح.

(٣) محمد بن كُريب: "فيه نظر"^(٣)، نقل الترمذي عن البخاري ترجيح محمد على أخيه رشدين^(٤)، ورشدين قال فيه البخاري في التاريخ: "منكر الحديث"^(٥)، قال ابن أبي حاتم عن محمد: "شيخ لا يحتج بحديثه، يُكتب حديثه، وهو أحب إلي من أخيه رشدين"^(٦)، قال ابن عدي: "مع ضعفه يُكتب حديثه"^(٧)، قال ابن حجر: "ضعيف ق"^(٨)، نلاحظ هنا كيف رجح البخاري محمدًا على رشدين، مما يعني أن (فيه نظر) أخف في الجرح من (منكر الحديث).

(٤) عبدالرحمن بن سلمان الحَجَرِيّ الرُّعَيْنِيّ: "فيه نظر"^(٩)، قال ابن حجر: "لا بأس به"، أخرج له مسلم والنسائي وابن ماجة "^(١٠)، قال أبو حاتم: "مضطرب الحديث، ما رأيت في حديثه منكرًا، وهو صالح الحديث أدخله البخاري في الضعفاء يُحوّل من هناك."^(١١)

(٥) حُبي بن عبد الله المصري: "فيه نظر"^(١٢)، وحبي هو ابن شريح المَعافريّ الحُبْلِيّ المصريّ، قال ابن حجر: "صدوق يهم، أخرج له الأربعة"^(١٣)، قال ابن معين: "ليس به بأس" قال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به، إذا روى عنه ثقة"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(١٤)، حسن له الترمذي له حديثًا عن أبي عبدالرحمن الحُبْلِيّ عن أبي أيوب

-
- | | |
|---|--|
| (١) التاريخ، (٣٤٣/٢). | (٢) التقريب، (٢٩٦٠). |
| (٣) التاريخ، (٧٥/٢). | (٤) علل الترمذي الكبير، (٩٧٦/٢). |
| (٥) التاريخ، (٧٥/٢). | (٦) الجرح والتعديل، (٦٨/٨). |
| (٧) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (٢٢٥٦/٦). | (٨) التقريب، (٦٢٥٦). |
| (٩) التاريخ، (٩٧/٢). | (١٠) التقريب، (٢٨٨٢). |
| (١١) الجرح والتعديل، (٢٤٢/٥). | (١٢) التاريخ، (٩٤/٢). |
| (١٣) التقريب، (١٦٠٥). | (١٤) تهذيب الكمال، (٤٨٨/٧)، وضعفاء النسائي، (٣٦٢). |

وقال: "هذا حديث حسن غريب"^(١)، ولم يخرج هذا الحديث أحد من أصحاب الستة سوى الترمذي.

(٦) عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث أبو شيبه: "فيه نظر"^(٢)، كذا في التاريخ الكبير^(٣). قال ابن حجر: "ضعيف د. ت"^(٤)، قال البُخَارِيُّ في العلل: "يضعف عبد الرحمن"^(٥) وقال أيضاً في العلل: "ضعيف الحديث"^(٦)، ضعفه النسائي وأبو زرعة، وأحمد ويحيى بن معين، وأبو حاتم وقال: "ضعيف يُكتب حديثه ولا يحتج به"^(٧)، قال الترمذي: "قد تكلم بعض أهل العلم في عبد الرحمن هذا من قبل حفظه"^(٨)، وقول الترمذي هذا صريح في أن ضعف الرجل جاء من قبل حفظه.

(٧) طُعْمَة (بضم العين أو سكونها) بن عمر الجعفري: "في طعمة نظر"^(٩)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(١٠)، ولم يرد في الضعفاء الصغير ولا في علل الترمذي الكبير. قال ابن حجر: "صدوق عابد د. ت"^(١١)، أخرج له الترمذي حديثاً في باب ما جاء في فضل التكبير الأولى وقال: "هذا حديث غير محفوظ، وهو حديث مرسل"^(١٢)، قال أبو حاتم: "صالح الحديث لا بأس به"، قال ابن معين: "ثقة"^(١٣).

(٨) أيوب بن سويد الرُّمْلِيُّ، [فيه نظر]^(١٤) قال ابن حجر: "صدوق بخطي. د. ت ق"^(١٥) قال في التاريخ الكبير: "يتكلمون فيه"^(١٦)، قال النسائي: "ليس بثقة"، قال أبو حاتم: "لين الحديث"، قال ابن عدي: "له حديث صالح عن شيوخ معروفين، ويقع في حديثه ما

(١) جامع الترمذي، باب ما جاء في كراهية الفرق بين الأخوين، أو بين الوالدة وولدها في البيع (ح ١٢٨٣)

(ص ٥٧١/٣)، ط ٢، تحقيق محمد فواد عبد الباقي

(٢) التاريخ، (٤٢/٢).

(٣) ت. ك (٢٥٩/٥)

(٤) التقريب، (٣٧٩٩).

(٥) العلل الكبير للترمذي، (٢٢٧/١).

(٦) جامع الترمذي، (ص ٦٧٣/٤)، (ح ٢٥٢٧).

(٧) ت. ك (٣٦١/٤).

(٨) جامع الترمذي، (ص ٧/٢)، (ح ٢٤١).

(٩) التاريخ، (٢١٨/١)، وما بين معكوفين ز. خ.

(١٠) ت. ك، (٤١٧/١).

(١١) العلل الكبير، للترمذي، (٤٧٨/١).

(١٢) تهذيب الكمال، (٥١٥/١٦).

(١٣) التاريخ، (١٩٦/٢).

(١٤) التقريب، (٣٠١٥).

(١٥) تهذيب الكمال، (٣٨٢/١٣).

(١٦) التقريب، (٦١٥).

يوافقه عليه الثقات، ويقع فيه ما لا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء" مات غرقاً وهو عائد من الحج على مشارف الرملة" ^(١)، أخرج له أبو داود حديثاً وقال: "أيوب ابن سويد ضعيف" ^(٢)

(٩) قيس أبو عُمارة الفارسي: "فيه نظر" ^(٣)، سكت عليه في التاريخ الكبير ^(٤)، قال ابن حجر: "فيه لين . ق" ^(٥)

(١٠) سليمان بن داود أبو أيوب الشاذكوني البصري: "فيه نظر" ^(٦)، لم يرد في التاريخ الكبير ولا الضعفاء الصغير، كذبه ابن معين وقال عبدان: "معاذ الله أن يُتهم، قد ذهب كُتبه، فكان يحدث من حفظه"، قال أحمد: "كان يتعاطى المسكر"، ساق له ابن عدي أحاديث خولف فيها، ثم قال: "وللشاذكوني حديث كثير مستقيم، وهو من الحفاظ المعدودين ما أشبه أمره بما قال عبدان: يحدث حفظاً فيغلط." ^(٧)

ومن الذين ضعفهم ابن حجر ممن قال فيهم البخاري: "فيه نظر":

(١١) صالح بن حيّان القرشي: "فيه نظر" ^(٨) قال ابن حجر: "ضعيف" ^(٩)

(١٢) سعيد بن خالد الخزاعي: "فيه نظر" ^(١٠) قال ابن حجر: "ضعيف د" ^(١١)

(١٣) عبد الله بن نافع مولى ابن عمر: "فيه نظر" ^(١٢) قال ابن حجر: "ضعيف" ^(١٣)

(١) تهذيب الكمال، (٤٧٤/٣).

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، ط ٢، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، (١٩٥٠)، (ح ٥١٢٠)، (ص ٤٠١/٤).

(٣) التاريخ، (١٣٢/٢). (٤) ت. ك، (١٥٦/٧).

(٥) التقريب، (٥٥٩٨).

(٦) التاريخ، (٣٣٤/٢).

(٧) ميزان الاعتدال، (٢٠٥/٢).

(٨) التاريخ، (٩٥/٢).

(٩) التقريب، (٢٨٥١).

(١٠) التاريخ، (١٣٨/٢).

(١١) التقريب، (٢٢٩٣).

(١٢) التاريخ، (١١٢/٢).

(١٣) التقريب، (٣٦٦١).

الأمثلة الأخرى: (٢ / ٢٢٦ ، ٣٥٥ ، ٢٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٧) .

يتبين لنا من هذا العرض أن إطلاق (فيه نظر) على المتهمين بالكذب ليس دقيقاً، إذ لم أجد أحداً ممن قال فيهم البُخاريّ: "فيه نظر"، في التاريخ متهماً بالكذب عند جمهور العلماء، أما ما نسبته الذهبيّ إلى البُخاريّ أنه قال: "إن (فيه نظر)، تعني أنه متهم عنده"، فلاني في شك من هذه النسبة لأنني لم أجد لها في ما بين يديّ من كتب للبُخاريّ، والذي ورد عنه هو تفسيره لمنكر الحديث، وسكتوا عنه فقط .

وقد قال التهانويّ: "فيه نظر لا يستلزم ضعف الراوي مطلقاً"^(١)، وأكد هذا الشيخ حبيب الرحمن الأعظميّ حين قال: "لا ينقصني عجيبي حين أقرأ كلام العراقيّ والذهبيّ، ثم أرى أئمة هذا الشأن لا يعباؤون بهذا، فيوثقون من قال فيه البُخاريّ: (فيه نظر) أو يدخلونه في الصحيح"، وجاء بأمثلة من التاريخ الكبير^(٢)، وعليه فإن عد هذا اللفظ في المرتبة الثالثة عند الذهبيّ، والثانية عند العراقيّ والسخاويّ لا يسلم من نقد، لأنني وجدت البُخاريّ جعل: (فيه نظر) أرجح من (منكر الحديث)، عندما تكلم على محمد بن كريب وأخيه رشدين.

ومنكر الحديث كما مر سابقاً، جعله بعض العلماء في المرتبة الثالثة على تقسيم العراقيّ، وفي الرابعة على تقسيم السخاويّ، وهذه مفارقة؛ إذ بهذا يكون (فيه نظر) أشد من (منكر الحديث) في الجرح.

لذلك تبين لي أن لفظ (فيه نظر)، هو من أخف مراتب الجرح عند البُخاريّ، وعليه فلاني أضعها في المرتبة الخامسة، على سلم الذهبيّ والعراقيّ، والسادسة على ترتيب السخاويّ ويمكن أن تدخل أيضاً في أدنى درجات التعديل، فيما يبدو أنه تداخل بين رتبتين اجتماعتا في رتبة واحدة، ونلاحظ هنا كيف حسن الترمذيّ لأحد الرواة ممن قال فيهم البُخاريّ (فيه نظر)، وهو حُيي بن عبد الله المصريّ^(٣).

وبدا لي أيضاً أن من يطلق عليهم البُخاريّ هذا اللفظ هم ممن كان الضعف فيهم من قبل حفظهم، لا من قبل عدالتهم، وهذا هو الأعم الأغلب من الأمثلة التي مرت.

(٣) التاريخ، (٩٤/٢).

(١) قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، (ص ٤٠١).

(٢) قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، (ص ٢٥٤)، والرفع والتكميل، (٣٨٩)، الحواشي.

النوع الثاني: (فيه بعض النظر)

وعليها مثال وحيد في التاريخ:

- (١) مُسْنَدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ سَلَمَةَ الْهَمْدَانِيّ: "فيه بعض النظر" ^(١)، سكت عليه في التاريخ الكبير، ^(٢) قال ابن حجر: "لن الحديث س" ^(٣)، قال النسائي: "ليس بالقوي" قال أبو داود: "أصحابنا لا يحمّدونه" ^(٤)، وقد وردت ثلاثة أمثلة في التاريخ الكبير، وجدت أن اثنين ممن أطلق عليهم هذه العبارة، هما من رتبة صدوق عند ابن حجر وهما:
- (١) عبيد بن عبد الرحمن أبو سلمة، قال البُخَارِيُّ: "لي فيه بعض النظر" ^(٥)، قال ابن حجر: "صدوق، د." ^(٦)
- (٢) بكير بن مسمار، قال البُخَارِيُّ: "فيه بعض النظر" ^(٧)، قال فيه ابن حجر: "صدوق م ت س" ^(٨)، وعلى هذا فإن هذه العبارة تطلق أيضاً على من هم في أدنى مراتب التعديل، وأخف مراتب الجرح. وهي أحسن من قوله (فيه نظر)

(١) التاريخ، (٢/٢٥٠).

(٢) ت. ك، (٨/٨٣).

(٣) التقريب، (٦٦٦٧).

(٤) تهذيب الكمال، (٢/٥٧٧).

(٥) ت. ك، (٢/٣٣١).

(٦) التقريب، (٤٣٨٢).

(٧) ت. ك، (٢/١١٥).

(٨) التقريب، (٧٦٦).

النوع الثالث: (في حديثه نظر)

وردت في موضع واحد في التاريخ:

(١) هَرَم بن نُسيب أبو العَجَفَاء السُّلَمِيّ: "في حديثه نظر"^(١)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(٢)، قال ابن حجر: "مقبول ٤"^(٣)، والمقبول عند ابن حجر؛ هو من كان قليل الحديث ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، ولا ينفرد بالحديث بل يتابع عليه، وقد صحح له الترمذي، فقال بعد أن أورد له حديثاً: "هذا حديث حسن صحيح"، وأبو العجفاء اسمه هَرَم^(٤)، (يفتح الراء عند الترمذي)، قال ابن معين: "ثقة"، وقال الحاكم: "حديثه ليس بالقائم"^(٥)، وعبارة (في حديثه نظر) كما بدا من المثال السابق تكون في أخف مراتب الجرح. قال في شفاء العليل: "قد يقول البخاري: (في حديثه نظر)، عقب حديث للراوي المترجم له، وقد يكون لوجود ضعيف في السند، غير صاحب الترجمة، أو للرد على من يرى أن صاحب الترجمة سمع من فلان من الصحابة أو من غيرهم، والبخاري يرى عدم ذلك، فلا يلزم من ذلك تضعيف الراوي"^(٦).

قال المعلمي: "قول البخاري (فيه نظر) يقتضي الطعن في صدقه، وقوله: في حديثه نظر يُشعر بأنه صالح في نفسه، وإنما الخلل في حديثه لغفلته أو سوء حفظه"^(٧)، وقول صاحب شفاء العليل صحيح وعليه أمثلة في التاريخ الكبير، ولم أجد ما يؤيد هذا في التاريخ الأوسط أما قول المعلمي فإنه لا يسلم من نقد، إذا رأينا بعض من أطلق عليهم البخاري (فيه نظر) هم من رتبة صدوق عند ابن حجر، وعدالتهم ثابتة عند العلماء.

(١) التاريخ، (٢٦٩/١).

(٢) ت. ك، (٢٤٤/٨).

(٣) التقريب (٨٢٤٦).

(٤) جامع الترمذي، باب مهوور النساء، (ح ١١١٤)، (ص ٤١٣/٣)، وأخرجه أبو داود في السنن، (ح ٢١٠٦)، باب الصداق، وابن ماجه في السنن، باب صداق النساء، (ح ١٨٨٧)، وكلها من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء.

(٥) تهذيب الكمال، (٧٩/٣٤).

(٦) شفاء العليل في ألفاظ الجرح والتعديل، مصطفى بن إسماعيل، (٣٧٩)، و ر: ترجمة أوس بن عبد الله الربيعي

وتهذيب التهذيب، (٣٨٤/١).

(٧) التنكيل للمعلمي، (٢٠٥/١).

وقد وجدت عدداً من الرواة الذين أطلق عليهم البُخاريّ في موضع (فيه نظر) أطلق عليهم في موضع آخر (عنده مناكير) أو (يروي مناكير).

(١) عِسل وقيل عَسَل بن سفيان، قال في التاريخ: "عنده مناكير"^(١)، أما في التاريخ الكبير فقال: "فيه نظر"^(٢)

(٢) خليل بن مرة الضبيعيّ، قال في التاريخ: "يروي عن أنس مناكير"^(٣)، وفي التاريخ الكبير: "فيه نظر"^(٤)

(٣) النضر بن كثير بن سهل البصريّ، قال في التاريخ (النسخة المطبوعة): "عنده مناكير"^(٥)، وفي المخطوط: "فيه نظر"^(٦).

ولا تعارض هنا إذ أن رواية المناكير كما وضحت سابقاً لا تعني الضعف مطلقاً، ولا تدل على أن هذا هو الغالب على حديث الراوي دائماً، بل إذا روى الراوي أحاديث صحيحة وبعضها منكر قيل (عنده مناكير). والتبادل بين هذين اللفظين لا يعني الترادف .

القسم الثاني:

(سكتوا عنه)

أطلقها البُخاريّ على أربعة وعشرين رجلاً في التاريخ، قال ابن منظور: "أسكتَ عن الشيء: أعرض"^(٧)، والإعراض بمعنى الترك.

صرح الإمام البُخاريّ بموقفه ممن قال فيهم (سكتوا عنه) فقال: "هؤلاء الذين يقولون (منكر الحديث) لست أرى الرواية عنهم، وإذا قالوا: (سكتوا عنه)، فكذلك لا أروي عنهم"^(٨)، وقد تقدم قول الذهبيّ في الموقظة: "قول البُخاريّ (سكتوا عنه) ظاهرها أنهم ما

(١) التاريخ (٢٢/٢). (٢) ت. ك، (٩٣/٧).

(٣) التاريخ، (١٢٤/٢).

(٤) ت. ك، (١٩٩/٣).

(٥) التاريخ، (٢٧٧/٢، ٢٣٦).

(٦) ر: المخطوط لوحة (٢٥٤ ب)

(٧) لسان العرب، لابن منظور، (٣٤٩/٢).

(٨) ز. خ، لوحة (٢٢٩ ب).

تعرضوا له بمجرح ولا تعديل، وعلمنا مقصوده بها بالاستقراء أنها بمعنى: تركوه^(١)، وقد روى ابن عدي عن محمد بن أحمد بن حماد أنه قال: " (سكتوا عنه) عند البخاري يعني تركوه " ^(٢) ، وعند اختبار من قال فيهم (سكتوا عنه) في التاريخ، وجدت أن جلهم من المتروكين، وأن بعضهم متهمون بالكذب، ويكثر عند البخاري أن يقول عن بعض الرواة (سكتوا عنه) في موضع ويقول (متروك أو تركوه) في موضع آخر، مما يفيد أن هذه الألفاظ مترادفة لكثرة ورودها والجدول التالي يبين ذلك:

اسم الراوي	التاريخ	التاريخ الكبير	الضعفاء الصغير	أقوال أخرى
(١) حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي	سكتوا عنه، (٢٣٣/٢).	تركوه، (٣٦٣/٢).	تركوه، (ص ٣٢).	ضعف له الترمذي حديثاً غريباً تفرد به، (ح ٢٩٠٥)، (ص ١٧١/٥)، قال ابن حجر: "متروك الحديث ت. ق." (١٤٠٥).
(٢) فرات بن السائب أبو سليمان	سكتوا عنه، (١٣١/٢).	تركوه منكر الحديث (١٣٠/٧).	تركوه، (ص ٩٤).	
(٣) محمد بن مروان الكوفي.	سكتوا عنه، (٢٢٤/٢).	سكتوا عنه، (٢٣٢/١).	سكتوا عنه، لا يكتب حديثه البتة (ص ١٠٥).	
(٤) يوسف بن خالد البصري السعدي.	سكتوا عنه، (٢٢٤/٢).	سكتوا عنه، قال ابن معين وعمرو بن علي: "يوسف يكذب"، (٣٨٨/٨).		قال ابن حجر: "تركوه وكذبه ابن معين ق." (٧٨٦٢).

(١) الموقظة، للذهبي، (ص ٨٣). (٢) الكامل لابن عدي، (٢٢٧/١).

اسم الراوي	التاريخ	التاريخ الكبير	الضعفاء الصغير	أقوال أخرى
(٥) الهيثم بن عدي الطائي.	سكنوا عنه، (٢٤٢/٤).	سكنوا عنه، (٢١٨/٨).	متروك الحديث، (١٠٤).	
(٦) عبد الله بن واقد الحراني.	سكنوا عنه، (٢٨٣/٢).	تركوه منكر الحديث، (٢١٩//٥).	متروك الحديث، (٦٤).	قال ابن حجر: "متروك"، (٣٦٧٨)
(٧) غزوان بن يوسف العامري.	سكنوا عنه، (١٣١/٢).	تركوه، (١٠٨/٧).	تركوه، (٩٣).	
(٨) عبد العزيز ابن أبان.	سكنوا عنه، (٥٢/٢).	تركه أحمد، (٣٠/٦).	تركوه، (٧٥).	قال ابن حجر: "متروك وكذبه ابن معين وغيره ت"، (٤٠٨٣)
(٩) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي.	سكنوا عنه، (٥٢/٢).	سكنوا عنه، (١٧٨/١).	متروك الحديث، (١٠٤).	قال ابن حجر: "متروك مع سعة علمه"، (٦١٧٥)
(١٠) عباد بن كثير الثقفي.	سكنوا عنه، (٩٧/٢).	تركوه، (٤٧/٦).	تركوه، (٧٥).	قال ابن حجر: "متروك دق"، (٣١٣٩)
(١١) عباد بن صهيب البصري.	سكنوا عنه، (٢٩٧/٢).	تركوه، (٤٣/٦).	تركوه، (٧٦).	قال الذهبي: "أحد المتروكين"، الميزان، (٣٦٧/٢).
(١٢) عبد الغفور أبو الصباح الواسطي.	سكنوا عنه، (١٨٦/٢).	منكر الحديث، (١٣٧/٦).		نقل الذهبي عن البخاري قوله: "تركوه"، الميزان، (٦٤/٢).
(١٣) اسحاق ابن إدريس الأسواري.	سكنوا عنه، (٢٨٩/٢).	تركه الناس، (٣٨٢/١).		

وأشير هنا إلى التحفظ على كلام البخاري في حق محمد بن عمر الواقدي إذ أن (سكتوا عنه) تعني في الغالب الطعن من جهة العدالة زيادة على الضبط، وقد لا يكون الأمر كذلك عندما يكون الرجل واسع الرواية جداً حتى يأتي بكل ما دبّ ودرج من الروايات فيكون ذلك سبباً في الكلام فيه مع عدالة في نفسه ومرد ذلك إلى شهرة هؤلاء في الرواية . وهنا ينبغي أن نعلم أن المحدثين لهم أحكام قاسية على بعض متسعي الرواية من أمثال الواقدي لإتيانهم بكثير من الروايات الإخبارية التي هي محل نظر عند المحدثين ، بدليل أن الواقدي عند غير المحدثين ثقة نبيل ، ومن الظلم أن نجري عليه أحكام المحدثين وحدهم ونهمل أحكام غيرهم كالمؤرخين والنسابين . (هذه الفائدة من كلام الدكتور : سلطان العكايلة) .

ووجدت أيضاً أن بعض من قيل فيهم (سكتوا عنه) في التاريخ، أطلقت عليهم ألفاظ أخرى مثل: (يتكلمون فيه، ذاهب، ليس بالقوي عندهم)، في مواضع أخرى:

اسم الراوي	التاريخ	التاريخ الكبير	الضعفاء الصغير	أقوال أخرى
(١) فهد بن حيان البصري.	سكتوا عنه، (٣٠٢/٢). يتكلمون فيه، (٣١٥/٢).			
(٢) عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر العمري.	سكتوا عنه، (٢١٨/٢).			نقل الذهبي عن البخاري قوله: "يتكلمون فيه"، الميزان، (٥٧١/٢).
(٣) سالم بن عبد الله.	سكتوا عنه، (٢٨٦/١)، ذاهب الحديث، (٢٨٦/١).			
(٤) نصر بن طريف الباهلي البصري.	سكتوا عنه، (١٤٥/٢).	سكتوا عنه ذاهب، (١٠٥/٨).		
(٥) عبد العزيز ابن معين بن ترجان المروزي	سكتوا عنه، (١٨٣/٢).	ليس بالقوي عندهم (٣٠/٦).	سكتوا عنه، (١٣).	

وأشير هنا إلى أن (سكتوا عنه) تعني أن الراوي مردود الحديث لا أنهم لم يتكلموا فيه بجرح ولا تعديل وهذا حتى لا يلتبس على القارئ الكريم فهم المثاليين الأول والثالث عندما قال البخاري (سكتوا عنه) ثم قال (يتكلمون فيه) أما إذا لم يرد كلام في الراوي فهذا يسمى (المسكوت عليه) .

ومن المتهمين بالكذب ممن أطلق عليهم البُخَارِيُّ في التاريخ: (سكتوا عنه):

(١) وهب بن وهب أبو البَحْثَرِيِّ القاضي: "سكتوا عنه"^(١)، اتهمه ابن معين وأحمد بالكذب^(٢).

(٢) عبد الله بن زياد بن سمعان: "سكتوا عنه"^(٣)، قال ابن حجر: "متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره."^(٤)

(٣) مقاتل بن سليمان الخراساني المفسر: "سكتوا عنه"^(٥)، قال ابن حجر: "كذبوه وهجروه، ورُمي بالتحسيم ل"^(٦)

(٤) نصر بن باب أبو سهل: "سكتوا عنه"^(٧) قال البُخَارِيُّ: "كان بنيسابور يرمونه بالكذب"^(٨)

الأمثلة الأخرى: (١٧٠/٢ ، ٢١٩).

تبين مما سبق أن: (سكتوا عنه) مرادفة لتركوه أو متروك، وهي في أشد مراتب الجرح، كما تبين من الأمثلة أن قول البُخَارِيِّ والذهبي، متطابق مع الأمثلة بأن (سكتوا عنه) بمعنى: تركوه، وهو منسجم مع المعنى اللغوي. بمعنى الإعراض، وفيه جزم، لا كقوله (فيه نظر)، فإن فيه تردداً، ثم إن هناك نكتة لطيفة لاحظتها، في الفروق بين المصطلحين، وهو أن السكوت من فعل الفهم، والنظر من فعل العين، والسكوت يعني عدم الذكر والإعراض، أما النظر فإنه يعني الاختبار وروز الراوي وتمحيصه، وهو ما قد يعني صلاحيته، كما قد يعني ضعفه، ومما يلاحظ الجمع في قوله (سكتوا عنه)، ومرادفاتهما (تركوه)، (تركه الناس)، (متروك)، (يتكلمون فيه)، (ليس بالقوي عندهم)، وقال مرة واحدة فقط (تركه أحمد)، وكثرة ورود صيغة الجمع يشعر بأن الراوي مجمع على ضعفه.

(٢) ميزان الاعتدال، (٣٥٣/٤).

(٤) التقريب، (٣٢٢٦).

(٦) التقريب، (٦٨٦٨).

(٨) ت. ك، (١٠٦/٨)، ر. ض. ص، (ص ١١٢).

(١) التاريخ، (٢٩٤/٢).

(٣) التاريخ، (١٠٦/٢).

(٥) التاريخ، (٢١٦/٢).

(٧) التاريخ، (٢٤١/٢).

المطلب الثالث

(أَلْفَاظُ النِّجْرِيحِ الْعَامَّةِ فِي التَّارِيخِ وَمَرَادُهَا مِنْهَا)

القسم الأول: (يُتَّهَمُ بِالْوَضْعِ، يُرْمَى بِالْكَذِبِ، يُذَكَّرُ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ).

قلما يطلق الإمام البخاريّ هذه الألفاظ إنشاءً منه بل غالباً ما يسندها إلى غيره، أمّا عدد المرات التي أنشأ فيها مثل هذه الألفاظ، فقد بلغت في التاريخ ثلاث مرات فقط، وإذا أنشأها فإنه يذكر ذلك بصيغة البناء للمجهول (يُتَّهَمُ، يُرْمَى، يُذَكَّرُ)، ولا يجوز مثل : (كذاب، وضّاع).

قال السبكيّ في طبقات الشافعية: " إن أبلغ ما يقول البخاريّ في المتروك أو الساقط: فيه نظر أو سكتوا عنه، ولا يكاد يقول: فلان كذاب ولا فلان يضع الحديث، وهذا من شدة ورعه، فإنه قال: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنني اغتبت أحداً" ^(١)

الموضع الأول: بشير بن ميمون أبو صيفي: " يتهم بالوضع" ^(٢)

الموضع الثاني: ميسرة بن عبدربه: " يرمى بالكذب" ^(٣)

الموضع الثالث: سعيد بن سلام أبو الحسن العطار: " يُذَكَّرُ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ" ^(٤)

قال عنه في التاريخ الكبير: " منكر الحديث" ^(٥)

وقد عدّ الذهبيّ والعراقيّ هذه الألفاظ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح ^(٦)، وعدّها السخاويّ من الثالثة ^(٧)، وعدّها ابن حجر من الحادية عشرة قبل الأخيرة ^(٨)، مع ملاحظة اختلاف الترتيب بين مراتب العلماء، ومراتب ابن حجر، في أنهم يبدأون بالأضعف وابن حجر يبدأ بالأقوى.

(١) طبقات الشافعية، للسبكيّ، (٢٢٤/٢)، وسير أعلام النبلاء، للذهبيّ، (٤٧٩/١٢).

(٢) التاريخ، (٢٣٣/٢).

(٣) التاريخ، (١٥٨/٢).

(٤) التاريخ، (٣١٤/٢).

(٥) ت. ك، (٤٨١/٣).

(٦) ميزان الاعتدال، (٤/١)، والتبصرة والتذكرة، (١١/٢).

(٧) فتح المغيب، (٣٤٤/١). (٨) التقريب، (ص ٧٤).

القسم الثاني: (ذاهب الحديث)

وهي عند أبي حاتم في المنزلة الرابعة، من أشد درجات الضعف، قرنها بكذاب، ومترك الحديث، وحكم على من قيل فيه ذلك، أنه ساقط لا يُكتب حديثه.^(١)

وهي عند الإمام الذهبيّ مقترنة بالمترك والهاالك والساقط، وعدها كما فعل السخاويّ من بعده في المرتبة الثالثة من مراتب التجريح^(٢)، أما عند العراقيّ فهي من الثانية.^(٣)

قال صاحب شفاء العليل: "وهذا القول يدل على الجرح الشديد، لأن الراوي إذا كان من جملة المتروكين فإن علمه وحديثه يذهب ويضيع، سواء كان ذلك القدح في العدالة أو في الضبط، وإن كان الغالب في هذه الألفاظ الطعن من قبل الحفظ"^(٤)

وقد فسر البخاريّ مراده من ذاهب الحديث فقال: "زمعة بن صالح ذاهب الحديث، لا يُدرى صحيح حديثه من سقيمه، أنا لا أروي عنه، وكل من كان مثل هذا فأنا لا أروي عنه"^(٥)، وقد وردت هذه العبارة في التاريخ في خمسة مواضع، قرنها في بعض المواضع بمنكر الحديث، وسكتوا عنه، وعنده عجائب، وإليك التفصيل :

(١) غياث بن إبراهيم الكوفي: "ذهب حديثه، ولا يُعرف صحيح حديثه من غيره"^(٦)، قال في التاريخ: تركوه، وكذا قال في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير^(٧)، قال أحمد: "ترك الناس حديثه"، وقال ابن معين: "ليس بثقة"، وهو الذي روى حديث: "لا سبق إلا في خف" فزاد فيه: "أو جناح"، فقال له المهديّ: "أشهد أن قفاك قفا كذاب"^(٨)

(٢) يحيى بن عقبة بن أبي العيزار: "منكر [ذاهب] الحديث"^(٩)، قال في التاريخ الكبير: "منكر الحديث"^(١٠).

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٣٧/٢).

(٢) ميزان الاعتدال، (٤/١)، وفتح المغيث، (٣٤٤/١).

(٣) التبصرة والتذكرة، (ص ١١/٢).

(٤) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل، (ص ٢١٩).

(٥) علل الترمذيّ الكبير، (٩٦٧/٢).

(٦) التاريخ، (٢٣١/٢)، و ت.ك.، (١٠٩/٧)، و ض.ص.، (٩٣).

(٧) ميزان الاعتدال، (٣٣٧/٣).

(٨) التاريخ، (٢٢٦/٢)، وما بين معكوفين ز.خ.

(٩) (١٠) ت.ك.، (٢٩٧/٨).

(٣) سهل بن [عامر] ^(١) البجلي الكوفي: "منكر الحديث [ذاهب]" ^(٢) لا يكتب حديثه ^(٣)، كذبه أبو حاتم ^(٤).

والمثال الآتي ليس من التاريخ الأوسط ، بل من الكبير، لكنه يعزز ترادف (منكر الحديث) و (ذاهب الحديث):

(٤) الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي: "منكر الحديث" ^(٥)، قال في التاريخ الكبير: "عنده عجائب، منكر الحديث، ذاهب أنا تركت حديثه" ^(٦).

من هذه الأمثلة يتبين مرادفة منكر الحديث لذهاب الحديث وعنده عجائب، وأن الحكم عدم كتابة حديث من قيل فيه ذلك وأنه متروك، وقد وجدته قرآن (سكتوا عنه) و (ذاهب الحديث) في مثالين أحدهما في التاريخ الكبير:

(٥) سالم بن عبد الله: "سكتوا عنه [ذاهب الحديث]" ^(٧).

(٦) نصر بن طريف أبو جُري الباهلي البصري: "سكتوا عنه" ^(٨)، في التاريخ الكبير: "سكتوا عنه ذاهب" ^(٩).

مثال آخر (١٨٦/٢).

(١) في ط: عمار وهو خطأ.

(٢) ز.خ.

(٣) التاريخ، (٣٠٧/٢).

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ص ٢٠٢/٤).

(٥) التاريخ، (٢٣٠/٢).

(٦) ت. ك، (٣٤٣/٢).

(٧) التاريخ، (٢٨٦/١)، وما بين معكوفين ز.خ.

(٨) التاريخ، (١٤٥/٢).

(٩) ت. ك، (١٠٥/٨).

القسم الثالث:

(عنده عجائب، عنده أحاديث عجائب، صاحب عجائب، يروي عجائب،

روي عجائب، يحدث أعاجيب)

وقد وردت مقترنة بمنكر الحديث أو عنده مناكير، في غير موضع:

(١) الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي: "عنده عجائب"^(١)، وقال في موضع آخر من التاريخ: "منكر الحديث"^(٢)، قال في التاريخ الكبير: "عنده عجائب، منكر الحديث، ذاهب، تركت أنا حديثه"^(٣)

(٢) سليمان بن موسى الأشدق الدمشقي: "عنده أحاديث عجائب"^(٤)، قال في التاريخ الكبير: "عنده مناكير"^(٥)، قال ابن حجر: "صدوق في حديثه بعض لين، وغولط قبل موته بقليل م ٤"^(٦).

(٣) عثمان بن مطر أبو الفضل الشيباني: "عنده عجائب"^(٧)، قال في التاريخ الكبير: "منكر الحديث"^(٨)، قال ابن حجر: "ضعيف"^(٩).

(٤) عبيد الله بن أبي حميد أبو الخطاب: "يروي عن أبي المليح عجائب"^(١٠)، قال في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير: "منكر الحديث"^(١١)، وقال في التاريخ الكبير أيضاً: "ذاهب"^(١٢)، قال ابن حجر: "متروك الحديث ق"^(١٣)

(٥) إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي: "عنده عجائب هذا لا أروي عنه"^(١٤)، قال في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير: "في حديثه نظر"^(١٥)

- | | |
|---------------------------------|------------------------|
| (١) التاريخ، (٢/٢٤٦). | (٢) التاريخ، (٢/٢٣٠). |
| (٣) ت.ك، (٢/٣٤٣). | (٤) التاريخ، (١/٣٤٠). |
| (٥) ت.ك، (٤/٣٩). | (٦) التقريب، (٢٦١٦). |
| (٧) التاريخ، (٢/٢٢٧). | (٨) ت.ك، (٦/٢٥٣). |
| (٩) التقريب، (٤٥١٩). | (١٠) التاريخ، (٢/٤٢). |
| (١١) ت.ك، (٥/٣٧٧)، ض.ص، (٧٣). | (١٢) ت.ك، (٥/٣٩٦). |
| (١٣) التقريب، (٤٢٨٥). | (١٤) التاريخ، (٢/١٣٨). |
| (١٥) ت.ك، (١/٣٤٢)، و.ض.ص، (١٥). | |

(٦) علي بن أبي فاطمة هو ابن خَزَوْر: "عنده عجائب"^(١)، وقال في موضع آخر من التاريخ: "منكر الحديث"^(٢)، قال في التاريخ الكبير: "فيه نظر"^(٣)، وقال ابن حجر: "متروك شديد التشيع ق"^(٤).

وكما ظهر من الأمثلة فإن سليمان بن موسى جاءت العجائب من الاختلاط الذي أصابه أما علي بن أبي فاطمة فعجائبه من تشيعه .

ونخلص من الأمثلة أن هناك ترادفاً بين ألفاظ: (عنده عجائب ومشتقاتها، وذهب الحديث، ومنكر الحديث، وعنده مناكير)، وقد جعل الشيخ عبدالفتاح أبو غدة لفظ (يأتي بالعجائب)، في المرتبة نفسها التي فيها منكر الحديث، وهي الخامسة عند البخاري، وهذا على اصطلاح غير البخاري^(٥).

ويبدو أن البخاري إذا دمج بين منكر الحديث وعنده عجائب أو ذهب الحديث في الراوي فذلك أشد في التجريح من إفراده منكر الحديث في حقه .

الأمثلة الأخرى :

(٢ / ١٧٠، ١٧٨، ٢٤٦، ١٤٨، ١٥٣، ١٤٤).

(١) التاريخ، (٢/٥٣).

(٢) التاريخ، (٢/١٢٤).

(٣) ت.ك، (٦/٢٩٢).

(٤) التقريب، (٣/٤٧٠).

(٥) الرفع والتكميل، الحاشية، (ص ١٧٩).

القسم الرابع:

(تركوه، متروك الحديث)

قال الشيخ عبدالفتاح أبوغدة، بعد أن نقل كلام أحمد بن صالح: "لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه، قد يقال: فلان ضعيف، فأما أن يقال: فلان متروك فلا، إلا أن يُجمع الجميع على ترك حديثه"^(١)، قال الشيخ: "يعني أنه لا يقال فلان متروك إلا عند إجماعهم على تركه، وهذا هو الأصل، ولا يمنع هذا أن يقول أحد النقاد في راي: ثقة، ويقول فيه ناقد آخر: متروك، ثم نقل قول علي القاري ورجحه وهو تفسير لفظ (الجميع) بالأكثر"^(٢) وقد عدّ ابن أبي حاتم (متروك)، من الأولى من مراتب الجرح، وقال: "متروك الحديث: ساقط لا يُكتب حديثه"^(٣)، وعدّ الإمام الذهبي (متروك) من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح^(٤)، وكذا عند السخاوي^(٥) أما عند العراقيّ فهي من الثانية،^(٦) وعند ابن حجر من العاشرة^(٧)، وقد وردت هذه الألفاظ في سبعة مواضع في التاريخ:

(١) غياث بن إبراهيم أبو عبدالرحمن الكوفي: "تركوه"^(٨)، في التاريخ أيضاً: "ذهب حديثه"^(٩)

(٢) محمد بن عمر الواقديّ الأسلمي: "تركوه"^(١٠)، قال في التاريخ الكبير: "سكتوا عنه"^(١١)، وفي الضعفاء الصغير: "متروك الحديث"^(١٢)، قال ابن حجر: "متروك مع سعة علمه"^(١٣)

-
- | | |
|--|--|
| (١) علوم الحديث، لابن الصلاح، (ص ١٢٧). | (٢) <u>الرفع والتكميل</u> ، الحاشية، (ص ١٣٩، ١٤١). |
| (٣) <u>الجرح والتعديل</u> ، لأبي حاتم، (٣٧/٢). | (٤) <u>ميزان الاعتدال</u> ، (٤/١). |
| (٥) <u>فتح المغيب</u> ، (٣٤٤/١). | (٦) <u>التبصرة والتذكرة</u> ، للعراقي، (١١/٢). |
| (٧) <u>التقريب</u> ، (ص ٧٢). | |
| (٨) <u>التاريخ</u> ، (٢٣١/٢). | |
| (٩) <u>التاريخ</u> ، (١٧٩/٢). | |
| (١٠) <u>التاريخ</u> ، (٢٨٣/٢). | |
| (١١) <u>التاريخ</u> ، (٥٢/٢)، وت. ك.، (١٧٨/١). | |
| (١٢) ض. ص.، (ص ١٠٤). | |
| (١٣) <u>التقريب</u> ، (٦١٧٥). | |

(٣) أصرم بن حوشب: "متروك"، وكذا جاء في التاريخ الكبير^(١)، قال يحيى: "كذاب خبيث"، وقال مسلم والنسائي: "متروك"، وقال الدارقطني: "منكر الحديث"^(٢)
 (٤) إبراهيم بن هرأسه (بكسر الهاء وفتح الراء) الكوفي: "تركوه"^(٣)، في التاريخ الكبير: "متروك"، وقال النسائي: "متروك" أيضاً .
 (٥) محمد بن سعيد المصلوب: "تركوه"^(٤)، قال الذهبي: "كذاب"، صلبه أبو جعفر على الرندقة"^(٥).

الموضعان الآخران: (٢٣١/٢، ١٨٠).

القسر الخامس: (فيه اضطراب، في حديثه اضطراب، يضطرب في حديثه، حديثه مضطرب).
 وقد وردت في خمسة مواضع من التاريخ: عدها العراقي من الرابعة في مراتب الجرح^(٨)،
 والسخاوي من الخامسة^(٩)، ونختبر هنا مراد الإمام البخاري من خلال كتابه.
 (١) مهران بن أبي عمر: "في حديثه اضطراب"، وكذا في التاريخ الكبير^(١٠)، قال ابن حجر: "صدوق له أو هام سيء الحفظ ق"^(١١)، وثقه أبو حاتم وابن معين، وقال: "كُتِبَ عنه، وعنده غلط كثير في حديث سفيان"^(١٢)
 (٢) يوسف بن أسباط: "يضطرب في حديثه"^(١٣)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(١٤) ونقل البخاري عن صدقة قوله: "دفن يوسف بن أسباط كُتِبَ، فكان بعدُ يَقلِبُ عليه، ولا يَحْيَى كما ينبغي"^(١٥)، وثقه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: "لا يحتج به"^(١٦)

-
- (١) التاريخ، (٢٦٤/٢)، وت. ك (٥٦/٢).
 (٢) ميزان الاعتدال، (٢٧٢/١).
 (٣) التاريخ، (٢٥٤/٢)، أنظر ضبط الاسم في: المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وأنسابهم محمد طاهر الهندي، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٩٨٢م)، (ص ٢٦٩)
 (٤) ت. ك، (٣٣٣/١).
 (٥) ضعفاء النسائي، ترجمة (١٠).
 (٦) التاريخ، (٨٨/٢).
 (٧) ميزان الاعتدال، (٥٦١/٣).
 (٨) التبصرة والتذكرة، (١٢/٢).
 (٩) فتح المغي، للسخاوي، (٣٤٥/١).
 (١٠) التاريخ، (٢١٨/٢)، ت. ك، (٤٢٩/٧).
 (١١) التقريب، (٦٩٣٣).
 (١٢) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٣٠١/٨).
 (١٣) التاريخ، (٢٤٢/٢).
 (١٤) ت. ك، (٣٨٥/٨).
 (١٥) التاريخ، (٢٤٢/٢).
 (١٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٢١٨/٩).

(٣) جُبارة بن مُغَلّس: "حديثه مضطرب"^(١)، لم يرد في التاريخ الكبير ولا الضعفاء الصغير، قال ابن حجر: "ضعيف ق"^(٢)، قال النسائي: "ضعيف"^(٣)، وقال أبو حاتم: "هو على يدي عدل"^(٤)، وقال ابن نمير: "يوضع له الحديث، فيرويه، ولا يدري"^(٥)

(٤) جَبَّان بن علي العَنَزِيّ: "يضطرب في حديثه"^(٦)، قال في التاريخ الكبير: ليس بالقوي عندهم"، وكذا في الضعفاء الصغير.^(٧) قال ابن حجر: "ضعيف، وكان له فقه وفضل"^(٨)

(٥) محمد بن مُيَسَّر أبو سعد الصاغانِيّ: "فيه اضطراب"، وكذا في التاريخ الكبير^(٩)، قال ابن حجر: "ضعيف، رمي بالإرجاء ت"^(١٠)، قال النسائي: "متروك الحديث"^(١١)، وقال الدارقطني: "ضعيف"، وقال أبو زرعة: "كان مرجحاً ولم يكن يكذب"^(١٢)، أخرج له الترمذي حديثاً، وقال: "هذا حديث حسن غريب"^(١٣).

ويبدو مما تقدم أن هذه الألفاظ أطلقها على ضعفاء، وهي عنده مطابقة لمصطلح العلماء، كالعراقي والسخاوي.

-
- (١) التاريخ، (٢/٣٤٥).
- (٢) التقريب، (٨٩٠).
- (٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي ترجمة (١٠١).
- (٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢/٥٥٠).
- (٥) ميزان الاعتدال، (١/٢٨٧).
- (٦) التاريخ، (٢/١٥١).
- (٧) ت. ك.، (٣/٨٨)، و ض. ص (ص ٣٧).
- (٨) التقريب، (١٠٧٦).
- (٩) التاريخ، (٢/٢٥٥)، و ت. ك. (١/٢٤٥).
- (١٠) التقريب، (٦٣٤٤).
- (١١) الضعفاء والمتروكون للنسائي، (٥٤٠٠).
- (١٢) تهذيب الكمال، للمزي، (٢٦/٥٣٥).
- (١٣) جامع الترمذي، باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب (ح. ١٧٧٠)، (ص ٤/٢٤٠)، ط ١، تحقيق إبراهيم عطوة عوض.

القسم السادس:

(ليس بذاك، ليس بالقوي)

ويبدو أن هذين اللفظين مترادفان عند الإمام البخاري، يظهر هذا من أن بعض من أطلق عليه (ليس بذاك) في موضع، قال فيه: (ليس بالقوي)، في موضع آخر، ومثال ذلك:

(١) جسر بن فرقد (بفتح الجيم والمحدثون يكسرونها)^(١)، قال في التاريخ: " ليس بالقوي "^(٢)، وفي التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير: " ليس بذاك "^(٣)، قال ابن معين: " ليس بشيء "، وقال النسائي: " ضعيف "^(٤)

(٢) ميمون أبو حمزة الأعور القصاب: " ليس بالقوي عندهم "^(٥)، قال في التاريخ الكبير: " ليس بذاك "، وكذا جاء في الضعفاء الصغير^(٦)، وقال في العلل: " ضعيف ذاهب الحديث "^(٧)، قال ابن حجر: " ضعيف. ت ق "^(٨)، وقال الترمذي: " ضعف البخاريّ أبا حمزة جداً "^(٩)

(٣) سعد بن طريف الإسكافي الكوفي: " ليس بالقوي عندهم "^(١٠)، قال ابن حجر: " متروك، ورماه ابن حبان، وكان رافضياً. ت ق "^(١١)، قال ابن معين: " ليس بشيء " "^(١٢)

(٤) عمر بن حفص أبو حفص العبدي: " ليس بالقوي "^(١٣)، قال في التاريخ الكبير: " ليس بقوي "^(١٤)، قال أحمد: " قد كتبنا حديثه، وخرقناه "، وقال علي: " ليس بثقة "، وقال النسائي: " متروك "، وقال الدارقطني: " ضعيف "^(١٥)

(٥) عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني: " ليس بذاك "^(١٦)

(١) المؤلف والمختلف، للدارقطني، (٤٥٢/١)، أنظر الحاشية.

(٢) التاريخ، (١٧٥/٢)، ت. ك، (٢٤٦/٢) و ض. ص، (ص ٢٦)

(٣) التاريخ، (٢٠/٢)، (٥)

(٤) ميزان الاعتدال، (٣٩٨/١)، (٤)

(٥) ت. ك، (٣٤٢/٧)، و ض. ص، (ص ١٠٨)، (٦)

(٧) علل الترمذي الكبير، (٤٩٣/١)، (٧)

(٨) التقریب، (٧٠٥٧)، (٨)

(٩) علل الترمذي الكبير، (٩٢٢/٢)، (٩)

(١٠) التاريخ، (٦٠/٢)، (١١)

(١١) التقریب، (٢٢٤١)، (١١)

(١٢) التاريخ، (٥٩/٤)، (١٣)

(١٣) التاريخ، (٢٦٨/٢)، (١٣)

(١٤) ت. ك، (١٥٠/٦)، (١٥)

(١٥) ميزان الاعتدال، (١٨٩/٣)، (١٥)

(١٦) التاريخ، (١١٣/٢)، (١٦)

قال ابن حجر: "ضعيف. خدق"^(١).

وقد عدّ الذهبي والعراقيّ هذه الألفاظ من الخامسة من ألفاظ الجرح ، وهي أسهلها عندهما ^(٢)، وعدّها السخاويّ من السادسة.^(٣)

قال الذهبيّ: "بالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي)، يريد بها أن الشيخ لم يبلغ درجة القوي الثبت، والبُخاريّ قد يطلق على الشيخ: (ليس بالقوي) ويريد أنه ضعيف"^(٤)، ومفهوم أبي حاتم كما يبدو لي مستند إلى اللغة، فإن دخول اللام هنا تعني أن المنفي أن يكون من كبار الحفاظ أو الأقوياء، والأصل أن يقال في الضعفاء: (ليس بقوي)، لكن تبين لي أن الإمام البخاريّ يطلق هذه الألفاظ على الضعفاء، ويظهر هذا من تتبع أقوال العلماء فيمن أطلق عليهم مثل هذه الألفاظ ، كما ورد في الأمثلة السابقة.

(١) التقريب، (٤٥٠٢).

(٢) ميزان الاعتدال، (٤/١)، والتبصرة والتذكرة، (١٢/٢).

(٣) فتح المغيث، للسخاوي، (٣٤٥/١).

(٤) الموقظة، (ص ٨٣)

القسم السابع: (عندهم لين)

وردت في موضع واحد:

(١) أيوب بن عتبة أبو يحيى قاضي اليمامة: " عندهم لين" ^(١)، كذا جاء أيضاً في التاريخ الكبير، والضعفاء الصغير، ضعفه أحمد، وقال مرة: " ثقة، لا يقيم حديث يحيى"، وقال ابن معين: "ليس بالقوي" ^(٢)، وقال أبو حاتم: "فيه لين، أما كتبه فصحيحة ولكن يحدث من حفظه فيغلط" ^(٣)، وقال ابن عدي: "مع ضعفه يكتب حديثه" ^(٤)، وقال النسائي: "مضطرب الحديث" ^(٥)، قال ابن حجر: "ضعيف ق" ^(٦).

وقد وردت (لين الحديث) عند أبي حاتم في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح، أي قبل الأخيرة، وهي أشد مراتب الجرح، وقال: "وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه، ويُنظر فيه اعتباراً" ^(٧).

وقال الدارقطني: "إذا قلت: لين، لا يكون ساقطاً، متروك الاعتبار، ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط به عن العدالة"، قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة معقياً: "والمعنى أنه يصلح حديثه للاعتبار، أي تابعاً أو شاهداً لحديث غيره؛ لأن ضعف هذا (اللين) محتمل" ^(٨). وعدها الذهبي من الخامسة عنده، وهي أخف درجات الجرح، وقرنها مع (سي) الحفظ، صدوق، مبتدع، تكلم فيه، ليس بذلك، فيه ضعف ^(٩).

وعند العراقي من الخامسة ^(١٠)، وعند السخاوي من السادسة ^(١١)؛ وعند ابن حجر من السادسة، ويُطلق هذا اللفظ على من كان قليل الحديث، ولم يثبت ما يترك حديثه من أجله، وأنه ينفرد بالحديث فلا يتابع ^(١٢).

وكما يبدو لي فإن مصطلح البخاري موافق لمصطلحات غيره من العلماء في هذا اللفظ، ومن يطلق عليه ذلك فهو ضعيف في أخف درجات الضعف، والله أعلم.

(١) التاريخ، (٢٤٢/٢)، و ت. ك (٤٢٠/١)، و ض ص، (ص ١٨).

(٢) ميزان الاعتدال، (٢٩٠/١).

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٢٥٣/٢).

(٤) الكامل، لابن عدي، (٣٤٦/١).

(٥) الضعفاء والمزكون، للنسائي ترجمة (٢٤).

(٦) التقريب، (٦١٩).

(٧) الجرح والتعديل، (٣٧/٢).

(٨) الرفع والتكميل، (ص ١٨٢، ١٨٣).

(٩) ميزان الاعتدال، (٤/١).

(١٠) التبصرة والتذكرة، (١٢/٢).

(١١) فتح المغيب، (٣٤٦/١).

(١٢) التقريب، (ص ٧٤).

القسم الثامن:

(تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ) أَوْ (يُعْرِفُ وَيُنْكِرُ)

وردت في موضع واحد:

(١) عبد الملك بن قدامة، قال في التاريخ المطبوع: "يُعْرِفُ وَيُنْكِرُ"، وفي المخطوط: "تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ"، وقال في التاريخ الكبير: "يُعْرِفُ وَيُنْكِرُ"، وكذا ورد في الضعفاء الصغير^(١)، قال ابن معين: "صالح"، وقال أبو حاتم: "ليس بالقوي، ضعيف الحديث"، يحدث بالمنكر عن الثقات، قال أبو داود: "كان عبد الرحمن يُثني عليه، وفي حديثه نكارة"، وقال الدارقطني: "يُتْرَكُ"^(٢)، وقال ابن حجر: "ضعيف"^(٣)، قال الشيخ أبو غدة: "المشهور في هذه الجملة (تَعْرِفُ وَتُنْكِرُ)، بقاء الخطاب، ويُقال أيضاً: (يُعْرِفُ وَيُنْكِرُ) بقاء الغيبة، مبنياً للمجهول، ومعنى هذه الجملة: أنه يأتي مرة بالأحاديث المعروفة، ومرة بالأحاديث المنكرة، فأحاديثه تحتاج إلى سبر وعرض على أحاديث الثقات المعروفين، وقد وردت هذه الصيغة على لسان النبوة في الحديث المتفق عليه: "قوم يهدون بغير هديي تعرف منهم وتُنْكِرُ"^(٤)، وقد عد الذهبي والعراقي هذا اللفظ من الخامسة، وهي أسهلها عندهما، وعند السخاوي من السادسة، ويبدو أن مصطلح البُخَارِيِّ متفق مع مصطلح غيره في هذه العبارة.

(١) التاريخ، (١٧١/٢)، وخ لوجه (٢٤٠ ب)، وت.ك (٤٢٨/٥)، وض. ص (٧٤).

(٢) ميزان الاعتدال، (٦٦١/٢)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٣٦٣/٥).

(٣) التقریب، (٤٢٠٤).

(٤) أخرجه البخاري في الجامع، أنظر فتح الباري، كتاب الفن، باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة؟،

(ح ٧٠٨٤)، (ص ٣٥/١٣)، ومسلم، الصحيح، (ح ١٨٤٧)، (ص ١٤٧٥/٣).

القسم التاسع

(يتكلمون فيه، يتكلمون في حديثه، يتكلمون في حفظه)

(لا أكتب حديثه، لا يُكتب حديثه، لم أكتب عنه)

هذا القسم فيه ثلاثة أنواع :

النوع الأول: (يتكلمون فيه، يتكلمون في حديثه، يتكلمون في حفظه)

أولاً: (يتكلمون فيه)

عدَّ السخاوي لفظ (تكلموا فيه) من المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وهي أسهلها^(١)، وعند تبني من قيلت فيهم مثل هذه العبارات وجدت أن مقصود الإمام البخاري من هذه العبارات أن أقوال أكثر النقاد تدل على تضعيف هؤلاء الرواة، وتختلف درجات هؤلاء الرواة في مراتب الضعف، فمنهم الصدوق كثير الغلط، والضعيف، والمتروك، والمتهم، وقد اقترنت هذه الألفاظ عنده في غير موضع بسكتوا عنه، ومنكر الحديث، ليس بالقوي، تركوه، فيه نظر، مما يدل على تفاوت درجات من أطلق عليهم عبارة (يتكلمون فيه) .

مثال (١) : محمد بن يزيد الرفاعي الكوفي: " يتكلمون فيه " ^(٢)، قال ابن حجر: " ليس بالقوي "، قال البخاري: " رأيتهم مجتمعين على ضعفه م دق " ^(٣)، قال ابن معين: " ما أرى به بأساً "، وقال العجلي: " لا بأس به "، وقال النسائي: " ضعيف "، وقال أبو حاتم: " ضعيف، يتكلمون فيه "، وقال أبو بكر البرقاني: " ثقة " ^(٤).

وما نقله ابن حجر عن البخاري - إن صح - فإن الإجماع هنا قد يعني الأكثر، أو أن المقصود علماء عصره فقط.

مثال (٢) : سفيان بن وكيع بن الجراح الكوفي: " يتكلمون فيه [بأشياء] لقنوه " ^(٥)، لم يرد في التاريخ الكبير، ولا الضعفاء الصغير، قال ابن حجر: " كان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح، فلم يقبل، فسقط حديثه ت ق " ^(٦).

(١) فتح المغيب، (٣٤٦/١). (٢) التاريخ، (٣٥٧/٢). (٣) التقريب، (٦٤٠٢).

(٤) تهذيب الكمال، (٢٤/٢٧)، والضعفاء والمتروكون، للنسائي، ترجمة (٥٥١)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (١٢٩/٨).

(٥) التاريخ، (٣٥٥/٢)، العبارة من خ وفي ط: لأشياء .

(٦) التقريب، (٢٤٥٦) .

مثال (٣) : سلام بن سلم أبو أيوب السعدي الطويل: "يتكلمون فيه"^(١)، قال في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير: "تركوه"^(٢)، قال ابن معين: "ضعيف لا يكتب حديثه"، وقال أحمد: "منكر الحديث"، وقال النسائي: "متروك"، وقال أبو زرعة: "ضعيف"، وقال أبو حاتم: "تركوه"^(٣)، وقال ابن حجر: "متروك"^(٤)

مثال (٤) : الحسن بن شاذان الواسطي: "يتكلمون فيه [أخشى أن لا يكون شيء]"^(٥)، قال أبو حاتم: "شيخ"^(٦)، وقال ابن عدي: "هو محتمل ، وليس بالمنكر، لا أعلم له حديثاً منكراً"^(٧) ووثقه الخطيب^(٨)، قال ابن حجر: "صدوق له أوهام ، له عند البخاري حديث واحد ، توبع عليه . خ"^(٩)

مثال (٥) : فهد بن حيّان، قال في موضع في التاريخ: "يتكلمون فيه"، وفي موضع آخر: "سكنوا عنه"^(١٠) والجمع بين السكوت عنه والكلام فيه أن السكوت ليس بمعناه اللغوي بل بمعنى ترك حديث الراوي .

المواضع الأخرى: (٢١٨/١ ، ٢٦٨ ، ٣٠٣)

(٢ / ٨٧ ، ١٣٢ ، ١٧٣ ، ٢٠٤ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٣٥٥) .

ثانياً: (يتكلمون في حديثه). وردت مفردة في موضع واحد:

(١) حنّس بن المعتمر (أبو المعتمر) الصنعاني: "يتكلمون في حديثه"^(١١)، كذا ورد في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير أيضاً^(١٢)، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام ويرسل دت س"^(١٣)

(١) التاريخ، (١٩٥/٢)، في ط: سليم ، وهو خطأ لأن سلام بن سليم هو آخر ، ثقة .

(٢) ت. ك. ، (١٣٢/٤)، ض. ص. ، ص (ص ٥٥)

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (٢٦٠/٤)، وميزان الاعتدال، (١٧٥/٢) .

(٤) التقريب، (٢٧٠/٤) .

(٥) التاريخ، (٣٥٤/٢)، وما بين معكوفين ز. خ والصحيح أن يقال: (شيئاً) لا كما ورد في خ .

(٦) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (١٨/٣)، والكامل، لابن عدي.

(٨) ميزان الاعتدال، (٤٩٤/١) .

(٧) الكامل، لابن عدي، (٧٤٦/٢) .

(٩) التاريخ، (٣٠٢ ، ٣١٥/٢) . (١١)

(٩) التقريب، (١٢٣٧) .

(١٢) ت. ك. ، (٩٩/٣)، وض. ص (ص ٣٨) .

(١١) التاريخ، (٢٣٧/١)، وما بين معكوفين، ز. خ .

(١٣) التقريب، (١٥٧٧) .

ثالثاً: (يتكلمون في حفظه)

واقترنت بعبارتي (ليس بالقوي عندهم) و (منكر الحديث) ، ومثاله :
(١) سهيل بن مهران أبو بكر أخو حزم القطعيّ: " يتكلمون في سهل ، يعني في حفظه " (١)
قال في التاريخ الكبير: " ليس بالقوي عندهم " (٢) ، وفي الضعفاء الصغير: " ليس بالقوي
عندهم ، منكر الحديث " (٣) ، قال ابن حجر: " ضعيف " (٤) .

المواضع الأخرى: (١٤٦/٢ ، ١٢٨) .

من هنا نخلص إلى أن هذه الألفاظ عند البخاريّ تحمل دلالة الضعف مطلقاً ، دون تحديد
درجة هذا الضعف ، وهو ما يتناسب مع المعاني اللغوية لهذه الألفاظ ، فهي لا تحدد الضعف
بل هي عامة في الدلالة على الجرح . وما أورده صاحب كتاب (شفاء العليل في ألفاظ
وقواعد الجرح والتعديل) ، إذ قال: " إن هذه الألفاظ هي من ألفاظ الجرح الخفيفة ، لكنّ
البخاريّ يستعملها ويقصد بها الجرح الشديد " (٥) ، لأنه أورد بعض الرواة الذين قال فيهم
البخاريّ (يتكلمون فيه) ، وهم شديدو الضعف ، هذه النتيجة لا تنطبق على التاريخ ، إذ أن
الأمثلة السابقة لا تؤيد ذلك .

النوع الثاني: (لا يكتب حديثه ، لم اكتب عنه) .

وقد عد السخاويّ (لا يكتب حديثه) ، في الرابعة من مراتب الجرح ، وقال: " لا يكتب
حديثه أي: لا احتجاجاً ، ولا اعتباراً ، ولا تحمل الرواية عنه " (٦) ، وحكم المراتب الأربع الأولى
في الجرح عنده أنه لا يحتج بواحد من أهلها ، ولا يستشهد ولا يُعتبر به (٧) ، وقد ورد هذا
اللفظ مفرداً عند البخاريّ في سبعة مواضع ، ووجدت أن هناك فرقاً بين قوله: (لا يكتب
حديثه) وبين (لم اكتب عنه) .

فالأولى أطلقها على شديدي الضعف ، وهي مرادفة عنده لمنكر الحديث وذاهب
الحديث ، ومن أمثلة ذلك:

(١) عبدالعزيز بن عمران أبو ثابت: " لا يكتب حديثه " (٨) ، قال في التاريخ الكبير ،

(١) التاريخ، (١٩١/٢) .	(٢) ت. ك. ، (١٠٦/٤) .
(٣) ض. ص. ، (ص ٥٦) .	(٤) التقريب، (٢٦٧٢) .
(٦) فتح المغيث، (٣٤٥/١) .	(٧) فتح المغيث، (٣٤٦/٢) .
	(٨) التاريخ، (٢٣٤/٢) .
	(٥) ص. ، (٣١٦) .

والضعفاء الصغیر: "منکر الحديث، لا یکتب حدیثه"^(١)، قال ابن حجر: "متروک احترقت کتبه، فحدث من حفظه، فاشتد غلطه، وكان عارفاً بالأنساب. ت"^(٢)

(٢) عُیْس بن میمون أبو عبیدة التیمی: "لا یکتب حدیثه"^(٣)، ذکره فی موضع آخر من التاریخ، وقال: "منکر الحديث"، وكذا جاء فی التاریخ الكبير^(٤)

(٣) عبدالمنعم بن إدريس: "لا یکتب حدیثه"^(٥)، قال فی التاریخ الكبير: "ذاهب الحديث"^(٦)، وقد أورد فی التاریخ بعض التهمین بالكذب ممن قال فیهم: "لا یکتب حدیثه"

المواضع الأخرى: (٢/ ١٦٥، ١٩٢ مکرر).

أما (لم أکتب عنه) فإني وجدتها تختلف عن (لا یکتب حدیثه)، إذ الأولى أخف فی الجرح من الثانية، وقد أطلق (لم أکتب عنه) علی رواقهم من رتبة صدوق یهم عند ابن حجر، وآخرین ضعفاء محتملي الضعف، ومن الأمثلة:

(١) محمد بن حاتم السمین: "لم أکتب عنه"^(٧)، قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم د."^(٨)
 (٢) إسماعیل بن إبراهيم الترمذی: "لم أکتب عنه"^(٩)، قال ابن حجر: "لا بأس به"^(١٠)،
 وفي هذا دلالة علی أن شرطه أعلى من شرط غیره، وأنه لا یکتب عن هؤلاء، ولو كانوا محتملي الضعف، ولا یخرج لهم، مع أنهم عند غیره من العلماء یخرج حدیثهم للاعتبار به فی الشواهد والمتابعات.

(١) ت. ک. (٢٩/٦)، و. ض. ص (ص ٧٤)

(٢) التقريب، (٤١١٤).

(٣) التاریخ، (١٨٧/٢).

(٤) التاریخ، (١٦٧/٢)، ت. ک. (٧٩/٧)

(٥) التاریخ، (١٦٦/٢).

(٦) ت. ک. (١٣٨/٦).

(٧) التاریخ، (٣٣٦/٢).

(٨) التقريب، (٥٧٩٣).

(٩) التاریخ، (٣٣٦/٢).

(١٠) التقريب، (٤١٢).

النوع الثالث:

الجمع بين: (يتكلمون فيه) و(لا أكتب حديثه، لا يكتب حديثه

ضربت علي حديثه)

وقد جمع البخاري بين (يتكلمون فيه) وإحدى العبارات الأخرى في خمسة مواضع:

(١) يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني: "كان أحمد وعلي يتكلمون فيه" [قال أبو عبد الله: أنا لا أكتب حديثه] ^(١)، قال في التاريخ الكبير: "يتكلمون فيه ، رماه أحمد وابن نمير" ^(٢).

وقال في الضعفاء الصغير: "يتكلمون فيه، سكتوا عنه" ^(٣)، قال ابن حجر: "حافظ اتهموه بسرقة الحديث م" ^(٤).

(٢) هشام بن زياد أبو المقدم: "[لا يكتب حديثه] يتكلمون فيه" ^(٥) قال في التاريخ الكبير: "ضعيف" ^(٦)، قال ابن حجر: "متروك . ت ق" ^(٧).

(٣) حجاج بن نصير أبو محمد الفساطيطي: "يتكلمون فيه"، قال البخاري: "أما أنا فقد ضربت علي حديث حجاج بن نصير" ^(٨)، قال في التاريخ الكبير: "يتكلم فيه بعضهم" ^(٩)، وفي الضعفاء الصغير: "سكتوا عنه" ^(١٠)، قال ابن حجر: "ضعيف ، كان يقبل التلقين ت" ^(١١).

وقد وجدت أن (لا يكتب حديثه) المقترنة ب(يتكلمون فيه) هي في الغالب زيادة من المخطوط ، لم ترد في المطبوع، والذي في المطبوع هو اللفظ الثاني فقط، ما عدا موضع واحد كانت فيه (لا أكتب حديثه) زيادة من المطبوع ، ليست في المخطوط. ^(١٢)

وقد وجدت هاتين العبارتين في حال الجمع بينهما تدلان على الضعف الشديد.

المواضع الأخرى: (٢٦٩/٢، ٢٩١).

- | | |
|---|------------------------|
| (١) التاريخ، (٣٢٨/٢)، وما بين معكوفين ز. خ. | (٢) ت. ك، (٢٩١، ٨). |
| (٣) ض. ص، (ص ١٢٠) | (٤) التقريب، (٧٥٩١). |
| (٥) التاريخ، (١٦٦/٢)، وما بين معكوفين ز. خ. | (٦) ت. ك، (٢٠٠/٨). |
| (٧) التقريب، (٧٢٩٢). | (٨) التاريخ، (٣٠١/٢). |
| (٩) ت. ك، (٢٨٠/٢) | (١٠) ض. ص، (ص ٣٣). |
| (١١) التقريب، (١١٣٩). | (١٢) التاريخ، (٢٩١/٢). |

القسم العاشر: (لا يحتجون بحديثه)

وردت في موضع واحد:

(١) إبراهيم بن يزيد أبو إسماعيل الخُوزي: " لا يحتجون بحديثه " ^(١)، قال في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير: "سكتوا عنه" ^(٢)، قال أحمد والنسائي وأبو حاتم وابن حجر: "متروك الحديث"، وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"، وقال ابن معين: "ليس بثقة" ^(٣)، وقد فسر أبو حاتم مراده من هذه العبارة عندما سأله ابنه ما معنى (لا يحتج بحديثهم)؟ قال: "كانوا قوماً لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون، فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطراباً ما شئت" ^(٤)، وقد عدّ الذهبي: (ليس بحجة، لا يحتج به) من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، وهي أسهلها ^(٥)، وعدّ السخاوي (لا يحتج به) من الخامسة، و (ليس بحجة) من السادسة من مراتب الجرح الخفيفة ^(٦)، وهذا يعني أن عدم الاحتجاج لا ينافي الكتابة عن الراوي في الشواهد والمتابعات وليس كذلك في الأصول، ويبدو أن طريقة البخاري - من خلال المثال الذي مر - أشد في هذه العبارة من طريقة غيره إذ جعلها مرادفة ل (سكتوا عنه) التي مر سابقاً أنها مرادفة للمتروك، وتؤكد هذا أقوال أحمد والنسائي وأبي حاتم وابن حجر في الراوي، وحكم المتروك أنه لا يحتج به، ولا يستشهد بحديثه، ولا يعتبر به عند العلماء، لكن مع هذا فإن المعنى اللغوي لهذا المصطلح يحتمل ما أراده البخاري، إذ أطلق في الراوي عدم الاحتجاج، ولم يقل يكتب حديثه، أو يعتبر ولا يحتج به، مما قد يعني أنه أراد الجرح الشديد بدلالة المثال.

القسم الحادي عشر: (لا يتابع في حديثه، لا يتابع عليه، لا يكاد يتابع في حديثه).

ينبغي التفريق بين قوله (لا يتابع في حديثه) و (لا يتابع عليه)، إذ أن العبارة الأولى يطلقها على الراوي، والثانية يطلقها على الرواية، وصورة ذلك أن يأتي بحديث أو أكثر للراوي، ثم يقول عقب ذلك: (لا يتابع عليه)، وتدل القرائن على أن المقصود هو الرواية.

(٢) ت. ك، (٣٣٦/١)، و. ض. ص (ص ١٢).

(١) التاريخ، (١٠٣/٢)

(٣) ميزان الاعتدال، (٧٥/١)، والتقريب، (٢٧٢)، والجرح والتعديل، (١٤٦/٢)، والضعفاء والمتروكون

(٤) الجرح والتعديل، (١٣٢/٢).

للنسائي، (ترجمة ١٤).

(٦) فتح المغيب، (٣٤٥/١).

(٥) ميزان الاعتدال، (٤/١).

والعبارة الأولى تدل على ضعف الراوي وروايته للغرائب والمنكرات، وهو ما خلصتُ إليه من الاستقراء، إذ وجدت هذا اللفظ مرادفاً عنده لمنكر الحديث، عنده مناكير، عنده عجائب، والجدول التالي يوضح ذلك:

الراوي	التاريخ	التاريخ الكبير	الضعفاء الصغير	التقريب لابن حجر
(١) صباح بن سهل أبو سهل البصري	لا يتابع في حديثه، (٢٣٠/٢)، منك الحديث، (٢٣٠/٢).			
(٢) فائد بن عبد الرحمن العطار أبو الوراق	عنده مناكير، (١٣٢/٢)، لا يتابع في حديثه، (٧٢/٢)	منكر الحديث، (١٣٢/٧).		متروك اتهامه ت. ق (٥٣٧٣).
(٣) ربيعة بن سيف المَعافري الاسكندراني	روى أحاديث لا يتابع عليها، (٣٣٧، ١).	عنده مناكير، (٢٩٠/٣).		صدوق له مناكير د ت س، (١٩٠٦).
(٤) رَفْدَة بن قُضَاعَة الغساني	لا يتابع في حديثه، (٢٣٤/٢).	في حديثه المناكير، (٣٤٣/٣).	في أحاديثه مناكير، (٤٦).	
(٥) سهيل بن مِهْرَان الخوحزمي القطعي البصري	لا يتابع في حديثه [تركه] ^(١) ، (١٥٤/٢).		ليس بالقوي عندهم، منكر الحديث (٥٦)	
(٦) محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان.	لا يكاد يتابع في حديثه، (٧٦/٢).	عنده عجائب، (١٣٩/١).	عنده عجائب، (١٠٢).	صدوق ق، (٦٠٣٨).

المواضع الأخرى: (١/ ٢٦٧، ٣٣٨)

(٢/ ٤٢، ٥٩، ١٠١، ١٢١، ١٤٩، ١٧١، ١٧٦، ٢٣٧، ٣٣٠).

أما قوله (لا يتابع عليه) عند إطلاقه على حديث للراوي، فلإني باستقراء مواضع ورود هذه العبارة في التاريخ وجدت أن الإمام البخاري في الغالب يطلقها على أحاديث ضعيفة ،

فيها رواية ضعفاء، لا يحتج بهم إذا انفردوا، ووردت هذه العبارة عنده في ثمانية مواضع، أذكر واحداً منها:

(١) رباح بن عبيد الله بن عمر العمري: أورد له حديثاً عن أبي هريرة رفعه: "بس الشعب جياذ، تخرج منه الدابة"، وقال: "ولا يتابع عليه، روى عنه عبدالرزاق، وقال أحمد: "منكر الحديث"^(١)، قال أحمد والدارقطني: "منكر الحديث"، وقال ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج بما انفرد به"^(٢).

وقد وجدته أطلق هذه العبارة في موضع واحد على حديث رجل ليس ضعيفاً، قال فيه ابن حجر: "لا بأس به . ت"^(٣)، وهو محمد بن عمار كَشَاكِش، أورد من طريقه حديثاً في الدعاء لا يتابع عليه^(٤).

وقد مر سابقاً اقتران (منكر الحديث) بعبارة (لا يتابع في حديثه)، وقلت إن هذا دلالة على أن المقصود بهذه العبارة هو التضعيف.

قال الشيخ عبدالفتاح أبو غدة: "ليس من الجرح قولهم في الثقة: لا يتابع على حديثه."^(٥) واستدل لذلك بما أورده ابن حجر في ترجمة أسماء بن الحكم الفزاري، قال البخاري: "لم يرو عنه إلا هذا الحديث"^(٦)، وحديث آخر لم يتابع عليه"^(٧)، قال المزي: "هذا لا يقدح في صحة الحديث؛ لأن وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كل حديث صحيح"، ثم أورد المزي متابعات للحديث^(٨)، ومدار الأمر على أن أسماء ثقة لا ضعيف، وكلام الشيخ قد يكون صحيحاً، لكن عند غير البخاري كما تبين لي من الاستقراء، ومع أن أسماء بن الحكم ليس بضعيف؛ لكنه أيضاً ليس بالثقة، فقد قال فيه ابن حجر: "صدوق"^(٩)، وهذا من النوادر، إلا أن كلام المزي يُناقش، إذ تعقبه ابن حجر وقال: "المتابعات التي ذكرها المزي لا تشد هذا الحديث شيئاً؛ لأنها ضعيفة جداً، ولعل البخاري أراد بعدم المتابعة: في الاستحلاف أو الحديث الآخر الذي أشار إليه."^(١٠) ويضاف إلى ذلك أن هذا الرجل الذي لم يرو عنه

(١) التاريخ، (١٣٦/٢). (٢) الميزان، (٣٧/٢). (٣) التقريب، (٦١٦٤).

(٤) التاريخ، (١٨٣/١، ١٨٤). (٥) الرفع والتكميل، الحاشية، (١٦٠).

(٦) هو حديث علي بن ربيعة الوالي: كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ نفعني الله منه بما شاء أن ينفعني، وإذا

حدثني أحد من أصحابه استحلقتني .. الحديث. (٧) ت.ك، (٥٤/٢).

(٨) تهذيب الكمال، (٥٣٤/٢). (٩) التقريب، (٤٠٨). (١٠) تهذيب التهذيب، (٢٦٨/١).

غير حديثين أحدهما لم يتابع عليه فهذا يدل على ضعفه .
هذا ، وقد قال البيهقيّ في معرفة السنن والآثار عن مدلول مصطلح (لا يتابع عليه) عند
البُخَارِيِّ ، فقال: " يريد أنه خطأ " ^(١) ، وهذا توجيه صحيح ، إذ أن هذا المصطلح يطلقه
البُخَارِيُّ غالباً على الرواية الضعيفة لراوٍ ضعيف .

المواضع الأخرى: (٣٣٧/١) ، (٢ / ١٥ ، ٩٦ ، ١٤٢ ، ١٨٢ *)

القسم الثاني عشر: (يخالف في حديثه ، يخالف الناس في حديثه)

وقد عدّ التهانويّ في كتابه قواعد في علوم الحديث هذا اللفظ جرحاً مبهماً ، ونقل عن
ابن حجر في هدي الساري قوله في ترجمة (يوسف بن أبي إسحاق السبيعي) : " قال العُقَيْلِيُّ
لما ذكره في الضعفاء: (يخالف في حديثه) ، وهذا جرح مردود " ^(٢) ، قال التهانويّ: " أي
لكونه مبهماً " ^(٣) ، ورد صاحب كتاب شفاء العليل هذا التوجيه قائلاً: " وما قاله الحافظ لا
يلزم منه ما فهم التهانويّ ، بل يُحمل على أن العُقَيْلِيُّ متشدد في هذا ، فيتكلم في الرجل
بمجرد تفردّه وعدم المتابع ، وهذا لا يقدح في الثقة " ، ثم رجح أن هذا الجرح مفسر ، يدل
على سوء حفظ الراوي ^(٤) ، وهو توجيه جيد .

وعند استعراض من أطلق عليهم البُخَارِيُّ هذه العبارة ، وجدت أن أغلبهم ضعفاء
ومزوكون ، ومنهم واحد من رتبة صدوق عند ابن حجر ، وكلهم رووا أحاديث خالفوا بها
من هم أوثق منهم ، وهذا الذي يطلق عليه (المنكر ، الشاذ) ، ويطلق عليه البُخَارِيُّ (يخالف
في حديثه) ، وبهذا يتأكد ما بينته سابقاً من أن لفظ (منكر الحديث) عند البُخَارِيِّ لا يقصد
به مخالفة الضعيف للثقة تحديداً ، بل عنده لفظ آخر يدل على ذلك ، وهو (يخالف في
حديثه) ، وقد وردت هذه العبارة في ثمانية مواضع ، أذكر منها:

(١) هذه العبارة للبيهقيّ ، وجدت في حواشي كتاب ، كشف الأستار عن رجال معاني الآثار ، لأبي تراب
رشداً لله البسنديّ ، مصور بخط اليد ، دار الاشاعة ، ديوبند ، (١٣٣٩ هـ) ، (ص ١٠٠) ، وقد عدت لكتاب
معرفة السنن والآثار ، للبيهقيّ ، وبمحت بنان - على ضخامة الكتاب - لكنني لم أوفق للاستدلال على العبارة .
(٢) هدي الساري ، (٤٥٥) .

(٣) قواعد في علوم الحديث ، (٤٣٣) .

(٤) شفاء العليل بالفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، (٥٢٧) .

(١) محمد بن ثابت العبدي، أبو عبد الله البصري: "يخالف في حديثه. عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بالتيمم، وخالفه أيوب وعبيد الله وابن إسحاق، ويحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر، فعله (أي موقوف)"^(١)، قال في التاريخ الكبير: "يخالف في بعض حديثه"^(٢)، وفي الضعفاء الصغير: "في حديثه شيء"^(٣) قال الذهبي:

"روى معاوية بن صالح عن يحيى: "ليس به بأس يُنكر عليه حديث ابن عمر في التيمم لا غير، يعني أنه تيمم لرد السلام، والصواب موقوف"^(٤)، قال ابن حجر: "صدوق لين الحديث. دق"^(٥)

(٢) سعيد بن ذي لَعُوَة، "وقال بعضهم: ابن ذي حُدَّان، وهو وهم"^(٦)، قال البخاري: "روى الشعبي عن سعيد بن ذي لَعُوَة عن عمر في [النبيذ]"^(٧)، وسعيد يخالف الناس في حديثه وهو مجهول لا يُعرف، وخالفه الشعبي عن ابن عمر عن عمر"^(٨)، كذا في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير^(٩)، قال ابن حجر: "مجهول"^(٩).

وبقية المواضع لرواة ضعفاء ومتروكين: (٥٧/٢، ١٤٤، ١٧٦، ٢٣٥، ١٧٩، ١٨٧).

(١) التاريخ، (١٧٨/٢).

(٢) ت.ك، (٥٠/١).

(٣) ض. ص، (ص ٩٨).

(٤) ميزان الاعتدال، (٤٩٥/٣).

(٥) التقريب، (٥٧٧١).

(٦) التاريخ، (٢٣٤/١).

(٧) في (ط): الشراب، والكلمة من غ.

(٨) ت.ك، (٤٧١/٣)، و ض. ص، (٤٩).

(٩) التقريب، (٢٣٠٠).

القسم الثالث عشر: (لم يصح حديثه).

وقد وردت في موضعين من التاريخ أذكر واحداً منهما:

(١) نوح بن أبي مریم، أبو عصمة: " لم يصح حديثه" ^(١)، ذكره البخاري في موضع آخر من التاريخ: " قال ابن المبارك: نوح بن أبي مریم يضع كما يضع المعلی" ^(٢)، قال في التاريخ الكبير: " ذاهب الحديث جداً" ^(٣)، وقد فسر ابن حجر مدلول (لم يصح حديثه) عند البخاري، فقد نقل الذهبي عن البخاري في الضعفاء الكبير قوله في عبدالرحمن بن صفوان: " حديثه لا يصح" ^(٤)، وكذلك قال ابن حجر: " يُقال له صحبة، وقال البخاري: لا يصح" ^(٥)، وتعقب ابن حجر قول الذهبي، فقال: " البخاري إذا ذكر هذا إنما يريد أن الحديث لم يصح إليه ، وكذا ، هو فإن في حديثه اضطراباً كثيراً" ^(٦)، وقد وردت العبارة في التاريخ الكبير كالتالي: " عبدالرحمن بن صفوان أو صفوان بن عبدالرحمن عن النبي، قاله يزيد بن أبي زياد عن مجاهد ولا يصح" ^(٧). وكما يبدو من عبارة التاريخ الكبير وكلام ابن حجر في التقريب أن الذي لا يصح هو صحبته، غير أنه إذا صحت عبارة الضعفاء الكبير، يكون كلام ابن حجر في لسان الميزان صحيحاً أيضاً، ووجدت في تعجيل المنفعة توجيهاً لابن حجر في راوٍ أطلق عليه البخاري (لم يصح) وهو ربيعة بن النابغة، قال ابن حجر: " و مراد البخاري أن الذي رواه عن أبيه عن علي في النهي عن زيارة القبور، وعن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وعن الأروعة، لا يُعمل به ، لأنه منسوخ" ^(٨). ومن هنا نخلص إلى أن إطلاق هذه العبارة عند البخاري إما أن يكون على مجمل حديث الراوي، كما هو في الكلام على صفوان بن عبدالرحمن، فيكون الراوي ضعيفاً مضطرب الحديث، أو على رواية بعينها كما هو الحال في ربيعة بن النابغة، فإن عبارة التاريخ الكبير تدل على أن المقصود هو الرواية ^(٩).

الموضع الثاني: (ص ١٦٨/٢).

- | | | |
|-----------------------------------|---|-------------------------------|
| (١) التاريخ، (٢١٠/٢). | (٢) التاريخ، (١٦٥/٢). | (٣) ت.ك، (١١١/٨). |
| (٤) ميزان الاعتدال، (٥٧٠/٢). | (٥) التقريب، (٣٩٠/٢). | (٦) لسان الميزان، لابن حجر. |
| (٧) ت.ك، (٢٤٧/٥). | (٨) ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة | |
| دار الكتاب العربي، بيروت، (١٢٩) | | |
| (٩) ت.ك، (٢٨٩/٣). | | |

القسم الرابع عشر:

(ليس بمعروف الحديث)

وردت في موضع واحد من التاريخ:

(١) الحارث بن شبل: "ليس بمعروف الحديث"^(١)، كذا في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير^(٢)، قال ابن حجر: "ضعيف"^(٣)، قال ابن معين: "ليس بشيء"، وضعفه الدارقطني، وساق له ابن عدي أربعة أحاديث، ثم قال: "وهي غير محفوظة"^(٤)، قال صاحب شفاء العليل: "والأصل أن من قيل فيه هذا هو أحسن حالاً ممن قالوا فيه: (منكر الحديث)؛ لأن نفي كون الحديث معروفاً لا يلزم منه ثبوت النكارة، والبُخاري له مصطلح خاص في هذا، وقد عُلِمَ أن الحديث المنكر عكسه المعروف، كما أن الشاذ عكسه المحفوظ."^(٥) وقد قال البُخاري في أيوب بن واقد الكوفي: "حديثه ليس بالمعروف، منكر الحديث، فالظاهر أن اللفظين عنده يدلان على الجرح الشديد"^(٦).

وما أرجحه هو أن (منكر الحديث) و(ليس بمعروف الحديث) هما عبارتان مترادفتان عند البُخاري، مع الإشارة إلى الفرق بين قولنا: (ليس بمعروف الحديث) و(ليس بالمعروف)، فالثانية تدل على الجهالة، وليست المقصودة هنا، والله أعلم.

(١) والعبارة من خ وفي ط: ليس بمعروف في الحديث وفي ت. ك. كما في خ راجع: ت. ك. (٢٧١/٢).

(٢) ت. ك. (٢٧١/٢)، و ض. ص. (٢٨).

(٣) التقريب، (١٠٢٧).

(٤) ميزان الاعتدال، (٤٣٤/١)، والكامل، لابن عدي، (٦١٣/٢).

(٥) فتح المغيث، (١٩١/١).

(٦) شفاء العليل، (ص ١٠٣، ١٧٤)، بتصرف.

القسم الخامس عش: (في حفظه شيء)

وقد وردت في موضع واحد في التاريخ:

(١) عبد الله بن نافع الصائغ: " في حفظه شيء [أما الموطأ فأرجو]"^(١)، قال في التاريخ الكبير: " يُعرف حفظه ويُكر، وكتابه أصح"^(٢)، قال ابن حجر: " ثقة صحيح الكتاب، في حفظه لين. بخ م ٤"^(٣)، وهذه من عبارات الجرح الخفيف، بمعنى له أوهام، وتطلق على من كان صدوقاً، في حفظه ضعف، وليست هي بمنزلة عبارة (صدوق في حفظه شيء)، بل هي دونها.^(٤)، قال ابن رجب: "والذي يتبين من عمل الإمام أحمد وكلامه أنه يترك الرواية عن المتهمين والذين كثر خطوهم للغفلة وسوء الحفظ، ويحدث عنهم دونهم في الضعف، مثل من (في حفظه شيء)، ويختلف الناس في تضعيفه وتوثيقه"^(٥).

وقد عد السخاوي، (سيء الحفظ، لين) من المرتبة السادسة من مراتب الجرح، وهي أخفها عنده^(٦)، و (في حفظه شيء)، هي أخف من عبارة السخاوي.

القسم السادس عش: (ليس بالحافظ عندهم)

وقد وردت في موضعين من التاريخ، وأورد مثلاً:

(١) محمد بن أبان بن صالح، أبو عمر الكوفي: " ليس بالحافظ عندهم"^(٧)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(٨)، قال في موضع آخر من التاريخ: " يتكلمون في حفظ محمد بن أبان، لا يُعتمد عليه"^(٩)، ضعفه أبو داود وابن معين^(١٠). وقد عدّ السخاوي هذه العبارة في السادسة من مراتب الجرح^(١١)، ويبدو أن المقصود هو نفي الكمال، وقد تكون نفيًا لأحد أمرين، أو كليهما معاً وهما^(١٢):

-
- | | |
|--|---------------------------|
| (١) التاريخ، (٢٨٢/٢)، وما بين معكوفين ز. خ. | (٢) ت.ك، (٢١٣/٥). |
| (٣) التقريب، (٣٦٥٤). | (٤) شفاء العليل، (١٤٤). |
| (٥) ابن رجب الحنبلي، شرح غلل الترمذي، بتحقيق د. همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، (١٩٨٦)، (ص ٣٨٦/١). | (٦) فتح المغيث، (٣٤٦/١). |
| (٧) التاريخ، (٢٣٧/٢). | (٨) ت.ك، (٣٤/١). |
| (٩) التاريخ، (١٤٧/٢)، (١٠) ميزان الاعتدال، (٤٥٣/٣). | (١١) فتح المغيث، (٣٤٦/١). |
| (١٢) شفاء العليل، (١٥٥/١). بتصرف. | |

- (١) نفي الضبط والإتقان ، وإن كان الراوي قليل الرواية .
 (٢) نفي أن يكون مجرماً من مجور الرواية وإن كان حافظاً متين الحفظ .
 ومن هنا فإن هذه العبارة تعني أحد هذين الوجهين، ولا يلزم منها نفي أصل القوة، ذلك أن التعريف في (الحافظ) يدل على أن المنفي أن يكون من كبار الحفاظ.
 الموضوع الثاني: (ص ٩٤/٢) .

القسم السابع عشر: (حديثه ليس بالقائم)

وردت في موضع واحد:

(١) دُرُسْتُ بن زياد، أبو الحسن البصريّ "حديثه ليس بالقائم"^(١)، كذا في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير^(٢)، قال ابن حجر: "ضعيف. د ق"^(٣)، قال ابن معين: "لا شيء"، وقال أبو زرعة: "واو"، وقال ابن عديّ: "أرجو أنه لا بأس به"، وقال النسائي: "ليس بالقوي"^(٤)، قال في شفاء العليل: "ومعنى هذه العبارة: في حديثه ضعف، وليس بالمستقيم، كحديث أهل الضبط، لكن وجدت البخاريّ في تاريخه أحياناً يقول: (حديثه ليس بالقائم)، يعني أنه مقطوع، وقد نبه إلى ذلك الحافظ ابن عديّ في كامله"^(٥)، وقد رجعت للكامل فوجدت أن مقصد الإمام البخاريّ تضعيف حديث، فبعد أن ذكر حديث (الحايك ملعون)، قال البخاريّ: "ليس بالقائم"^(٦)، أي الحديث، وإذا أطلق عبارة (حديثه ليس بالقائم) فهو يريد تضعيف الراوي .

القسم الثامن عشر: (عنده وهم كثير) و (في بعض حديثه وهم) .

يقال: وَهْمٌ وَهْمًا، وهو الصواب لغةً في هذا السياق^(٧)، ويبدو أن هذه العبارة من عبارات المخرج الخفيفة عند البخاريّ، وقد ذكر ابن رجب أقساماً للرواة هي:
 (١) من يتهم بالكذب، (٢) من غلبت على حديثه المناكير.

(١) التاريخ، (٢٦٥/٢). (٢) ت. ك، (٢٥٣/٢)، وض. ص (ص ٤٢).
 (٣) التقريب، (١٨٢٥). (٤) ميزان الاعتدال، (٢٦/٢)، والضعفاء والمزكّون، للنسائي، ترجمة (١٨٦)، والكامل، (٩٦٩/٣).
 (٥) شفاء العليل، (١٦٣)، والكامل، لابن عديّ، (١٣٥٣/٤).
 (٦) ت. ك، (٢٥٤/٤). (٧) رفع والتكميل: تعليق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، موسعاً، (ص ٥٥٠).

(٣) أهل صدق وحفظ ينذر الخطأ في حديثهم، وهؤلاء المتفق على الاحتجاج بهم.
(٤) أهل صدق وحفظ، يقع الوهم في حديثهم كثيراً، لكن ليس هو الغالب عليهم.
والقسم الأخير هو موضوعنا، ثم قال ابن رجب: "ورأي جمهور العلماء مثل ابن المبارك وابن مهدي ووكيع ومسلم جواز الرواية عن هؤلاء، إلا أن البخاري لا يحتج إلا بحديث الحفاظ المتقنين." (١) أي في الصحيح.

قال في شفاء العليل: "تطلق على من كثر الخطأ في حديثه، ولم يكن هو الغالب عليه، فإذا غلب الخطأ على حديثه يقال (مطروح، متروك)، والمعيار هو غلبة الخطأ على الصواب، والمسألة اجتهادية، ترجع إلى حال كل راوٍ على حدة، فقد يخطيء أحدهم في خمسين حديثاً ولا يضره؛ لأن معه الآلاف من الأحاديث المستقيمة، وقد يخطيء أحدهم في حديث واحد فيضره؛ لأنه ليس معه غيره" (٢).

قد أطلق البخاري هذه العبارة على راوٍ واحد في التاريخ، وهو: [يزيد] (٣) بن حبان النبطي: "عنده وهم كثير" (٤)، قال في التاريخ الكبير: "عنده غلط كثير" (٥)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطيء. ت ق" (٦).

وقد وجدت عبارة أخرى مرادفة وهي: "في بعض حديثه وهم، وهو صدوق في الأصل" (٧)، قالها في التاريخ في حق النعمان بن راشد الرقي، وجاء في التاريخ الكبير: "في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الأصل" (٨)، وفي الضعفاء الصغير: "في حديثه وهم كثير" (٩)، وقال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ. خت م ٤" (١٠)، فظهر ترادف العبارتين، وأنهما تطلقان على الصدوق، إذا كثر الخطأ في حديثه.

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، (١/٣٩٦، ٣٩٨).

(٢) شفاء العليل، (١/١٧٢).

(٣) في خ: يحيى وهو: وهم.

(٤) التاريخ، (٢/١٤٥، ١٤٦).

(٥) ت. ك، (٨/٣٢٥).

(٧) التاريخ، (٢/٦٥).

(٦) التقريب، (٧/٧٧٠).

(٩) ض. ص، (١١٣).

(٨) ت. ك، (٨/٨٠).

(١٠) التقريب، (٤/٧١٥).

القسم التاسع عشر: (ليس يُعرف، مجهول لا يُعرف، لم يتبين أمره، لم يتبين طرحه)

وقد وردت كل منها في موضع واحد من التاريخ:

(١) سعيد بن ذي نَعُوة: "يخالف الناس في حديثه، وهو مجهول، لا يُعرف"^(١)، كذا في التاريخ الكبير والضعفاء الصغير.^(٢)، وقد وافق حُكم ابن حجر حُكم البُخَارِيِّ في هذا الراوي، فقال فيه: "مجهول عس"^(٣).

(٢) أبو موسى الهَمْدَانِيّ: "ليس يُعرف، وقد خولف"^(٤)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(٥)، ولم يرد في الضعفاء الصغير، وأبو موسى هذا عليه مدار حديث الوليد بن عقبة، أن أمه أتت به النبي ﷺ في فتح مكة، قال فيه ابن حجر: أبو موسى الهَمْدَانِيّ مالك بن الحارث: "مقبول عس."^(٦)

(٣) عبد الواحد بن نافع: أبو الرَّمَّاح: "لم يتبين أمره، ويروي عن النبي ﷺ من وجوه أنه كان يؤخر العصر، فقد روى حديثين عن تأخير العصر، والأصح أمره ﷺ بتعجيله"^(٧)، سكت عليه في التاريخ الكبير^(٨)، قال ابن القطان: "هو مجهول الحال، وحديثه مختلف فيه"^(٩)، وعليه نجد أن مراد الإمام البُخَارِيِّ من هذه العبارات قريب من مراد غيره، فهو يريد جهالة حال الراوي.

(٤) عبد الرحمن بن عثمان أبو بحر البُكَرَاوِيُّ الثقَفِيُّ البَصْرِيُّ، جاء في التاريخ: "قال أحمد: طرح الناس حديثه، قال محمد بن اسماعيل: [لم يتبين طرحه]"^(١٠)، ليس المراد من هذه العبارة جهالة الراوي، كما في الأمثلة السابقة، بل الرد على قول الإمام أحمد رحمه الله بأن هذا الراوي مطرح الحديث، فالْبُخَارِيُّ لم يظهر له طرحه، ولا يرى ذلك، وقد قال ابن حجر في هذا الراوي: "ضعيف د ق"^(١١).

(٢) ت.ك. (٤٧١/٣)، و.ض. ص. (٤٩).

(١) التاريخ، (٢٣٤/١).

(٤) التاريخ، (١١٦/١).

(٣) التقريب، (٢٣٠٠).

(٦) التقريب، (٦٤٣١)، و: تهذيب الكمال، (١٣١/٢٧).

(٥) ت.ك. (٣٠٧/٧).

(٧) التاريخ، (٦١/٢)، وجاء فيه نفع بدل نافع ولا يصح، إذا ورد أنه نفع في ت.ك. والميزان وغيرهما

(٩) ميزان الاعتدال، (٦٧٧/٢).

(٨) ت.ك. (٦٢/٢).

(١٠) التاريخ، (٢٥٣/٢)، والعبارة من (خ)، وفي (ط): "لم يظهر لي كل هذا."

(١١) التقريب، (٣٩٤٣).

مقاربة افتراضية لسلم البخاري في الجرح والتعديل في التاريخ .

لاحظت خلال الدراسة إمكانية تقسيم ألفاظ الجرح والتعديل التي وردت في التاريخ إلى سبع طوائف ، متدرجة من الأقوى إلى الأضعف . وأنبه القارئ الكريم إلى أن هذا الترتيب لا يصلح تعميمه على أنه منهج عام للبخاري قبل استكمال دراسة مناهجه في بقية كتبه؛ وإليك تفصيل المراتب :-

أولاً: ألفاظ التعديل .

المرتبة الأولى : (ثقة ، ثبت ، من أصحاب السنة ، من أصحاب الحديث) .
المرتبة الثانية : (صدوق ، صدوق في الأصل ، صدوق مقارب ، يُكتب حديثه وأرجو أن يحتج به) .

ثانياً: ألفاظ النجرح :

المرتبة الأولى : (فيه نظر، فيه بعض النظر، في حديثه نظر ، فيه نظروهو صدوق في الأصل ، عندهم لين ، تعرف وتنكر، لم أكتب عنه ، في حفظه شيء ، عنده وهم كثير، في بعض حديثه وهم وهو صدوق في الأصل ، لم يتبين طرحة ، ليس بالحافظ عندهم) .

المرتبة الثانية : (يتكلمون فيه ، يتكلمون في حديثه، يتكلمون في حفظه، رويت عنه مناكير، ليس بالقوي، يخالف في حديثه، يخالف الناس في حديثه، فيه اضطراب ، في حديثه اضطراب ، يضطرب في حديثه، حديثه مضطرب، حديثه ليس بالقائم) .

المرتبة الثالثة : (ليس يُعرف ، مجهول لا يُعرف ، لم يتبين أمره) .

المرتبة الرابعة : (منكر الحديث ، عنده مناكير، في حديثه مناكير، عنده بعض المناكير، صاحب مناكير، روى مناكير، يروي مناكير، منكر الحديث لا يتابع في حديثه، منكر ذاهب، سكتوا عنه، ذاهب الحديث، عنده عجائب عنده أحاديث عجائب، صاحب عجائب، يروي عجائب، روى عجائب، يحدث أعاجيب ، مزووك ، تركوه، لا يكتب حديثه، لا يكتب حديثه يتكلمون فيه ، يتكلمون فيه أنا لا أكتب حديثه،

يتكلمون فيه ضربت على حديثه ، لا يحتجون بحديثه ، لا يتابع في حديثه ، لا يكاد يتابع في حديثه، لم يصح حديثه، ليس بمعروف الحديث).
المرتبة الخامسة : (يُتهم بالوضع ، يُرمى بالكذب، يُذكر بوضع الحديث) .

الفصل الثالث

منهج البخاري في الجرح والتعديل في التاريخ:

ويحتوي هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: فرع في النقد، ومكانته بين النقاد،

وأحكامه في كتبه.

المبحث الثاني: منهجه في الجرح والتعديل

الفصل الثالث : منهج البخاري في الجرح والتعديل في التاريخ.

يحتوي هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: ورعه في النقد، ومكانته بين النقاد، وأحكامه في كتبه وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ورع البخاري ونزاهته في النقد .

روى الخطيب البغدادي في تاريخه من جهة بكر بن منير، قال: سمعت البخاري يقول: "إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنني اغتبت أحداً"^(١)، ولما قال له محمد بن أبي حاتم وراقه حين سمعه يقول: "لا يكون لي خصم في الآخرة"، ما نصه: "إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ، يقولون فيه اغتيال الناس"، فقال: "إنما روينا ذلك، ولم نقله من عند أنفسنا، وقد قال النبي ﷺ: "بئس أخو العشيرة"^(٢)، وكان يقول: "ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة حرام"^(٣)، قال ابن حجر: "وللبخاري في كلامه على الرجال توقُّ زائد وتخبر بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل، فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، وقُلَّ أن يقول: كذاب، أو وضاع، إنما يقول كذبه فلان، رماه فلان، يعني بالكذب"^(٤)، وهذا جلي من خلال متابعة ألفاظ الجرح، حيث يندر أن يقول في راي: كذاب، أو وضاع، وإنما ينقله عن غيره، وإذا ذكر مثل هذه الألفاظ فإنه يذكرها بصيغة التمريض، وقد وردت هكذا عنده في التاريخ، في ثلاثة مواضع وصيغها: (يُتهم بالوضع، يُرمى بالكذب، يُذكر بوضع الحديث)، وهذا من أدبه الجم وتخبره، وكذلك فإن البخاري قال: "الحامد والذام عندي سواء"^(٥)، لذا نجد غالباً لا يزيد من يجب ثناءً، ولا يغمط حق من يُغض، ولا أدل على ذلك من روايته لمحمد بن يحيى الذهلي في صحيحه، وهو الذي لفق له القول بخلق القرآن، وأسهم بإخراجه من نيسابور.^(٦)

(١) تاريخ بغداد، (١٣/٢). (٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ، للسخاوي، (٤٦٣).

(٣) هدي الساري، (٤٨١). (٤) الإعلان بالتوبيخ، (٤٩٣). هدي الساري، (٤٨١).

(٥) تاريخ بغداد، (٣٠/٢).

(٦) أخرج له البخاري في الصوم والطب والجنائز وغير موضع، فمرة، يقول: "حدثنا محمد بن عبد الله فينسه إلى حده وتارة ينسبه إلى حد أبيه فيقول: "محمد بن خالد"، ولم يقل في موضع: "حدثنا محمد بن يحيى".

مع التنبيه على تعصب البخاريّ على أبي حنيفة ونقله أخباراً تدمه دون حق،^(١) ولكن هذا لا ينقض ورعه، ونزاهته، إذ لا يقارن هذا في جانب حسناته، غفر الله لنا ولهم.

المطلب الثاني: (مكانة البخاريّ بين النقاد)

أولاً: (من حيث التساهل والتشدد)

يُعدّ الإمام البخاريّ معتدلاً في الجرح والتعديل، وقد نُقل هذا المعنى عن الإمام الذهبيّ؛ إذ صنف المتكلمين في الرجال فعَدَّ البخاريّ وأحمد بن حنبل وأبا زرعة وابن عديّ من المعتدلين، وعدّ يحيى بن سعيد وابن معين وأبا حاتم وابن خراش والجوزجانيّ متعنتين، والمتساهلين: الترمذيّ، والحاكم، والدارقطنيّ، والبيهقيّ.^(٢)

ومن استعراض أقوال البخاريّ في تاريخه نجد أن أحكامه وسط بين أقوال العلماء، ولا يشذ عنهم، فنجد أن جمهور العلماء يوافقونه في تضعيف من ضعف، وأمثلة هذا كثيرة، مرت في الفصل السابق، أذكر مثلاً منها:

(١) جراح بن المنهال الجزريّ: "منكر الحديث"^(٣)، قال مسلم: "منكر الحديث"، قال ابن المدينيّ: "لا يُكتب حديثه"، قال النسائيّ والدارقطنيّ: "متروك"، قال ابن حبان: "كان يكذب في الحديث، ويشرب الخمر"، واتهمه يحيى بن معين بوضع الحديث.^(٤) فانظر كيف وافقه العلماء على تضعيفه، وتشدد ابن حبان وابن معين، فاتهموه بالكذب، وهما يعدان من المتعنتين في الجرح.

ثانياً: (طبقة): عد الذهبيّ الإمام البخاريّ من الطبقة الخامسة من أئمة الجرح والتعديل^(٥) وعدد الطبقات عنده اثنتان وعشرون طبقة، على أساس الترتيب الزمنيّ. أما السخاويّ فقد عد الإمام البخاريّ من الرابعة^(٦)، وقال: "كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط:

(١) ر: التاريخ، (٢/ ٤١، ٩٣)، ر. ت. ك، (٤/ ١٢٧).

(٢) الذهبيّ، محمد بن أحمد، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ط ٣، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، (١٩٨٠)، (ص ١٥٩)، والموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبيّ (ص ٨٣) (٣) التاريخ، (٢/ ١٠٠).

(٤) محمد بن حبان البستيّ، المجروحون من محدثين، والضعفاء والمتروكين، دار الوعي، حلب، (ص ٢١٨/١).

وميزان الاعتدال، (١/ ٢٩٠). (٥) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبيّ، (١٧٨).

(٦) السخاويّ، محمد بن عبد الرحمن، المتكلمون في الرجال، ط ٣، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت،

١٩٨٠م، (ص ١٣٧)، والإعلان بالتوبيخ، (٧٢٢).

فمن الأولى: شعبة والثوري، وشعبة أشدهما.

ومن الثانية: يحيى القطان وابن مهدي، ويحيى أشدهما.

ومن الثالثة: ابن معين وأحمد، وابن معين أشدهما.

ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدهما.

المطلب الثالث: (أحكامه النقدية على الرجال، وسكوته عليهم في كتابه.)

إن المطالع للتاريخ يلمس قلة ألفاظ التعديل في حق الثقات والأعلام من الرواة، ويمكن ملاحظة هذا من خلال مقارنة ألفاظ التعديل بألفاظ الجرح، حيث بلغت مواضع ألفاظ التعديل عشرين موضعاً، بينما تكررت ألفاظ الجرح في ثلاثمائة وخمسة وعشرين موضعاً، أي بنسبة (٦٪) فقط.

وعند استعراض كثير من الأعلام والثقات نجد أن البخاري قد سكت عليهم من حيث الحكم، وقلما يذكر أحكاماً في حقهم، وهذا إما اكتفاءً بشهرتهم، أو انسجاماً مع شرطه في خطبة كتابه عندما قال: "كتاب المختصر من تاريخ هجرة رسول الله ﷺ والمهاجرين والأنصار، وطبقات التابعين لهم بإحسان ومن بعدهم، ووفاتهم، وبعض نسبهم وكناهم، ومن يُرغب عن حديثه"^(١)، فنص على (من يُرغب عن حديثه) أي الضعفاء ولذا أفرد لهم مساحة كبرى في كتابه، ولم ينص على (من يُرغب في حديثه)، وإن كان لم يهملهم، بل ذكرهم ضمن طبقاتهم، ومن هؤلاء الثقات المسكوت عليهم:

الإمام أحمد بن حنبل، أيوب السخيتاني، سعيد بن جبير، سعيد بن أبي عروبة، سفيان بن عيينة، الليث بن سعد، محمد بن مسلم الزهري، قتادة بن دُعامة السدوسي^(٢).

وغاية ما يذكر خيراً يبرز جانباً من حياتهم أو قولاً في مدحهم ينقله، مثل قوله في سفيان الثوري: "حدثنا عبد الله بن المبارك: كنت إذا شئت رأيت سفيان مصلياً وإن شئت رأيت محدثاً، وإن شئت رأيت غامض الفقه"^(٣)، أو مثل ما نقله عن سفيان في ترجمة مالك بن أنس: "ما كان أشد انتقاد مالك للرجال"^(٤).

(١) العبارة من خ وفي ط: يُرغب في حديثه، ولا يبعد أن يكون أحد الأخطاء التي تكرر في النسخة المطبوعة

(٢) التاريخ، بالترتيب، (٢/٣٤٤، ٢٤، ٢٤٢، ٢٥٨، ٣٨، ١٩١)، (١/٣٥٦، ٣١٨).

(٤) التاريخ، (١/٣٥٠).

(٣) التاريخ، (٢/١٣٩).

واقصر في هؤلاء الرواة وغيرهم على ذكر أنسابهم، وأسنانهم ووفياتهم، وبلادهم، ورحلاتهم، ومن سمع منهم وسمعوا منه، وبعض رواياتهم. وما أردت بيانه هنا أن البخاري ليس له في هذا الكتاب منهج خاص في المسكوت عليهم، فهو يسكت على الثقات والضعفاء على السواء.

المبحث الثاني: منهجه في الجرح والتعديل.

استعرض في هذا المبحث القضايا الخاصة بمنهج البخاري في الجرح والتعديل، وهي محدودة، نظراً إلى أن البخاري لم يرو عنه ما ينص على منهجه في الجرح والتعديل، إلا نادراً، بل كان يكثر النقل عن العلماء بما يوضح طرقهم، وهو ما لا يعيننا إلا بمقدار ما نخرج منه بفوائد حول منهج البخاري، وكل هذا ضمن التاريخ، فليس من شرط الرسالة الكلام على مناهج البخاري بشكل عام.

المطلب الأول: (الصحابة)

عرف البخاري الصحابي بقوله: "من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه"^(١)، وزاد ابن حجر: "ومات على ذلك"^(٢)، ورجح ابن حجر رأي البخاري مع الزيادة. هذا التعريف ورد في صحيح البخاري. ولا نجد له في التاريخ تصريحاً في القضايا المتعلقة بالصحابة مما تتعرض له كتب المصطلح، إلا أنني أحاول جمع بعض الإشارات منها: التنبيه إلى عدالة الصحابة جميعاً، وبطلان الاحتجاج بالأخبار التي سبقت في الطعن بهم، منها ما روي عن الحسن بن علي رضي الله عنه بحق عمرو بن العاص وأبي الأعور عمرو بن سفيان السلمي، قال: أنشدك الله يا معاوية أما تعلم أن رسول الله، ﷺ لعن يوم الأحزاب صاحب مقدمتهم، وصاحب ساقتهم، وصاحب مجنتهم، وأين كان عمرو من أولئك؟ وأنشدك الله يا معاوية: أما تعلم أن النبي ﷺ لعن بني [رغل]^(٣) وذكوان، وعمرو بن سفيان، وكان على أبي الأعور اثنتان: لعنه ولعن قومه، فقال معاوية: وأنا أشهد سمعت رسول الله، ﷺ يقول: "أبما أحد لعنته في الجاهلية ثم دخل الإسلام، فإن لعنتي عليه صلاة، وهي له زكاة"^(٤).

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري، الطبعة السلفية، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، (ص ٣/٧-٥).

(٢) في ط: دعل. (٣) التاريخ، (١/١٢٤)، حديث: "لعن رغل وذكوان" أخرجه مسلم، الصحيح، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي كتاب المساجد ومواضع الصلاة (ح ٢٩٤، ٢٩٧، ٣٩٩، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٠٨) وفي كتاب فضائل الصحابة (١٨٦)، وحديث: "أبما رجل لعنته.." أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، (ح ٨٨-٩٠)، وأخرجه أحمد في المسند (٢/٣١٧، ٣٩٠، ٤٤٩).

ومن القواعد المهمة في هذا المجال تعليق البخاريّ على ما رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن أبي نضرة أن معاوية لما خطب على المنبر، فقام رجل فقال، ورفع: "إذا رأيتموه على المنبر فاقتلوه"، وقال آخر: "اكتبوا إلى عمر، فكتبوا فإذا عمر قد قتل" ^(١)، قال البخاريّ: "وهذا مرسل، لم يشهد أبو نضرة تلك الأيام"، وللخير السابق طرق عدة عن الأعمش وابن عيينة ومجالد وغيرهم، وكلها ضعيفة، ثم نقل عن الأعمش أنه قال: "نستغفر الله من أشياء كنا نروها على [وجهه] ^(٢) التعجب، اتخذوها ديناً، وقد أدرك أصحاب النبي، ﷺ معاوية أميراً في زمان عمر [بأمر عمر] ^(٣) وبعد ذلك [عشرون سنة] ^(٤) فلم يقم إليه أحد فيقتله" ^(٥)، ثم ساق الإمام البخاريّ قاعدة مهمة، قال: "وهذا مما يدل على هذه الأحاديث أن ليس لها أصول، ولا يثبت عن النبي، ﷺ، خير [في] ^(٦) هذا النحو في أحد من أصحاب النبي، ﷺ، إنما [يولد] ^(٧) أهل الضعف بعضهم في بعض، إلا ما يذكر أنهم ذكروا في الجاهلية، ثم أسلموا فمحا الإسلام ما كان قبله" ^(٨).

ويشير الإمام البخاريّ إلى قصة الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وهو صحابي باتفاق أهل العلم، لكنه مجروح، نزلت فيه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ...﴾ ^(٩) قال ابن عبد البر: "لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن أنها نزلت فيه"، وساق قصة خروجه إلى بني المصطلق ^(١٠)، قال ابن حجر: "وقصة عزله عن ولاية الكوفة بعد أن ثبت عليه شرب الخمر مشهورة مخرجة في الصحيحين" ^(١١).

(١) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات، ط ٢، دار الفكر، دمشق، (١٩٨٣م)، بعدة طرق مسندة إليه وكلها

موضوعة باطللة، (٢٤/٢) (٢) ز. ط (٣) ز. خ.

(٤) في ط: عشر. (٥) التاريخ، (١/١٦٢، ١٦٣). (٦) في ط: على.

(٧) في ط: يقوله. (٨) التاريخ، (١/١٦٢، ١٦٣). (٩) الحجرات آية (٦).

(١٠) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، الإستيعاب في معرفة الأصحاب، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، تحقيق على محمد البحايوي، (٤/١٥٥٣).

(١١) الإصابة، لابن حجر، (٦/٦١٦)، والحديث أخرجه البخاريّ ر: فتح الباري، الطبعة السلفية،

في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان، (ح ٣٦٩٦)، وفي كتاب مناقب الأنصار، باب

هجرة الحبشة، (ح ٣٨٧٢) ومسلم، الصحيح، كتاب الحدود، باب حد الخمر، (ح ١٧٠٧)، ط ١

بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

وقد ساق البخاري في التاريخ أخباراً متعارضة في سن الوليد ، هل كان صبيّاً يوم الفتح؟ وكيف يتماشى هذا مع نص آخر يُشير إلى أن النبي ﷺ بعثه إلى بني المصطلق؟ فمن كان صبيّاً يوم الفتح لا يمكن أن يكون بُعث مصداقاً في زمن النبي ﷺ وقد ضعف البخاري الخبر الأول وهو أن أمه جاءت به للنبي ﷺ ليمسح رأسه فلم يمسه، لكون بعض رجال السند مجاهيل^(١)، ومراد البخاري أن ينبه إلى أن الصحابة كلهم عدول، إلا القليل النادر، مثل الوليد. ومع ذلك فإنه ليس من رواة الأحاديث، ولم يرو له أصحاب الكتب الستة سوى حديث واحد ، أخرجه أبو داود في السنن، يحدث عن نفسه كيف جاءت به أمه إلى النبي ﷺ فلم يمسه رأسه؛ لأنها كانت خلقتة بخلق^(٢)، قال محمد بن إبراهيم الوزير: "ولعل سبب إيراد أبي داود هذه الرواية عنه الإشارة إلى أن شهادة الإنسان على نفسه بما يدخل النقص عليه، من أقوى الشهادات، ومع ذلك فإنه ليس للوليد غير هذه الرواية في كتب السنة، مما يُشير إلى أنه ليس من رواة الأحاديث، ولا يترتب على جرحه أي أثر.^(٣)"

المطلب الثاني: (المتدعة)

حرص الإمام البخاري في التاريخ على ذكر بدعة الراوي المتدع عند ورود اسمه، وكثيراً ما ينقل أخباراً عن غيره تبين بدعة الراوي، ومن هذه البدع:

أولاً: القدريّة، ومن الأمثلة عليها:

(١) حكيم بن حزام، أبو سُمير البصريّ: "منكر الحديث، يرى القدر.^(٤)"

ثانياً: أهل الرأي والمرجئة:

أورد البخاري في التاريخ آثاراً فيها ذكر القول بالرأي وذم أهله، وتركز الكلام بحق الإمام أبي حنيفة، حيث ذكر الإمام البخاري بعض أقول العلماء التي تذمه وتجرحه، ومعلوم أن أبا حنيفة اتهم لقوله بالرأي ، وأنه يرى الإرجاء، ومع أنه ليس من منهجي هنا التعرض للأخبار التي ينقلها البخاري عن غيره، إلا أن شيوع هذه القضية، وكثرة ورودها في كتب

(١) التاريخ، (١١٦/١).

(٢) سنن أبي داود، ط ٢، (١٩٥٠م)، بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب الترحل، باب في

الخلق للرجال، (ح ٤١٨١)، (ص ١١٣/٤).

(٣) محمد بن إبراهيم الوزير، الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، المطبعة السلفية، القاهرة

(٤) التاريخ، (٢/٢٣٤).

(١٣٨٥هـ)، (ص ١٢٠ وما بعد).

الحديث والرجال، مع نسبة هذه النصوص إلى كتاب التاريخ، هذه الأسباب دعيتي للتطرق إلى الموضوع - مع يقيني أن هذا الكلام لا يغض من مكانة أبي حنيفة (رحمه الله) إلا أنني أوردته من باب استكمال الدراسة - ومن هذه النصوص:

- قال البخاري: "ومات النعمان - هو ابن ثابت - سنة خمسين ومائة، ويوم مات له سبعون سنة، حدثنا نعيم بن حماد، قال حدثنا الفزاري، قال: كنت عند سفيان، فَنَعِيَ [أبو حنيفة] ^(١) فقال: الحمد لله، كان ينقض الإسلام عروة [عروة] ^(٢) ما ولد في الإسلام أشأم منه" ^(٣)

- وكذلك قوله: "سمعت الحميدي يقول: قال أبو حنيفة: قدمت مكة فأخذت من الحجام ثلاث سنن، لما قعدت بين يديه، قال لي: استقبل القبلة، فبدأ بشق رأسي الأيمن، وبلغ إلى العظمين، قال الحميدي: فرجل ليس عنده سنن عن رسول الله ﷺ، ولا أصحابه في المناسك وغيرها، كيف يقلد أحكام الله في المواريث والفرائض والزكاة والصلاة وأمور الإسلام." ^(٤)

- وقد قال البخاري في أبي حنيفة: "كان مرجئاً، سكتوا عنه، عن رأيه وعن حديثه." ^(٥) هذا الجفاء بين البخاري وأبي حنيفة يعود لأسباب، منها: أن البخاري من أهل الحديث والأثر، ويرى أن الإيمان قول وعمل، وأبو حنيفة غلب عليه الفقه والرأي، وقد كان بين هذين الفريقين جفوة معروفة، لا بين البخاري وأبي حنيفة فقط، بل بين عدد كبير من العلماء، فانظر مثلاً: قول الإمام أحمد في شعيب بن إسحاق: "ما أرى به بأساً ولكنه جالس أصحاب أبي حنيفة" ^(٦)، والنقاد لا يقبلون مثل هذا الكلام، لكونه ناشئاً عن المنافرة واختلاف المذاهب والعقائد، وهؤلاء العلماء وإن كانوا أئمة الدنيا، إلا أنهم يطرأ عليهم ما يطرأ على عموم البشر.

(١) ز.خ.

(٢) ز.خ.

(٣) التاريخ، (٩٣/٢).

(٤) التاريخ، (٤١/٢).

(٥) ت.ك، (٨١/٨).

(٦) أحمد بن حنبل العلل ومعرفة الرجال، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، (١٩٨٨م)، (ص ٤/١٩٠)

ثالثاً:

ومن البدع الأخرى التي أشار إليها البخاري في التاريخ، بأخبار ينقلها عن غيره: بدع القول بخلق القرآن^(١) والنصب وهو: بغض علي، وتقديم غيره عليه^(٢). ومن الناصبة الذين ذكرهم: حريز بن عثمان الحمصي، نقل نصاً عن أبي اليمان قال: "كان حريز يتناول من رجل ثم ترك"^(٣) وهو يشير إلى أنه كان يتكلم في علي، ثم تاب.

ومن البدع أيضاً: الإباضية، وذكر خيراً مسنداً بأن حاجب بن عمر الثقفي كان رأس الإباضية^(٤) وكذلك ذكر علي بن حصين^(٥) وهو منهم.

هذه هي البدع التي أشار إليها البخاري في التاريخ، وبعض المبتدعة الذين ذكرهم، أخرج لهم في الصحيح، وله منهج في الرواية عنهم، أشير له في الفصل الأخير - إن شاء الله - وأعرض فيه أيضاً لبعض المواضيع التي لها تعلق بمنهج في الجرح والتعديل، ولها صلة بالعلاقة بين كتبه، مثل مبحث (المجهول).

(١) التاريخ، (٢/٢٩٩، ٢٤٣).

(٢) تدريب الراوي، للسيوطي (١/٣٢٨).

(٣) التاريخ، (٢/١٤٣).

(٤) التاريخ، (٢/١٦).

الفصل الرابع

العلل في التاريخ

المبحث الأول: منهجه في إثبات قضايا المعاصرة واللغة والسمع،
وفيها والعلل المتعلقة بها.

المبحث الثاني: إختلاف أحوال الرواة وأثره في العلل.

المبحث الثالث: إختلاف الشرائع

المبحث الرابع: الترجيح بين الأحاديث بما يتعلق بالعلل.

المبحث الخامس: العلل الناشئة عن إبدال إسناد كلمة أو بعضه.

المبحث السادس: العلة في منن الحديث (المدرج).

الفصل الرابع : العلل في التاريخ

أتعرض في هذا الفصل للقضايا النظرية التي لا بد من معرفتها لمن يتعرض لعلم العلل، وهي توظف في قضايا تطبيقية، وأذكر ما ورد من ذلك في التاريخ، وكذلك أتعرض للأمثلة التطبيقية من الأحاديث وغيرها، التي تتمثل فيها العلل، وأوردها البخاري في كتابه. وجعلتها في مباحث:

المبحث الأول:

منهجه في إثبات قضايا المعاصرة واللقاء والسماع ونفيها والعلل المتعلقة بها:

يستدل الإمام البخاري من الأحاديث والأخبار التي ينقلها عن غيره على ثبوت المعاصرة أو اللقاء أو السماع أو نفي ذلك، وقد يورد بعض العبارات من إنشائه لبيان هذه القضايا وهذه المعلومات تكون أحيانا واضحة الدلالة، وأحيانا يلزم إعمال الذهن لاستنباط الدليل، وقد يورد معلومات نظرية غير مقترنة بالشواهد، وهي الجوانب النظرية لعلم العلل، وقد صنفت الأخبار التي تخدم علم العلل في التاريخ حسب وجه الدلالة إلى طوائف:

أولا: روايات يصرح فيها الراوي أنه شاهد آخر في حال من الأحوال، أو أدركه، مما يدل على المعاصرة. ومنه أنه كان يورد بعض العناوين مثل: "قصة محمد بن أبي عتيق] ومن أدركه، وفي عهد من كان]" ^(١)، ولم يذكر من أدركهم بسرد أسمائهم، وإنما جاء بأخبار مسندة يمكن استنباط المعاصرة واللقاء منها، مثل: لقائه زيد بن ثابت، وفتواه له بأن يرد امرأته رُمِيَّة بعد أن ملكها أمرها، فاختارت أن تفارقه، وعد هذا طلقة واحدة.

ومن أمثلة التصريح بالإدراك ما رواه البخاري بسنده إلى شعبة عن منصور بن عبد الرحمن عن الشَّعْبِيِّ قال: "أدركت خمسمائة من أصحاب النبي ﷺ" ^(٢) ومثاله أيضا ما رواه الأصمعي قال: "رأيت حُمَيْدًا، ولم يكن بطويل، وكان طويل اليمين" ^(٣).

ومنه: إيراد أثر عن حديث دار بين رجلين أو أكثر أو اشتراكهم في فعل، مما يدل على لقائهم مثاله: "ما رواه بسنده عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن سليمان بن عبد الملك

(١) التاريخ، (٢٠٢/١)، وما بين معكوفين، ز. خ.

(٢) التاريخ، (٢٨٨/١). (٣) التاريخ، (٦٨/٢).

عام حج في خلافته جمع عمر بن عبد العزيز، والقاسم بن محمد، وعبد الله، وسالم بن عبد الله وخارجة بن زيد بن ثابت، وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فسألهم^(١). ومنه أيضا النصوص الواردة في دخول واحد على آخر، أو الصلاة خلفه أو معه أو بحالته مما يدل على اللقاء، مثل ما رواه بسنده إلى شرحبيل أبي سعد، قال: "رايت الحسن والحسين يصليان خلف مروان"^(٢)، وكذلك ما ورد في التاريخ: "قال محمد: دخل إبراهيم على عائشة"^(٣)، هو إبراهيم بن يزيد النخعي، ومثاله أيضا "قال سفيان: جالست عبدة سنة ثلاث وعشرين ومائة، وكان من أهل الكوفة"^(٤)، سفيان هو الثوري، وعبدة هو ابن سليمان الكلابي الكوفي.

ثانياً: معاصرة الرجل لحدث أو واقعة مشهورة أو كان موته مسنداً إليها، فيعرف متى عاش ومن عاصره مثل:

ما رواه بسنده عن هشام عن أبيه قال: "رُدِدْتُ أنا وأبو بكر بن عبد الرحمن من الطريق يوم الجمل، واستصغرنا"^(٥)، ومثاله أيضا: "قتل ميمون بن أبي شبيب يوم ذي الجحاش"^(٦).

ثالثاً: تحديد تاريخ الوفاة وأثره في إثبات المعاصرة واللقاء والسماع، أو نفيها، وإثبات اللقاء والسماع وأثره في تحديد تاريخ الوفاة.

ذكرت في الفصل الأول حرص البخاري على تحديد الوفيات وتواريخها لما لذلك من أثر في حديث الراوي، من حيث إمكانية اللقاء والسماع أو نفيهما، وكذلك تجد الإمام البخاري يستدل من ثبوت سماع راوٍ من آخر على تضعيف بعض الأقوال في وفاة الراوي، وتصحيح أقوال أخرى. مثاله ما رواه بسنده قال: "حدثنا مَعْلَى بن أسد ومحمد بن محبوب، قالوا: حدثنا عبد الواحد ثنا محمد بن حكيم ثنا خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت قال: "خرج النبي ﷺ فرأى قبراً، قيل: فلانة ماتت وأنت قائل، فصلى عليه". فإن صح قول موسى بن عقبة أن يزيد بن ثابت قتل أيام اليمامة في عهد أبي بكر فإن خارجة لم يدرك يزيداً"^(٧) فهنا نجد الاستدلال من تاريخ الوفاة على نفي إدراك خارجة ليزيد.

(٣) التاريخ، (٢٥٧/١).

(٦) التاريخ، (٢١٠/١).

(٢) التاريخ، (١٣٦/١).

(٥) التاريخ، (٢٦٠/١).

(١) التاريخ، (٢٤٨/١).

(٤) التاريخ، (٣٥١/١).

(٧) التاريخ، (٦٧/١) قائل: نائم، فصلى عليه: أي القبر.

ومثاله أيضاً: "يقال: مات سليمان بن موسى الأشدق الدمشقيّ أبو أيوب سنة تسع عشرة ومائة، وقال أبو معمر أدركه ابن عُيَيْنَةَ سنة ثلاث وعشرين [وهذا اصح] ^(١) ^(٢)، فهذا ضَعَفَ القول بموته سنة تسع عشرة ومائة، لثبوت إدراك ابن عُيَيْنَةَ له سنة مائة وثلاث وعشرين، وقد وهم المزيّ عندما نسب إلى البُخَارِيِّ أنه يقول بموت سليمان سنة تسع عشرة ومائة. ^(٣)

ومنه أيضاً: أنه يذكر أثراً يدل على أن واحداً عاش بعد الآخر، أو أن اثنين أو أكثر ماتوا في يوم واحد، أو سنة واحدة، أو قريباً من بعضهم. ومثاله: التصريح بصلاة واحد على آخر عند موته، أو وقوف واحد على قبر آخر، مثل: "ما رواه بسنده عن معمر قال: خرجت مع الصبيان إلى جنازة الحسن، فطلبت العلم سنة مات الحسن" ^(٤). وقال: "حدثنا موسى عن [بكار] ^(٥) بن سَقِير قال: رأيت الحسن على قبر أبي رجاء وعنده الفَرَزْدَق" ^(٦). وقال: "حدثنا حماد بن زيد عن أيوب قيل لمحمد بن سيرين: لِمَ لم تشهد جنازة الحسن؟ قال: مات أعز أهلي عليّ: النضر بن أنس، فما أمكنني أن أشهده." ^(٧)

رابعاً: إيراد النصوص الدالة على الملازمة والصحة وإتقان روايات الشيخ.

مثاله: "ما رواه بسنده عن إسحاق بن يحيى، عن موسى قال: صحبت عثمان ثني عشرة سنة" ^(٨)، ومثاله أيضاً: "ما رواه بسنده عن أبي إسحاق (الهمداني السبيعي) قال: كنت كثير المجالسة لرافع بن خديج، وكنت أجالس عبداً لله بن عمر" ^(٩).

خامساً: إيراد النصوص التي تنفي السماع أو اللقاء رغم إمكانيتهما أو توهم ذلك.

مثاله: "ما رواه عن إسماعيل قال: مات الربيع بن مالك بن أبي عامر أبو مالك بعد سنة ستين، وقد جالسته دهراً، ولم أحفظ منه شيئاً" ^(١٠). ومثاله أيضاً: قول سفيان (بن عُيَيْنَةَ): "كنت ألقى إبراهيم بن مهاجر بالكوفة فأقول: أذهب إليه، فأسأله، فلم يتهياً لي، حتى مات" ^(١١).

-
- (١) ز. خ. (٢) التاريخ، (٣٤٠/١). (٣) تهذيب الكمال، للمزي، (٩٧/١٢).
 (٤) التاريخ، (١٠٧/٢). (٥) في ط: بكار.
 (٦) التاريخ، (٢٨٣/١)، موسى هو ابن إسماعيل.
 (٧) التاريخ، (٢٩٦/١). (٨) التاريخ، (٢٩٢/١) وموسى هو ابن طلحة بن عبيد الله.
 (٩) التاريخ، (٩/٢). (١٠) التاريخ، (١١/٢). (١١) التاريخ، (٩/٢).

ومنه أيضا: عدم سماع ابن عُيَيْنَةَ من سليمان بن موسى، رغم أنهما حجا في سنة واحدة^(١). وقد أورد الإمام البُخَارِيُّ معلومات نظرية من إنشائه، ولها علاقة بعلم العلل، وأغلبها في إثبات السماع ونفيه والتعليق على الروايات، ويبدو أن هدف الإمام البُخَارِيَّ من سوق هذه المعلومات، والتركيز على التأكد من حدوث السماع، هو ما عُرف عنه في الجامع الصحيح، وذكره ابن حجر بأن منهجه في المعنعن: أن لا يُحمل ذلك على الاتصال، حتى يثبت اجتماع الراويين ولو مرة^(٢)، وأضاف ابن حجر: وقد أظهر البُخَارِيُّ هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه، وأكثر منه، حتى إنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالبَاب، ليبين سماع راو من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئا معنعنا. أما مسلم فإن المعنعن له عنده حكم الإتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه، مع إمكان اللقاء، إلا إذا كان المعنعن مدلسا^(٣)، قال ابن كثير: "اشترط البُخَارِيُّ أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة"^(٤). وكلام ابن حجر مفيد في فهم بعض مقاصد الإمام البُخَارِيَّ من سوق الأحاديث في الجامع والتواريخ، وهو ما بينته في هذا المبحث، ويبدو أنه جعل الجامع الصحيح واجهة يعرض فيها نتائج عمليات كثيرة أجراها في التواريخ.

وأورد بعض الأمثلة من أقوال الإمام البُخَارِيَّ تبين حرصه على إثبات السماع في الرواية: - قال البُخَارِيُّ: "روى الحسن عن دَعْفَل بن حنظلة النَّسَّاب أن النبي ﷺ، توفي وهو ابن خمس وستين، ولم يصح لدَعْفَل إدراك النبي ﷺ ولا يُعرف سماع الحسن من دَعْفَل"^(٥). - "وروى عبدا لله بن مصعب الزَّمَانِي عن أبي قتادة عن النبي ﷺ، في صوم عاشوراء، ولم يذكر سماعاً من أبي قتادة"^(٦).

- "عمرو بن غياث عن عاصم، ولم يذكر سماعاً من عاصم"^(٧). (أي أنه روى عن عاصم، لكن لم يصرح بالسماع منه).

(١) التاريخ، (٣٥٧/١). (٢) هدي الساري، (ص ١٠).

(٣) الباعث الخفي شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير، (٢٥).

(٤) التاريخ، (٥٦/١). (٥) التاريخ، (٣٠٢/١).

(٦) التاريخ، (٢٣٦/٢)، ولزيد من الأمثلة أنظر الصفحات (١٨٧، ١٢٢، ٩٩/١)، ٢٣٣-٢٣٥، ٢٩٨.

(٧) ٣٠١-٣٠٢، ٣٢٦-٣٢٧، ٣٦٢، (٨/٢)، (٤٠، ٥٦، ٥٥، ٨/٢).

- "اسم أبي حَكِيمَة، عِصْمَة، سمع أبا عثمان النهدي، وعن أبي، [ولم يسمع من أبي]" (١).

علل اللقاء والسماع :

من قضايا العلل الخاصة باللقاء والسماع: الإرسال والتدليس وترجيح الموقف على المرفوع. وأعرض في هذا الفصل لما يتعلق بها في التاريخ، وجعلتها في مطالب.

المطلب الأول: (الإرسال)

المرسل في اصطلاح المحدثين: هو ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ، وقد أطلقه الفقهاء وبعض المتقدمين مثل الخطيب وابن الأثير على المنقطع. (٢) وقد وجدت الإمام البخاري يطلقه على المعنى الأول، أي ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ، وكذلك يطلقه ويريد به المنقطع، ووقفت على ثلاثة أمثلة في الصحيح تصرح بهذا، ومنها مثلاً: "ما أورده من حديث عمر بن حفص ثنا الأعمش ثنا إبراهيم والضحاك المشرقي عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: "قال النبي ﷺ، لأصحابه أيعجز أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن في ليلة؟ فشق عليهم، وقالوا: أينما يطيق ذلك يا رسول الله فقال: الله الواحد الصمد ثلث القرآن. قال الفريزي: سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله يقول: قال أبو عبد الله: عن إبراهيم: مرسل، وعن الضحاك المشرقي: مسند". (٣) قال ابن حجر: "يؤخذ من هذا أن البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ المرسل وعلى المتصل لفظ المسند"، وقال ابن حجر: "كما يطلقه على رواية التابعي عن النبي ﷺ مباشرة". (٤)

وأذكر هنا بعض الأمثلة الواردة في التاريخ في موضوع المرسل، وقد نظمها في مسألتين:

المسألة الأولى: إطلاق لفظ (مرسل) على الأحاديث

أورد الإمام البخاري أحاديث وأسانيد وصفها بالإرسال. ومن أمثلة إطلاق المرسل على ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ ما ذكره في التاريخ قال:

(١) التاريخ، (٣٤٣/١)، وما بين معكوفين، ز. خ.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علوم الرواية، أحمد بن علي، ط ١، دار الكتب الحديثة، القاهرة، (٥٤٦).

ابن الأثير، مبارك بن محمد، جامع الأصول من أحاديث الرسول، ط ٢، دار إحياء التراث، بيروت

(١٩٨٠م) (٦٢)

(٣) فتح الباري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل قل هو الله أحد، (ح ٥٠١٥)، (٥٩/٩).

(٤) فتح الباري، (٤٠/١٢)، والأمثلة الأخرى في فتح الباري، (١٥٧/٩)، (٤٠/١٢).

"وروى أبو بشر عن توبة بن أبي أسد عن عطاء بن يسار عن النبي ﷺ: مرسل"^(١). وعطاء بن يسار عند ابن حجر من الطبقة الثانية وهم طبقة كبار التابعين.^(٢) ومن أمثلة إطلاق المرسل على المنقطع قوله: "روى سالم بن أبي الجعد أن زياد بن لييد قال: قال لي النبي ﷺ، قال وكيع عن الأعمش عن سالم عن زياد، وهو مرسل، لا يصح"^(٣) والحديث أخرجه الحاكم وأحمد^(٤) ومثله: "هذا أو أن انقطاع العلم، فقلت يا رسول الله: وكيف يذهب العلم، وأثبت ووعته القلوب.. الحديث"، والانقطاع أن سالماً لم يلق زياداً.

ومن أمثلة هذا أيضاً: "ما رواه أبو نضرة أن معاوية لما خطب على المنبر فقام رجل فقال: ورفعه: "إذا رأيتموه على المنبر فاقتلوه" وقال آخر: أكتبوا إلى عمر فإذا عمر قد قُتل،"^(٥) وهذا مرسل لم يشهد أبو نضرة تلك الأيام."^(٦)

ويذكر الإمام البخاري بعض القواعد في علل روايات بعض المشاهير، فمن ذلك ما ذكره في رواية الحسن البصري عن سَمُرَةَ فقال: "الحسن عن سَمُرَةَ ما لم يذكر فيه خيراً فهو مرسل"^(٧). ومعلوم أن الحسن البصري من كبار المرسلين والمذلسين. وقد نقل في التاريخ عن علي بن المديني قوله: "سماع الحسن من سَمُرَةَ صحيح"^(٨). وهو رأي ابن المديني في حمل رواية الحسن عن سَمُرَةَ على الاتصال. وقد قال بعض العلماء منهم البيهقي: "إن الحسن سمع من سَمُرَةَ أحاديث معينة" وبعضهم قال: "لم يسمع منه شيئاً". ومذهب البخاري: حمل رواية الحسن عن سَمُرَةَ على الاتصال إذا صرح بالسماع منه، وهو رأي الذهبي أيضاً.^(٩) هذه بعض الأمثلة، وأشير في الهامش لباقي المواضع.^(١٠)

(١) التاريخ، (٣٦١/١). (٢) التقريب، (٤٦٠٥). (٣) التاريخ، (٦٦/١).

(٤) أخرجه الحاكم من طريق زياد بن لييد، المستدرک، ط دار الفكر، (١٩٧٨م)، (ص ١٠٠/١)، ومن الطريق ذاته أخرجه أحمد، المسند، ط المكتب الإسلامي، (٢١٩/٤).

(٥) سبق تخريجه في (ص ١٢٩).

(٦) التاريخ، (١٦٢/١).

(٧) التاريخ، (٢٢٩/٢).

(٨) التاريخ، (٢٨٢/١).

(٩) سير أعلام النبلاء، (٥٨٨/٤)، وتلخيص الخبير في تخريج أحاديث الراعي الكبير، لابن حجر، تحقيق

عبد الله هاشم اليماني، (١٩٦٤م)، (٦٧/٢).

(١٠) أمثلة أخرى للمرسل في التاريخ، نجدها في الصفحات، (٣٤٧، ٣٣٧، ٢٣٨، ١٦٢، ٥١/١).

(٢٣٠، ٥٩، ٣٧، ٤٢، ٢٣، ٢٢/٢).

المسألة الثانية: ترجيح المرسل على المتصل

والمرسل هنا يشمل المنقطع على ما بينته من عادة البخاري سابقا. ومن أمثلة الترجيح: ما رواه في التاريخ قال: "ثني محمد بن بشار قال ثنا سهل بن حماد عن شعبة عن قطن^(١) عن أبي يزيد المدني^(٢) عن النبي ﷺ (من لم يرحم صغيرنا فليس منا). وعن أبي داود عن شعبة عن سعيد عن قطن سمع أبا زيد الأنصاري بهذا، فنظر أبو داود في كتابه فلم يجده. والأول مع إرساله أثبت^(٣). والحديث أخرجه الترمذي وأحمد^(٤) من طريق أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وابن عباس وغيرهما، لكن لم يرد من هذا المخرج سوى عند البخاري في التاريخ الأوسط والكبير، فالمقصود أن الطريق الأول مع إرساله هو الثابت وروده في الروايات، أما الثاني فإن أبا داود الطيالسي رواه، ثم لم يجده في كتابه، فيبدو أنه وهم فيه.

ومن الأمثلة أيضا: ما جاء في التاريخ قال: "ثنا آدم ثنا شيبان عن قتادة عن صاحب لهم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، أن ثلاثة دخلوا غاراً فدعوا بأحسن أعمالهم فنجوا. ثنا عمرو ابن مرزوق قال: أخبرنا عمران عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، مثله، وقال أبو عوانة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ نحوه^(٥)، والمحفوظ حديث أبي هريرة وهو مرسل^(٦).

وقد يكون المقصود بالمرسل هنا هو المنقطع لجهالة إحدى حلقات السند (عن صاحب لهم) وهو الراجح عندي أي أن المقصود ليس الحديث الثاني، بل الأول لقوله في التاريخ

(١) قطن هو ابن كعب القطمي، أبو الهيثم البصري، روى عن أبي يزيد المدني، وروى عنه شعبة،

تهذيب الكمال، (٦١٦/٢٣).

(٢) أبو يزيد المدني: تابعي صغير عده ابن حجر في التقريب من الرابعة وقال: "مقبول خ س" (٨٤٥٢).

(٣) التاريخ، (٦٤/٢).

(٤) الترمذي، الجامع، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة الصبيان، بتحقيق إبراهيم عطوة، (ح ١٩٢٠م)

(٥) (٣٢٢/٤)، وأحمد في المسند، (٢٠٧، ٢٢٢، ١٨٥/٢، ٢٥٧/١).

(٥) الحديث أخرجه البخاري ر: فتح الباري، ط السلفية، كتاب الأدب، باب إجابة دعاء من بر والديه،

(ح ٥٩٧٤)، أنظر أيضاً (ح ٢٢١٥، ٢٣٣٣)، ومسلم، الصحيح، ط ١، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي،

كتاب الذكر، (ح ٢٧٤٣)، وأبو داود، السنن، ط ٢، بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب البيوع

والإحارات، (ح ٣٣٨٧).

(٦) التاريخ، (٣٠٦، ٣٠٥/١).

الكبير: (والأول أصح)^(١) ويبدو أن إدخال سعيد بن أبي الحسن لا يصح؛ إذ لو صح لكان الحديث متصلاً، وقد حسن الترمذي الإسناد ذاته لمثن آخر فقال: " ثنا أبو داود الطيالسي ثنا عمران القطان عن قتادة عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ليس شيء أكرم على الله تعالى من الدعاء ، قال أبو عيسى: حسن غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عمران القطان. " ^(٢)

ويبدو أن عمران بن ذؤرر (بالراء) ليس تام الضبط إذ قال عنه ابن حجر: " صدوق يهمل " ^(٣) ، وعمرو بن مرزوق الباهلي: " ثقة له أو هام " ^(٤) ولم أجد من ذكر عدم سماع قتادة من سعيد، رغم أن قتادة مدلس ^(٥).

هذه بعض الأمثلة وأشير للمواضع الأخرى في الهامش ^(٦)

المطلب الثاني: (التدليس)

وهو أنواع، أشهرها تدليس الإسناد، وهو أن يروي الراوي عن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه، موهماً أنه سمع منه، أو عن لقيه ولم يسمع منه موهماً أنه لقيه وسمع منه ^(٧)، أما إذا كان معاصراً له لم يسمع منه ولم يلقيه وروى عنه فهذا هو المرسل الخفي ^(٨). أشار الإمام البخاري خلال ترجمته لبعض الرجال إلى تدليسهم، ومن أمثلة ذلك، ما أورده في التاريخ قال: " سليمان بن طرخان التيمي [قال محمد: كان يدلس] " ^(٩) ونقل قول يحيى: " ما روى التيمي عن الحسن وابن سيرين فهو صالح إذا قال: سمعت أو قلت " ^(١٠).

(١) ت. ك. (٤٦٣/٢) .

(٢) جامع الترمذي كتاب الدعوات باب ما جاء في فضل الدعاء ، (ج ٣٣٧٠) ، (ص ٤٥٥/٥) ، ط ١ ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، مكتبة البابي الحلبي ، (١٩٦٥ م) .

(٣) التقرير ، (٥١٥٤) . (٤) التقرير ، (٥١١٠) .

(٥) ر : جامع التحصيل في أحكام المراسيل لصالح الدين خليل بن كيكليدي العلاني ط ١ ، وزارة الأوقاف ، العراق ، (١٩٧٨ م) ، (ص ٣١٢) .

(٦) أمثلة أخرى على ترجيح المرسل : (١٦٤/١) ، (٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٢، ٢٣٣) ،

(١٩/٢) ، (٧٥، ٧٦، ٨٥، ١٨٢، ١٨٤)

(٧) علوم الحديث لابن الصلاح ، (٧٣) ، الباعث الحثيث ، (٥٣) ، منهج النقد في علوم الحديث ،

د. نور الدين العز ، ط ٢ ، دار الفكر ، دمشق ، (١٩٧٩ م) ، (٣٨١) .

(٨) منهج النقد في علوم الحديث ، للعتز ، (٣٨٦) . (٩) ز. خ . (١٠) التاريخ ، (٧٠/٢) .

وفي ترجمة إبراهيم بن عطية الثقفي الخراساني قال: "مات بعد هُشيم، كان هُشيم يدلّس عنه" ^(١) وهُشيم بن بشير: ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ^(٢).

أمّا بالنسبة لأنواع التدليس فلم يشر البخاريّ لذلك، بل جاء بأمثلة منقولة عن غيره يصلح دخولها تحت بعض الأنواع مثل تدليس التسوية ^(٣)، وتدليس الشيوخ ^(٤). وأحيل في الهامش على المواضع الأخرى في التاريخ المتعلقة بالتدليس. ^(٥)

المطلب الثالث: (ترجيح الموقوف على المرفوع)

قد يُروى الحديث من وجهٍ موقوفاً، ومن وجهٍ آخر مرفوعاً ويكون رفعه وهماً من الرواة، إذ الثابت فيه أنه ورد موقوفاً، فنبه البخاريّ على ذلك. ومن أمثلة ترجيح الوقف على الرفع في التاريخ حديث (لا صيام لمن لم يُجمع الصيام قبل الفجر). فقد روي عن حفصة وابن عمر موقوفاً بطرق متعددة، ورُوي كذلك عن حفصة مرفوعاً، وهذا الحديث علّق عليه البخاريّ فقال: (غير [مرفوع] أصح) ^(٦).

والطرق المرفوعة مدارها على يحيى بن أيوب، وفي توثيقه نظير، وقد خالف الثقات كمعمر ويونس الأيليّ وابن عيّنة ومالك وقد روه على الوقف. وأشير لمواضيع الترجيح الأخرى الواردة في التاريخ في الحاشية. ^(٧)

(١) التاريخ، (٢١١/٢).

(٢) التقريب، (٧٣١٢).

(٣) مثال عليه في التاريخ، (٣٢٦/١).

(٤) مثال عليه في التاريخ، (٤٩/٢).

(٥) أمثلة على التدليس، (٢٦٦، ٢٤٧، ١٧٩، ٧٤/٢، ٢٩٨/١).

(٦) التاريخ، (١٥٩/١-١٦١)، والحديث أخرجه الترمذي في الجامع من طريق حفصة مرفوعاً، ورجح وقفه على ابن عمر، كتاب الصوم، باب ما جاء: لا صيام لمن لم يعزم من الليل، (ح. ٧٣٠)، (٩٩/٢)، والنسائي في السنن، ط ٢، دار البشائر، بيروت، (١٩٨٦م)، بتحقيق عبدالفتاح أبي غدة، (ح. ٢٣٣)، (ص. ١٩٦/٤). وفي ط: المرفوع بدل موقوف.

(٧) أمثلة أخرى على ترجيح الوقف على الرفع، (١٢٣/١، ٢٧٣).

المبحث الثاني: اختلاف أحوال الرواة وأثره في العلل

من مواضيع علم العلل البحث في أحاديث الثقات الذين ضعف حديثهم في بعض الأوقات ، أو بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ دون بعض، وقد تعرضت لما ورد من هذه القضايا في التاريخ وجعلتها في مطالب:

المطلب الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات

ويدخل فيه الذين اختلطوا في آخر عمرهم، فاضطربت أحاديثهم، أو لقنوا فحدثوا بما لم يسمعون. وقد أشار الإمام البخاري لبعض هؤلاء، إمّا بنصوص من إنشائه أو بنقله أقوال النقاد، أو بذكر بعض الأحاديث والآثار التي وهم الرواة فيها ، ويشير إلى عللهم ،ومن هؤلاء الذين ذكر البخاري اختلاطهم:

(١) شيخه أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي عارم ،قال البخاري: "حدثنا سليمان ابن حرب قال أبو النعمان: سألت أم حماد بن زيد وعمته، فقالت إحداهما: ولد في زمن سليمان بن عبد الملك، وقالت الأخرى: ولد في زمن عمر بن عبد العزيز، قال البخاري: وأبو النعمان حي إلا أنه كان يتغير، وكان من عباد الله الصالحين." (١)

(٢) ومن أعيان المختلطين: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، روى له البخاري حديثاً، رواه عن معمر عن أبي حازم عن سهل بن سعد: "ارتج أحد، وعليه النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان." [قال محمد: أخشى أن يكون حديث عبد الرزاق وهماً]. (٢) فهنا نجد الإمام البخاري يخشى من وهم عبد الرزاق في هذا الحديث، نظراً لقبوله التلقين بعدما عمي، وقد قال الدارقطني: "عبد الرزاق يخطيء عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب." (٣)

(٣) ومن هؤلاء المختلطين الذين أشار البخاري إلى أوهامهم: محمد بن عجلان. قال الإمام أحمد: "كان ثقة إلا أنه اختلط عليه حديث المقبري، كان عن رجل، جعل يصيره عن أبي هريرة" (٤).

وأشار البخاري إلى اختلاطه بإيراده حديثاً، رواه محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن

(١) التاريخ، (١٩٩/٢).

(٢) التاريخ، (٤٥/٢)، وما بين معكوفين، ز. خ.

(٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (٧٥٧/٢). (٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (٤١٠/١).

أبي هريرة عن النبي ﷺ: "خذوا حُجَّتكم"، وجاء من رواية أخرى رواها ابن عجلان عن عبد الجليل بن حُمَيد المِصْرِيِّ عن خالد بن أبي عمران عن النبي ﷺ بهذا. قال البُخَارِيُّ: "ولا يصح فيه المقرري ولا أبو هريرة، وعبد الجليل هذا يروي عن الزُّهْرِيِّ حديثاً آخر"^(١). وقد كان البُخَارِيُّ يورد النصوص المنقولة عن النقاد التي تشير إلى اختلاط بعض الرواة^(٢). ويلحق بهذا من اعتمد على كتابه، فحدث منه في بعض الأوقات، ولم يحدث منه في أوقات أخرى لضياعه أو احتراقه، فكثُر وَهْمُهُ، ومن هؤلاء الذين أشار لهم البُخَارِيُّ: إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت. قال البُخَارِيُّ: "كان عنده كتاب عن أبي حازم فيه أحاديث معروفة فضاع منه، ولم يكن عنده كتاب إلا عن يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم روى عن أبي حازم وغيره مناكير"^(٣).

المطلب الثاني: من ضَعُفَ حديثه في بعض الأماكن دون بعض

التفت علم العلل إلى ما يطرأ على الثقة من عوامل تؤدي إلى تضعيف حديثه في مكان دون مكان، ومثال ذلك أن يكون الراوي معتمداً على كتابه في بلده، فيسافر إلى بلد آخر، ولا يكون كتابه معه، أو يضع الكتاب، أو يحترق، فيقع الوَهْم في حديثه، ويكون محدداً بهذا المكان، أو أن يحدث عن أهل بلد فيحفظ حديثهم، ويحدث عن غيرهم فلا يتقن حديثهم. ولقد ورد في التاريخ إشارة لهذا النوع من العلل، أذكرها هنا.

— جاء في التاريخ: "زهير بن محمد أبو المنذر الغنَريّ التميمي الحراساني، قال البُخَارِيُّ: روى عنه الوليد وعمرو بن سلمة مناكير عن ابن المنكدر وهشام بن عروة وأبي حازم، قال أحمد: كأن الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقلِّب اسمه،" قال محمد بن إسماعيل: ما روى أهل الشام عن زهير فإنه مناكير ليس لها أصل، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح الكتاب"^(٤).

وقد ذكره ابن رجب في شرح علل الترمذي فيمن حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا

(١) التاريخ، (٤١/٢)، وله حديث أشار البُخَارِيُّ إلى وهمه فيه، (ص ٢٦١/١). في ط: عسران وهو خطأ.

والحديث أخرجه الحاكم، في المستدرک، طبعة دار الفكر، بيروت، (١٩٧٨م)، (٥٤١/١)، ومثته: خذوا حُجَّتكم من النار: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر، فإنهن يأتين يوم القيامة منجيات ومقدمات.

(٢) مثاله في الصفحات، (١٦٣، ١٦٢/١)، (١٦٣، ٤٣، ٧٣، ٩١، ٩٨، ١١٨، ١٨٩، ٢٢٣، ٢٤٢).

(٣) التاريخ، (٢٨٧/٢). (٤) التاريخ، (١٣٨، ١٣٧/٢)، وما بين معكوفين ز. خ.

حديثه، وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه.^(١)

المبحث الثالث: اختلاف الثقات

وهذا باب واسع من أبواب العلل، يدخل فيه الشذوذ، وهو ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ^(٢).

ولحل هذه القضية وغيرها ميز العلماء بين الرواة عن الشيخ الواحد، وعرفوا المتقن الذي لازم شيخه، وفضلوه على غيره من الرواة عن هذا الشيخ، وقدموه عند الخلاف، وذكروا عبارات تنص على ذلك، وهو ما يسمى مراتب الثقات ومن دارت عليهم الرواية، وأشار هنا إلى ما ورد في التاريخ من ذلك في مطلبين :

المطلب الأول: الشذوذ

كان الإمام البخاري يشير إلى بعض العلل الناشئة عن الاختلافات في رواية الحديث، دون التصريح بنوع العلة أو تسميتها. ومن أمثلة ما ورد عنده في موضوع الشذوذ:

(١) ما رواه في التاريخ قال: "ثني إسماعيل بن أبي أُوَيْس ثني أخي عن سليمان عن يحيى ابن سعيد عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير سراء. وتابعه ابن أبي عتيق وشعيب والزبيدي ويونس وإسحاق بن راشد والنعمان بن راشد عن الزهري عن أنس، وقال معمر عن الزهري عن أنس: رأى على زينب بنت النبي ﷺ وأم كلثوم أصح"^(٣). وقد أخرجه البخاري في صحيحه، وذكر أم كلثوم.^(٤)

قال ابن حجر معقباً: "هكذا وقع في رواية شعيب عن الزهري ووافقه الزبيدي، وأخرجه النسائي من رواية ابن جريج عن الزهري كأول، ومن طريق معمر عن الزهري نحوه، لكن قال: زينب، بدل أم كلثوم، والمحفوظ ما قال الأكثر، "فهنا نجد أن معمرًا رغم أنه من أثبت الرواة عن الزهري خالف مجموعهم، وشذ عنهم بذكر زينب بدل أم كلثوم.^(٥)

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، (٧٧٧/٢).

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، للعتز، (ص ٤٢٨).

(٣) التاريخ، (٣٣/١)، ابن أبي عتيق هو محمد بن عبد الله، شعيب هو ابن أبي حمزة، الزبيدي هو محمد بن الوليد، ويونس هو ابن يزيد الأيلي.

(٤) فتح الباري، ط السلفية، كتاب اللباس، باب الحرير للنساء، (ح ٥٨٤٢)، (٢٩٦/١٠).

(٥) مثال آخر على الشذوذ في التاريخ، (٢٠٠/١).

المطلب الثاني: مراتب الثقات، ومن دارت عليهم الرواية

لم أجد الإمام البخاريّ يكثر في ترجمة أعلام الرواية من دارت عليهم الأحاديث، بل كان أحياناً يمر عليهم مروراً بذكر أسمائهم وسني وفياتهم، وقد يذكر شيئاً من عللهم دون أن تظهر له عناية بذلك.

أما مراتب الثقات فكان الإمام البخاريّ ينقل نصوصاً عن النقاد أن فلاناً أوثق من فلان، وقلماً يذكر ذلك من إنشائه. ومثال ما أنشأه قال: "ثني إبراهيم بن المنذر، حدثني إسحاق ابن جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي الهاشمي، وكان أوثق من أخيه محمد وأقدم سنّاً"^(١).

المبحث الرابع: الترجيح بين الأحاديث بما يتعلق بالعلل

من عادة الإمام البخاريّ - رحمه الله - الترجيح بين الأحاديث بقوله بعد استعراض الأحاديث: "هذا أصح، أشبه، أثبت، أولى..". وما يهمنا هنا هو ما مرجعه إلى قضايا علم العلل ومثاله:

- ما رواه قال: "ثني عبد السلام ثنا سليمان عن ثابت عن أنس قال النبي ﷺ: أهل الجنة من لا يموت حتى يملأ مسامعه مما يحب". وقال: "ثنا موسى عن حماد عن ثابت عن أبي الصديق عن النبي ﷺ مثله. قال محمد: هذا أشبه"^(٢). وأبو الصديق تابعي اسمه بكر بن عمرو، قال ابن حجر: "ثقة من الثالثة"^(٣)، والحديث مرسل، ومع ذلك قدمه البخاري على الأول، الذي يبدو متصلاً وذلك لأن علته إبدال راو مكان آخر وسلوك الجادة، فقد جرت العادة في كثير من الأسانيد أن يروي ثابت عن أنس، فيهم بعض الرواة عندما يروي ثابت عن غير أنس، ويسلكون طريق الرواية المشهورة.

- ومثاله أيضاً: "ما رواه من طريق الليث عن عمرو بن الحارث عن عبدالرحمن بن القاسم عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبّاد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة عن الرجل الذي أتى أهله في نهار رمضان، فذكر الصدقة فقط".

ثم أخرج من طريق الأويسّي قال: "ثني ابن أبي الزناد عن عبدالرحمن بن الحارث عن محمد بن جعفر عن عبّاد عن عائشة، فذكرت العتق، ثم الإطعام، ثم أتاه بطعام ليتصدق".

(١) التاريخ، (٢/٢٦٧). (٢) التاريخ، (١/٢٩٦، ٢٩٧) (٣) التقريب، (٧٤٧).

وطريق أخرى: قال أبو بكر بن أبي أويس عن سليمان، قال يحيى بن سعيد أخبرني ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن أن أبا هريرة أخبره أن النبي ﷺ أمر رجلاً أفطر في رمضان بعق رقبة أو صيام شهرين أو إطعام ستين، قال: ما أجد، فأتى بعرق تمر فقال: تصدق..، ثم قال البخاري: (وتابعه مالك، وقال معمر ويونس وشعيب وإبراهيم بن سعد وابن عيينة وابن أبي عتيق والأوزاعي بلفظ: "وقعت بأهلي فقال: هل تجد رقبة، قال: لا"، وحديث هؤلاء آيين^(١))، وهذا الحديث متفق عليه، أخرجه الشيخان^(٢)، ولا يصح الإقتصار فيه على الأمر بالصدقة، والترتيب هو العتق أو الصيام أو إطعام ستين، وفي رواية عائشة كان الترتيب العتق ثم الإطعام ثم الصدقة، وهذا مرجوح عند البخاري.

وكما تبين من المثال الأول قوله: "هذا أشبه"، لا يعني صحة الإسناد، إذ قد يكون الإسناد أشبه بالصواب لأحد الأسباب التالية:

لأن رواته أضعف أو أضعف أو أوثق، أو لأن رواته أكثر، أو لأن راويه سمع وغيره لم يسمع، أو لأن الحديث مشهور عنه وغريب عن غيره، أو لأن غيره خلاف ما يروى عن النبي ﷺ، أو لأن غيره لزم الطريق^(٣) كما في المثال الأول. وأشار في الحاشية إلى بقية مواضع الترجيح في التاريخ.^(٤)

(١) التاريخ، (١/٣٢٤، ٣٢٥).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، ر: فتح الباري، ط السلفية، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان، وجاء في الصحيح من طرق كثيرة، ر: (ح ١٩٣٧، ٢٦٠٠، ٥٣٦٨، ٦٠٨٧، ٦١٦٤، وغيرها). ومسلم، الصحيح، ط ١، دار إحياء الكتب، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، (ح ١١١١)، (ص ٧٨١/٢)، وأخرجه الترمذي في الجامع، (ح ٧٢٤) (ص ٩٣/٣). (٣) شرح علل الترمذي، لابن رجب، (١/١٧٦، ١٧٧).

(٤) أمثلة أخرى على الترجيح، (١/٢٨٣، ٢٨٤، ٣٤٤، ١٥٢، ٢٢٩، ٢٧٢، ٣٢٩-٣٣٢، ٣٢٨-٣٢٧).

(٣٢٩-٣٢٨)، (٢/٥٧، ١١٩، ١٠٧).

المبحث الخامس: العلل الناشئة عن إبدال الإسناد كله أو بعضه.

كثيراً ما يلفت الإمام البخاري النظر إلى الأخطاء في الأسانيد، وما يحصل فيها من تبديل وتحريف في حلقة أو أكثر من حلقات الإسناد، ومع هذا التبديل يظل الإسناد ظاهراً السلامة، لكن في حقيقة الأمر هو معلّ، تظهر علته لحذاق النقاد. ومن أمثلة ذلك: "ما رواه عبد الرحمن بن عسيلة أبو عبد الله الصنابحي - وهو تابعي، لا تصح له صحبة، فاته النبي ﷺ بخمس ليال، إذ هاجر إلى المدينة مسلماً فأخبر في الطريق أن النبي ﷺ توفي منذ خمس - فقد روى حديثاً عن النبي ﷺ مرسلًا: "إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه، وإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه.." (١) وقد وهم بعض الرواة منهم الإمام مالك وابن ماجة والنسائي (٢) في إخراج هذا الحديث فسموه عبد الله الصنابحي، والصحيح أبو عبد الله، وهذا أحدث خلطاً بين التابعي وبين صحابي اسمه: الصنابح بن الأعسر الأحمسي البجلي، وليس هو راوي الحديث، لذا فإن الإمام البخاري أخرج الحديث في التاريخ، فرواه عن عبد الله بن مسلمة عن مالك عن زيد عن عطاء بن يسار عن [الصنابحي أبي عبد الله] (٣) قال: قال النبي ﷺ: "إذا توضأ.." وعلق عليه: [وهذا أصح] (٤).

ثم ساق الإمام البخاري الحديث من غير طريق بهذا اللفظ، وعقب: "قال محمد: وأبو عبد الله أصح، و[الصنابح] (٥) الذي له صحبة هو ابن الأعسر الأحمسي البجلي، نزل الكوفة". وساق للصنابح الصحابي حديثاً مرفوعاً مثته: "أنا فرطكم على الحوض". وقال: "وليس له حديث صحيح إلا هذا، وحديث في الصدقة مرسل، لم يصح".

(١) التاريخ، (١/١٩٤، ١٩٥).

(٢) أخرجه مالك، الموطأ، ط دار إحياء التراث، بيروت، تحقيق محمد فواد عبد الباقي، كتاب الطهارة، باب جامع الوضوء، (ح ٣٠) (ص ٣/١)، وابن ماجة، السنن، طبعة عيسى الحلبي، بتحقيق محمد فواد عبد الباقي، كتاب الطهارة، باب ثواب الطهور (ح ٢٨٢) (ص ١/١٠٣)، والنسائي، السنن، ط ٢، دار البشائر، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، كتاب الطهارة، باب مسح الأذنين من الرأس، (ح ١٠٣)، (ص ٧٤/١).

(٣) في ط: عبد الله الصنابحي والعبارة أعلاه من خ.

(٤) ز. خ.

(٥) في ط: الصنابحي، وهو خطأ والعبارة أعلاه من خ.

وقد سأل الترمذي الإمام البخاري عن حديث الوضوء، ورواية مالك له، فقال: "مالك ابن أنس وهم في هذا الحديث" وقال عبد الله الصنابحي، وهو أبو عبد الله الصنابحي واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبي ﷺ^(١).

ومن أمثلة الأوهام في الأسماء ما أورده البخاري قال: حدثنا عمرو بن مبرزوق عن شعبة عن ثعلبة بن ضبيعة، وقال [ابن]^(٢) مهدي: عن شعبة عن [ضبيعة]^(٣) أو ابن ضبيعة. [قال محمد: والصحيح: ضبيعة بن الحسين]^(٤) وأمثلة هذا كثيرة، أحيل على مواضعها في التاريخ.^(٥)

المبحث السادس: العلة في متن الحديث (المدرج)

تعرضت سابقاً للعلل الواقعة في الأسانيد، وحوّلها دارت أغلب قضايا العلل التي وردت في التاريخ، ومن العلل ما يكون خاصاً بالمتن؛ إذ قد يهم الرواة، فيزيدون في المتن أو ينقصون، أو يحيلون معناه، أو يدرجون فيه ما ليس منه.

وقد تعرض الإمام البخاري لهذا، فلفت النظر إلى الإدراج في متون بعض الأحاديث. - ومثاله ما رواه في التاريخ قال: "ثنا عبد الله ثنا الليث ثني يونس عن ابن شهاب سمعت ابن أكيمة الليثي يحدث [عن] سعيد بن المسيّب يقول: سمعت أبا هريرة يقول: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة جهر فيها، قال: مالي أنازع القرآن، فأنتهى الناس عن القراءة فيما جهر الإمام^(٦). [قال محمد: وقوله: فأنتهى... هو من كلام الزهري".

ثم قال البخاري: "ثنا الحسن بن الصّبّاح قال ثنا مَبَشَّر عن الأوزاعي قال الزهري: فاتعظ الناس بذلك، فلم يكونوا يقرؤون فيما جهر. وأدرجوه في حديث النبي ﷺ، وليس هو في حديث أبي هريرة، والمعروف عن أبي هريرة أنه كان يأمر بالقراءة.^(٧)"

(١) التاريخ، (١/١٩٤، ١٩٥). (٢) في ط: أبو. (٣) في ط: بالصاد.

(٤) ز. خ، وموضعها في التاريخ، (ص ١٠٥).

(٥) (١/٦٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٥، ١٨٠، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٣٣-٢٣٥، ٢٣٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٣٤٥).

(٦/١١، ٧١، ١٠٩، ١١٦، ٢٤٠).

(٦) أخرجه الإمام مالك، الموطأ، ط دار إحياء التراث، بيروت، بتحقيق محمد فواد عبد الباقي، كتاب الصلاة باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه، (ح ٤٤)، (ص ١٤٠/٢)، والنسائي، السنن: كتاب الافتتاح، ط ٢، دار البشائر، باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر به، (ص ١٤٠/٢)، من غير طريق سعيد بن المسيّب.

(٧) التاريخ، (ص ٢٠٦، ٢٠٧).

- ومثاله أيضاً: ما ساقه البخاري من طريق سليمان بن أرقم أن يحيى بن أبي كثير حدثه أنه سمع سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة عن النبي ﷺ قال: "لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين"^(١)، وساق له طرقاً عدة عن عائشة وعمران بن حصين. ثم ساق حديثاً آخر من طريق القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي ﷺ: "من نذر أن يعصي الله فلا يعصه". وساق رواية قال: "ثنا مسدد ثنا هشيم عن منصور عن الحسن عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ قال: "لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك [ابن آدم]"^(٢) الصحيح ليس فيه كفارة يمين"^(٣).

ثم قال البخاري: "والصحيح عن النبي ﷺ: (من نذر أن يعصي الله فلا يعصه)، ليس فيه كفارة يمين، وكل من قال: فيه كفارة فليس بشيء"^(٤). فهنا نجد أن الإدراج كان لمعنى فقهي دخل على الحديث ؛ لأن أحد رواة الحديث قد يكون فقيهاً غلب عليه الفقه .

(١) الحديث بدون الإدراج أخرجه البخاري في الصحيح - كتاب الأيمان والنذور ، ح ٦٧٠٠ ، وأبو داود في السنن ، كتاب الأيمان ، ح ١٢٣٢ ، والنسائي ، في السنن ، كتاب الأيمان والنذور ، ح ٣٨٠٧ .
وبالإدراج أخرجه أبو داود في السنن ، كتاب الأيمان والنذور ، ح ٣٢٩٢ ، والنسائي ، في السنن ، ح ٣٨٣٤ ، وكل الطرق تدور على عائشة ، وقد روي الحديث من طريق عقبة بن عامر وفيه (كفارة اليمين) عند مسلم ، في الصحيح ، كتاب النذر ، ح ١٦٤٥ ، وهو صحيح ، ومعنى هذا أن الحكم صحيح ، لكن لا يصح إدخال الكفارة في الحديث من طريق عائشة .

(٢) ز . خ .

(٣) في ط : الصحيح هذا لا نذر في معصية . والعبارة أعلاه من خ .

(٤) التاريخ ، (١٨٢/٢) ، (١٨٢) .

الفصل الخامس

علاقة التاريخ الأوسط بالتاريخ الكبير، والضعفاء الصغير
والجامع الصحيح .

في هذا الفصل مبحثان :

المبحث الأول : علاقة التاريخ الأوسط بالتاريخ الكبير
والضعفاء الصغير .

المبحث الثاني : أثر كتاب التاريخ في الجامع الصحيح .

الفصل الخامس : علاقة التاريخ الأوسط بالتاريخ الكبير والضعفاء الصغير

تعد كتب الإمام البخاريّ نسجاً واحداً ، يكمل بعضها بعضاً ، فنجد في الأمر الواحد زيادات واختلافاً بين الكتب ، أو تطبيقاً عملياً في كتاب لمعلومات وردت في كتاب آخر ؛ وهذا يعيننا في فهم مراد الإمام البخاريّ في كثير من القضايا ، ولاحظنا سابقاً اختلاف ألفاظ الجرح والتعديل بين كتبه ، وكيف أعاننا هذا على الإفادة من الترادفات ، والخروج بنتائج مغايرة للشائع في هذه المواضيع ، وأعرض هنا للعلاقات بين كتب الإمام البخاريّ الثلاثة ، باختصار ، وذلك في مبحثين :

المبحث الأول : (علاقة التاريخ الأوسط بالتاريخ الكبير والضعفاء الصغير) .

خلال دراستي للتاريخ قمت بمقارنة ما جاء في كثير من التراجم مع التاريخ الكبير ، والضعفاء الصغير (للإمام البخاريّ) ، فوجدت اختلافات كثيرة بين الكتب ، ونقصاً وزيادة ، ولاحظت أن كثيراً من ألفاظ الجرح والتعديل التي وردت في التاريخ ليست موجودة في التاريخ الكبير ، مما يشير إلى أنه من الخطأ دراسة أي كتاب للإمام البخاريّ بمعزل عن بقية الكتب ، ومن أمثلة ذلك :

(١) طُعْمَةُ بن عمرو الجَعْفَرِيّ ، قال في التاريخ : " في طُعْمَةِ نظر " ^(١) ، وقد أورده في التاريخ الكبير وسكت عليه ^(٢) ، وهو غير موجود في الضعفاء الصغير ، ولا في العلل الكبير للترمذي ، وذكرت العلل هنا لأن الترمذي نقل كثيراً من مقولات الإمام البخاريّ في هذا الكتاب .

(٢) قيس أبو عُمارة الفارسيّ ، قال في التاريخ : " فيه نظر " ^(٣) ، سكت عليه في التاريخ الكبير ^(٤) ، ولم يذكره في الضعفاء الصغير .

(١) التاريخ ، (١٩٦/٢) .

(٢) ت . ك . ، (٣٦١/٤) .

(٣) التاريخ ، (١٣٢/٢) .

(٤) ت . ك . ، (١٥٦/٧) .

(٣) سُؤيد بن سعيد، قال في التاريخ: "توفي بالحديث أول شوال، سنة أربعين ومائتين، فيه نظر، كان أعمى فلُقِّن ما ليس من حديثه"، لم يرد في الكبير، ولا في الضعفاء الصغير، ولا في علل الترمذي .

وأمثلة الزيادات في التاريخ كثيرة، مما يُشير إلى أهمية هذا الكتاب عند دراسة مناهج الإمام البخاريّ، بشكل عام .

ومن جهة أخرى قد تختلف ألفاظ الجرح والتعديل والعلل بحق الراوي الواحد من كتاب لآخر، وهذا يفيدنا في معرفة الألفاظ المترادفة، إذا كثر التبادل بين لفظين محددين في ذات الراوي في الكتب المختلفة، ومن أمثلة هذه الاختلافات التي تدل على الترادف:

(١) قوله في كثير من الرواة في التاريخ: (عنده مناكير، صاحب مناكير) وفي التاريخ الكبير: (منكر الحديث) أو العكس^(١).

مثل ما جاء في مُحَرَّر بن هارون بن عبد الله، قال في التاريخ: "عنده مناكير"^(٢)، وفي الكبير: "منكر الحديث."^(٣)، وقوله في يحيى بن سلمة بن كهيل، قال في التاريخ: "منكر الحديث"^(٤)، وفي الكبير: "في حديثه مناكير"^(٥).

(٢) قوله في كثير من الرواة في التاريخ: (سكتوا عنه)، وفي الكبير والضعفاء الصغير: (تركوه، متروك) والعكس^(٦)، مثل: حفص بن سليمان، أبو عمر الأسدي، قال في التاريخ: "سكتوا عنه"^(٧)، وفي الكبير: "تركوه"^(٨).

وأمثلة هذه الاختلافات كثيرة جداً، وهي ثروة مهمة، يجدر التنبيه لها عند دراسة الألفاظ، وقد عقدت المقارنات والجداول في الفصل الثاني التي أظهرت ذلك .

(١) ر: ص (٧٤) .

(٢) التاريخ، (٨٢/٢)، (٨٣) .

(٣) ت. ك، (٢٢/٨) .

(٤) التاريخ، (٣٤٧/١) .

(٥) ت. ك، (٢٧٧/٨) .

(٦) ر: ص (٩٠) .

(٧) التاريخ، (٢٣٢/٢) .

(٨) ت. ك، (٣٦٣/٢) .

المبحث الثاني : (أثر كتاب التاريخ في الجامع الصحيح) .

يعد الجامع الصحيح للإمام البخاريّ واجهة يعرض فيها نتائج عمليات كثيرة ، أجراها في التواريخ ، فمثله كمثّل الصائغ يعرض الذهب في واجهة محله ، أما الصنع والتشكيل والاختبار فيتم في المختبر^(١) وهكذا فإن التواريخ هي المختبر ، الذي أسهم في إنتاج ذلك العملاق (الجامع الصحيح) .

وقد بينت في الفصل الأول ، وفي فصل العلل كيف ركز الإمام البخاريّ في التواريخ ، على قضايا عُرف أن له فيها منهجاً خاصاً تميز به في الجامع الصحيح ، مثل قضايا السماع والحرص على إثباته ، لما عُرف عن شرطه في الجامع أنه لا يقبل المعنعن إلا إذا صرح الراوي بالسماع ، وهو منهج تميز به عن باقي العلماء ، قال ابن حجر : " البخاريّ لا يحمل المعنعن على الاتصال ، حتى يثبت إجتماعهما ، ولو مرة ، وقد أظهر البخاريّ هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه ، وأكثر منه ، حتى إنه ربما خرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب جملةً ، ليبين سماع راوٍ من شيوخه ، لكونه قد أخرج له قبل ذلك شيئاً معنعناً . " ^(٢)

وأعرض في هذا المبحث لبعض القضايا التي وردت في التاريخ ، ولها علاقة بالجامع الصحيح ، ويجدر بحثها هنا ، فهي وإن كانت متعلقة بالجرح والتعديل إلا أن لها صلة وثيقة بالجامع .

المطلب الأول : (البدعة)

ذكرت في الفصل الثالث أن الإمام البخاريّ كان ينبه على بعض المبتدعة ، ذاكرًا بدعهم ، وينقل نصوصاً تدل على ذلك ، وأعرض في هذا المطلب لمنهجه في الرواية عن المبتدعة في الجامع الصحيح ، فقد وجدت أن بعض من نقل الإمام البخاريّ اتهامهم بالبدع في تاريخه أخرج لهم في صحيحه ، ومثال ذلك :

(١) د . همام عبد الرحيم سعيد ، الفكر المنهجي عند المحدثين ، ط ١ ، رئاسة المحاكم الشرعية (كتاب الأمة) ،

قطر ، (١٤٠٨هـ) ، (١٥٣) .

(٢) هدي الساري ، (١٠) ، وقد فصلت القول في هذه المسألة في العلل ر : ص (١٣٧) .

أولاً: القدرية :

أورد البُخَارِيُّ في التاريخ راويين، نقل عن العلماء اتهامهما بالقدرية ، ومع ذلك أخرج لهما في الصحيح ، وهما :

(١) عبد الله بن أبي ليبد، نقل البُخَارِيُّ عن سفيان (بن عُيَيْنَةَ) قوله: " كان عبد الله بن أبي ليبد من عباد أهل المدينة [فراى] ^(١) القدر " ^(٢)، أخرج له البُخَارِيُّ في الصحيح في الإعتكاف، عن ابن عُيَيْنَةَ عنه عن أبي سلمة بن عبدالرحمن حديثاً ^(٣)، قال ابن حجر: " ثقة، رمي بالقدر، خ م دس ق " ^(٤).

(٢) عطاء بن أبي ميمونة، نقل البُخَارِيُّ عن يحيى بن سعيد قوله: " كان يري القدر ". ^(٥) أخرج له البُخَارِيُّ في الوضوء، وفي الصلاة في جامعه .

ثانياً : الناصبة :

والنُّصْبُ هو بُغْضُ عليٍّ ، وتقديم غيره عليه . ^(٦) ذكر البُخَارِيُّ في التاريخ أحد الرواة وهو حَرِيز بن عثمان الحمصي، ونقل عن أبي اليمان قوله: " كان حَرِيز يتناول من رجل ، ثم [ترك] . " ^(٧) والمقصود أنه كان يتكلم في عليٍّ ثم تاب ، وقد أخرج البُخَارِيُّ للحريز، في صحيحه حديثين . ^(٨)

ثالثاً : ومن رمي ببدعة، وأشعر كلام البُخَارِيُّ أنه غير مبتدع ، وأن التهمة لا تصح : علي بن الجعد ، فقد اتهمه الإمام أحمد بالتشيع ، ووقفه في القرآن ^(٩) ، أي أنه لا يقول القرآن مخلوق أو غير مخلوق ، ومع ذلك نقل البُخَارِيُّ في التاريخ امتحان إسحاق بن إبراهيم لعلي بن الجعد في فتنه خلق القرآن وأنه أجاب بقوله: " القرآن كلام الله [وما دُنْتُ الله بغيره] " ^(١٠)

(١) في ط : يرى . (٢) التاريخ، (٣٦٢/١) .

(٣) صحيح البُخَارِيُّ بشرحه فتح الباري ، ط السلفية ، كتاب الإعتكاف ، باب من خرج من إعتكافه عند

الصبح ، (ح ٢٠٤٠) ، (ص ٢٨٣/٤) . (٤) التقريب، (٣٥٦٠) .

(٥) التاريخ، (٢٩/٢) . (٦) تدريب الراوي، (٣٢٨/١) .

(٧) الكلمة من خ في ط : تركه ، التاريخ ، (١٤٣/٢) .

(٨) صحيح البُخَارِيُّ بشرحه فتح الباري ، كتاب المناقب ، باب صفة النبي ﷺ ، (ح ٣٥٤٦) ، (ص ٥٦٤/٦) .

(٩) هدي الساري ، (٤٢٩) . (١٠) التاريخ ، (٢٤٣/٢) ، وما بين معكوفين ز . خ .

وقد أخرج الإمام البخاريّ لعلي بن الجعد في الصحيح .
هذا وقد ذكر ابن حجر أسماء ثمانية وستين راوياً مبتدعاً ، أخرج لهم البخاريّ في صحيحه ، وذكر ابن حجر بدعهم ، وهي : الإرجاء ، النصب ، التشيع ، القدرية ، الخوارج ، الوقف بالقرآن .^(١)

أما السيوطي ، فإنه ذكر المبتدعة الذين أخرج لهم البخاريّ ، ومسلم ، أو أحدهما ، وبلغ عددهم عنده تسعة وسبعين .^(٢) وقد وصل أحد الباحثين ، وهو محمد رضوان أبو شعبان ، في استقراء له ، إلى أن عدد من أخرج لهم البخاريّ من المبتدعة بلغ مائة واثنين وخمسين روياً.^(٣)

مواقف العلماء من رواية المبتدع ومنهج البخاريّ في ذلك :

اتفق العلماء على رد رواية من كفر ببدعته كغلاة الروافض الذين ادعى بعضهم حلول الإلهية في عليّ ، أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة ، قال ابن حجر : " وليس في صحيح البخاريّ من حديث هؤلاء شيء البتة " ^(٤) ، أما البدع المفسقة غير المكفرة كبَدع الخوارج والروافض غير الغلاة ، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافاً ظاهراً ، لكنه مستند إلى تأويل ظاهره سائغ ، فقد اختلف العلماء في حكم روايتهم على خمسة مذاهب ^(٥) :

- (١) لا تُقبل رواياتهم مطلقاً ، ويُروى هذا عن الإمام مالك .
- (٢) رواية أهل الأهواء مقبولة إذا استوفت شروط القبول كحال باقي الرواة ، وهو مذهب المتكلمين .

(١) هدي الساري ، (٤٦٠) .

(٢) تدريب الراوي ، (٣٢٨/١) .

(٣) محمد رضوان خليل أبو شعبان ، رواية المبتدع بين القبول والرد ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان (ص ٣٢٨ ، ٣٤٧) .

(٤) هدي الساري ، (٣٨٢) .

(٥) الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، (ص ١٩٥) ، الباعث الحثيث لابن كثير ، (١٠١) ، علوم الحديث ، لابن الصلاح ، (١١٥) ، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعانيّ ط ١ ، دار إحياء التراث ، القاهرة ، (١٣٦٦هـ) ، (ص ٢٠٠/٢) ، شرح النخبة ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ، لابن حجر العسقلانيّ ، ط ١ ، تحقيق د . نور الدين العثّر ، (١٩٩٢م) ، (ص ١٠١) .

(٣) منهم من قبل رواية المبتدع، إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرته مذهب، سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن، وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي لقوله: "أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية من الرافضة، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم" ^(١)، قال الخطيب: "وهو قول ابن أبي ليلى، والثوري، وأبي يوسف القاضي." ^(٢)

(٤) تقبل رواية الداعية إذا لم يرو ما يقوي بدعته وهو قول أبي إسحاق الجوزجاني .
(٥) تقبل روايته إذا لم يكن داعية إلى بدعته، ولا تُقبل إذا كان داعية، وهو مذهب الأكثر من العلماء، قال ابن الصلاح: "وهذا المذهب أعدلها وأولها، فالأول بعيد عن الشائع عن أئمة الحديث، فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة، وفي الصحيحين كثير من أحاديثهم في الشواهد والأصول" ^(٣)، ولم يوافق ابن كثير والعراقي على هذا الترجيح، واعتمدا مذهب الشافعي في عدم التفريق بين الداعية وغيره، قال ابن كثير: "ما الفرق بينهما؟ وهذا البخاري قد خرج لعمران بن حطان الخارجي ماذح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي، وهو أكبر الدعاة إلى البدعة" ^(٤)، وزاد العراقي: "وكذلك عبد الحميد بن عبد الرحمن الحيماني كان داعية إلى الإرجاء" ^(٥)، وكذلك حدث البخاري في الصحيح عن عباد بن يعقوب، وهو رافضي داعية ^(٦) واحتج بعباد الله بن موسى وقد اتهمه أحمد بالغلو بالتشيع. ^(٧) وهذا لا يعني أن الإمام البخاري يحتج برواية المبتدعة مطلقاً، بل إذا أحصينا عدد المتهمين بالدعوة إلى بدعهم، الذين روى لهم في الصحيح، نجد أن عددهم لا يتجاوز تسعة رواة، روى لاثنتين منهم تعليقا، أما الغلاة فقد بلغ عددهم اثني عشر راوياً. ^(٨) وقد اتبع البخاري طريقتين للرواية عن هؤلاء هما ^(٨):

(١) الرواية بالقرآن كما فعل مع عباد بن يعقوب وعبد الحميد الحيماني، وعمران بن حطان، قال ابن حجر في عباد بن يعقوب: "حديثه في البخاري مقرون." ^(٩)

-
- (١) نقله الخطيب في الكفاية عن الشافعي، (ص ١٩٤)، وقد بحث في كتب الشافعي فلم أجده .
(٢) الكفاية، للخطيب، (ص ١٩٥) .
(٣) علوم الحديث، لابن الصلاح، (ص ١١٥) .
(٤) الباعث الحثيث، لابن كثير، (ص ١٠٠) .
(٥) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، ط ١، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، (١٩٦٩م)، (١٥٠) .
(٦) هذي الساري، (٤١٠، ٤١١) .
(٧) هذي الساري، (٤٢٢) .
(٨) رواية المبتدع بين القبول والرد، محمد رضوان، (٣٤٢-٣٤٤) .

(٢) الرواية لما له أصل عنده أو عند غيره ، كما فعل مع سالم بن عجلان . وهي روايات قليلة ، لم تزد عن روايتين للواحد منهم ، ولم تكن الرواية تتعلق بأصل بدعة الراوي ، فهي إما في الفضائل أو الأحكام العملية الجزئية ، فالْبُخَارِيُّ لا يروي لداعية أو غالٍ بطريقة الاحتجاج مطلقاً ، أما في مجال الاستشهاد فيسلكه في إطار ضيق جداً ، ويتجنب ما يقوي بدعة الراوي .

المطلب الثاني: (المجهول)

وجدت أثناء قراءتي لمخطوط التاريخ ، عبارة نقلها البخاري ، قال : " سمعت محمد بن يحيى يقول : " أحاديث المسلمين كلها عندنا مقبولة ، حتى يتبين أنها غير مقبولة " ^(١) . قد يفهم من بعض القرائن أن الإمام البُخَارِيَّ يقبل رواية بمجهول العين ، على رأي من لم يشترط في الراوي مزيداً على الإسلام ، وهذا يستفاد من العموم بأن أحاديث المسلمين كلها مقبولة ، فالشرط المتعلق بالراوي هو ثبوت إسلامه ، وقد أيد هذا ابن الصلاح إذ قال : " قد خرج البُخَارِيُّ في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راٍ واحد ، منهم : مِرْدَاسُ الأَسْلَمِي ، لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم ، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد ، وذلك مصير منهما إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولاً مردوداً برواية واحدة عنه " ^(٢) وقال العراقي : " قد جمعتهم في جزء مفرد ، منهم عند البُخَارِيَّ : جُوَيْرِيَّةُ بن قُدَامة ، تفرد عنه أبو حمزة نصر بن عمران الضُّبَيْعِي ، وزيد بن رَّبَاح المدني ، تفرد عنه مالك ، والليدبن عبدالرحمن الجارودي ، تفرد عنه ابن المنذر . " ^(٣)

وقد قمت باستقراء التقريب لابن حجر لأرى من روى لهم البُخَارِيُّ في صحيحه (غير من علق لهم) وقال ابن حجر فيهم : (مجهول ، مستور) ، والسبب في اختياري للتقريب خصوصاً هو : أن ابن حجر أعلم من غيره برجال البخاري وأكثرهم دفاعاً عنهم ، فمن قال عنه : مجهول فالغالب أن قوله صحيح ، وقد وجدت عدداً ممن قال فيهم ذلك ، وهم :

(١) ز . خ . (لوحه ٢٥٤ ب) .

(٢) علوم الحديث ، لابن الصلاح ، (١١٣) .

(٣) وجدت هذا النص في نسخة خطية مهمة من التقييد والايضاح في خزانتي ، قرية من عصر العراقي ٨٠٦ هـ

إذ يعود تاريخ نسخها إلى (٨٣٨ هـ) ، لوحه (٥٩ ب) ، ولم أجده في النسخة المطبوعة من الكتاب .

- (١) أحمد بن عاصم البُلخِي ، قال ابن حجر: " زاهد ما عرف أبو حاتم حاله في الحديث ، له في الرقاق عند البُخَارِيِّ ، موضع واحد - خ " ^(١) ، قال ابن حجر في الهدي: " قال أبو حاتم الرازي: مجهول ، قلت: روى عنه البُخَارِيُّ حديثاً واحداً هو في رواية المُسْتَمْلِي وحده. " ^(٢) فلم يرد ابن حجر ولا غيره على قول أبي حاتم مما يدل على أن الراوي مجهول .
- (٢) عامر بن مصعب ، قال ابن حجر: " شيخ لابن جُرَيْج ، لا يُعرف ، وقد وثقه ابن حبان على عادته خ س. " ^(٣) وابن حبان كما هو معروف يوثق المجاهيل.
- (٣) حَبَّان بن عطية السُّلَمِي ، قال ابن حجر: " لا أعرف له رواية ، وإنما له ذكر في البُخَارِيِّ - خ " ^(٤).
- (٤) نوف بن فضالة البِكَالِي ، قال ابن حجر: " مستور من الثانية " ^(٥) ، ولم يورده ابن حجر ، ضمن من طُعن فيهم من رواة الصحيح ، كما هي عادته في الهدي ، فلا أدري لماذا؟ لكنه قال في الفتح: " تابعي صدوق " ^(٦).
- وهناك غير هؤلاء ممن قال فيهم بعض العلماء مجاهيل ، وردَّ عليهم بغير ذلك ، وهم كثير ، منهم : مُرْدَاسُ الأُسْلَمِي ، الذي قال عنه ابن الصلاح: " إنه مجهول " ^(٧) ، وروى له البُخَارِيُّ في الصحيح ، ومرداس صحابي مشهور ، والصحابة لا يُحتاج إلى رفع الجهالة عنهم بتعدد الرواة ، وهو من أهل الشجرة ، على أن العلماء ذكروا عدداً من الرواة عنه . ^(٨) أما من أوردتهم العراقي ^(٩) ، فقد رد عليه السيوطي قائلاً: " أما جويرية فالأرجح أنه جارية عم الأحنف ، صرح بذلك ابن أبي شيبه في مصنفه ، وجارية بن قدامة صحابي شهير روى عنه الأحنف بن قيس ، والحسن البصري ، وأما زيد بن رباح ، فقال فيه أبو حاتم: " ما أرى بحديثه بأساً " ^(١٠) ، وقال الدارقطني: " ثقة " ، وقال ابن عبد البر: ثقة مأمون ، فانتفتت الجهالة بتوثيق هؤلاء ، وأما الوليد فوثقه أيضاً الدارقطني وابن حبان . " ^(١١)

- | | |
|--|--|
| (١) <u>التقريب</u> ، (٥٤) ، <u>الجرح والتعديل</u> ، (٦٦/٢) | (٢) <u>هدي الساري</u> ، (٣٨٤) . |
| (٣) <u>التقريب</u> (٣١١٠) . | (٤) <u>التقريب</u> ، (١٠٧٤) . |
| (٥) <u>التقريب</u> ، (٧٢١٣) . | (٦) <u>فتح الباري</u> ، (٤١٣/٨) . |
| (٧) <u>علوم الحديث</u> ، لابن الصلاح ، (١١٣) . | (٨) <u>توضيح الأفكار</u> ، للصنعاني ، (١٧٥/٢) . |
| (٩) <u>التقييد والإيضاح</u> ، المخطوط لوحة (٥٩ ب) . | (١٠) <u>الجرح والتعديل</u> ، لابن حاتم ، (٥٦٣/٣) . |
| (١١) <u>تدريب الراوي للسيوطي</u> ، (٣١٩/١) . | |

من هنا نلاحظ أنه ليس كل من قيل فيه : مجهول صح فيه هذا الوصف، ومع ما أورده ابن حجر في التقريب في التراجم الأربعة التي ذكرتها سابقاً فإن القول بأن الإمام البخاري يعتمد رواية المجهول لا يسلم من رد .

فقد نقل السيوطي عن بعض العلماء : "أنهم يقبلون رواية مجهول العين، إذا انفرد عنه من لا يروي إلا عن عدل كابن مهدي ، ويحيى بن سعيد " (١) ، وقد عُرف عن الإمام البخاري أنه لا يروي إلا عن عدل ربما عرفه هو وجهه غيره، وقد قال الذهبي: "كل من خرج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا مَعْدِل عنه إلا برهان يَبِين " (٢).

كما أن النص الذي نقلته في البداية عن البخاري لا يعني بالضرورة أنه يقبل رواية المجهول فهو لم ينف أنه يشترط شروطاً أخرى ، بل أشار لذلك عندما قُتِل: "حتى يتبين أنها غير مقبولة"، وينبغي الحذر هنا ، فإننا لا نستطيع إلزام البخاري إلا بما صرح به واتضحت دلالاته، أو بما ثبت بالاستقراء أنه منهج له، وهو ما لم يثبت هنا في حالة المجهول، فالأمثلة قليلة نادرة، ولا حكم للنادر .

قال ابن حجر: "فأما جهالة الحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح ، لأن شرط الصحيح أن يكون معروفاً بالعدالة ، فمن زعم أن أحداً منهم مجهول فكأنه ينازع المصنف في دعواه أنه معروف، ولا شك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته، لما مع المثبت من زيادة علم ، ومع ذلك فلا تجدد في رجال الصحيح أحداً ممن يصح إطلاق الجهالة عليه أصلاً . (٣)

(٢) الموقظة ، للنهي، (٨٠) .

(١) تدريب الراوي، للسيوطي ، (٣١٧/١) .

(٣) هدي الساري ، (٣٨١) .

نتائج البحث

(١) أن التاريخ الذي بين أيدينا المطبوع باسم (التاريخ الصغير) هو في الحقيقة (التاريخ الأوسط) .

(٢) كتاب التاريخ كتاب وفيات اعتمد الطبقات أساساً في ترتيبه، وقد برز فيه الاهتمام بالضعفاء أكثر من الثقات، فقد كانت نسبة ألفاظ التعديل ٦٪ فقط من مجموع الألفاظ وقد وهم محقق النسخة المطبوعة في حرف أدى إلى تغيير شرط البخاري في الكتاب فقد أورد خطبة البخاري في أول الكتاب وفيها: (ومن يُرغب عن حديثه) فجعلها (ومن يُرغب في حديثه) أي أنه أبدل حرف (عن) بحرف (من) والفرق شاسع بين العبارتين ، فالبخاري أولى الضعفاء اهتماماً خاصاً بعكس الثقات .

(٣) يطلق الإمام البخاري (المنكر) على الحديث ويريد به الحديث الذي يرويه الضعيف ولو لم يخالف الثقات ، وجهور العلماء يقصدون بالمنكر مخالفة الضعيف للثقة ، وهو ما يعبر عنه البخاري بقوله (يخالف في حديثه) .

ويطلق منكر الحديث على الرواة الضعفاء والمتروكين ، وقلما يطلقها على المتهمين بالكذب . وقد خالفت بهذه النتيجة أقوال بعض العلماء بأن منكر الحديث من الألفاظ الخاصة عند البخاري وتساوي (متهم بالكذب) . والحقيقة أن منهجه في هذه العبارة قريب من منهج بقية العلماء والخلاف الوحيد أنه لا يُجيز لنفسه الرواية عمن قيل فيه (منكر الحديث) .

كما خرجت بأن عبارة (منكر الحديث) مرادفة عند البخاري لعبارات (عنده مناكير ، في حديثه مناكير ، صاحب مناكير ، روى مناكير ، يروي مناكير) أما مقصوده من عبارة (رويت عنه مناكير) فهو أن الخطأ من النقلة عن الراوي وليس منه .

(٤) يطلق البخاري عبارة (فيه نظر) على من توفرت فيه شروط العدالة لكن كثر الخطأ في حديثه أي أن العلة من قبل حفظ الراوي لامن قبل صدقه ، وقد جمع البخاري في غير موضع من التاريخ (المخطوط) بين (فيه نظر) و (صدوق في الأصل) كما أن الإمام الترمذي حسن حديث بعض من قال فيهم البخاري (فيه نظر) مما تفردوا به، ولم أجد أحداً ممن أطلق عليهم البخاري هذه العبارة متهماً بالكذب عند العلماء .

وهذه النتيجة خالفت فيها ما تناقلته الكتب ، وكان من المسلمات بأن (فيه نظر) تعني عند البخاريّ (متهم بالكذب) والحقيقة أن عبارة (فيه نظر) من أخف درجات الجرح .
(٥) عبارة (سكتوا عنه) مرادفة تماماً لعبارتي (متروك) و (تركوه) وهي بذلك تكون من أشد مراتب الجرح .

(٦) الإمام البخاريّ شديد الورع في عباراته ، وقلما يطلق الكذب على راوٍ صراحة بل يستخدم من العبارات ما يدل على ذلك دلالة غير مباشرة ، أو ينقل الاتهام بالكذب عن غيره من العلماء .

(٧) وجدت أن عبارات (منكر الحديث ، ذاهب الحديث ، عنده عجائب ، لا يتابع في حديثه) من المترادفات وهي تدل على الضعفاء والمتروكين ، وقلما تطلق على متهمين بالكذب ، كما أن عبارة (ليس بمعروف في الحديث) ترادف عنده (منكر الحديث) وليس كذلك عند غيره .

(٨) تختلف عبارة (لا يُكتب حديثه) عن (لم أكتب عنه) عند البخاريّ ، إذ الأولى تحمل دلالة الضعف الشديد ، أما الثانية فهي من أخف درجات الجرح .

(٩) منهج البخاريّ في عبارة (لا يحتجون بحديثه) أشد من منهج غيره فهي مرادفة عنده للمتروك ، وليس كذلك عند جمهور العلماء .

(١٠) أجمع جمهور العلماء على أن عبارة (لا يتابع على حديثه) ليست جرحاً ، وهي عند البخاريّ من مراتب الجرح الشديد ، وتطلق على الراوي ، أما عبارة (لا يتابع عليه) فإنها تطلق على الرواية الضعيفة لراوٍ ضعيف .

(١١) يطلق البخاريّ عبارة (ليس بالقائم) ويريد بها تضعيف السند ويطلق عبارة (حديثه ليس بالقائم) ويريد بها تضعيف الراوي .

(١٢) يفرد البخاريّ عبارة (يتكلمون فيه) في حق الراوي ، ويريد بها جرحاً خفيفاً ، وإذا اقترنت ب (لا أكتب حديثه) أو (لا يُكتب حديثه) فهو يريد الضعف الشديد .

(١٣) رتبت ألفاظ الجرح والتعديل في التاريخ في سبع مراتب ، مرتبتان للتعديل ، في الأولى : (ثقة ، ثبت ، وغيرهما) وفي الثانية : (صدوق ومرادفاتهما) .
وبقية المراتب للتجريح ، وهي مرتبة من الأقوى إلى الأضعف .

ووضعت (فيه نظر) ومشتقاتها في المرتبة الأولى ، وفي الثانية وضعت (يتكلمون فيه) ومرادفاتهما ، وفي الثالثة (مجهول) ، ووضعت (منكر الحديث) ومشتقاتها في المرتبة الرابعة ، وكذلك (سكتوا عنه) و (ذاهب الحديث) و (عنده عجائب) و (يتكلمون فيه أنا لا أكتب حديثه) ، وفي المرتبة الخامسة (متهم بالوضع) (يُرمى بالكذب) .

(١٤) الإمام البخاريّ يُعد من المعتدلين في الجرح والتعديل، وأحكامه وسط بين أقوال

العلماء

(١٥) ليس للبخاريّ منهج خاص في المسكوت عليهم وهم الذين لم يذكر في حقهم جرحاً ولا تعديلاً ، فخلافاً لما ذكر بعض العلماء أن البخاريّ لا يسكت إلا على الضعفاء وجدت أنه في التاريخ يسكت على الضعفاء والأقوياء على وجه سواء بل إنه غالباً ما يسكت على الثقات .

(١٦) منهج البخاريّ أن الصحابة كلهم عدول إلا القليل النادر ، وأنه لم يثبت عن النبي ﷺ خير في الطعن بأحد من أصحابه إلا ما يذكر أنهم ذكروا في الجاهلية ثم أسلموا فمحا الإسلام ما كان قبله .

(١٧) تعد الأحاديث والأخبار المسندة التي ساقها البخاريّ ثروة كبيرة يستفاد منها في إثبات قضايا المعاصرة واللقاء والسماع ونفيها والإشارة للعلل المتعلقة بالرواية، وكان هدفه من إيراد هذه النصوص التأكد من حدوث السماع وهو ما يتميز به الإمام البخاريّ عن غيره أنه لا يحمل السند المعنعن على الاتصال حتى يثبت أن الرواة اجتمعوا أو سمع بعضهم من بعض . كذلك فإن تواريخ البخاريّ تعد المختبر الذي أجرى فيه الإمام تجاربه ليخرج بكتابه العظيم (الجامع الصحيح) .

(١٨) يطلق الإمام البخاريّ (المرسل) ويريد به السند المنقطع ، كما يريد به أحياناً ما يضيفه التابعي إلى النبي ﷺ .

(١٩) للتاريخ الصغير أهمية كبيرة عند دراسة تراث البخاريّ بشكل عام ، يظهر هذا من كثرة الزيادات في التاريخ التي لم ترد في كتب البخاريّ الأخرى ، كما أن الاختلافات بين الكتب في المسألة الواحدة يساعد الباحث في فهم المترادفات ومعاني كثير من العبارات النقدية

(٢٠) منهج البخاري أنه لا يروي لداعية لبدعة أو غالٍ بطريقة الاحتجاج مطلقاً ، أما في مجال الاستشهاد فيسلكه في إطار ضيق جداً وقد روى في صحيحه لعدد كبير من المبتدعة غير الدعاة وغير الغلاة .

(٢١) لا يروي البخاري لمجهول في أصول صحيحه ، وأما ما ذكر بأنه روى لمجاهيل فيرد عليه بأن المدعي لمعرفة الراوي مقدم على من يدعي عدم معرفته .

النوصيات

(١) لا بد من إعادة تحقيق الكتاب المطبوع باسم (التاريخ الصغير) على نسخ خطية موثقة ، وهو ما أنا بصددده - إن شاء الله - .

(٢) لا بد من دراسة مناهج البخاري في كتبه الأخرى في الرجال دراسة تفصيلية ، للخروج في النهاية بنتائج قطعية تحدد مناهجه بدقة .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه
أجمعين .

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الأثير مبارك بن محمد ، جامع الأصول من أحاديث الرسول ، ط ٢ ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- أحمد بن حنبل ، العلل ومعرفة الرجال ، ط ١ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
- المسند ، طبعة دار صادر بيروت
- د. أكرم ضياء العمري ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة ، ط ٢ ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٧٢ م .
- البخاري محمد بن إسماعيل ، التاريخ ، مكتبة الأسد ، دمشق ، (٧٦٣) ، (مخطوط) .
- التاريخ الصغير ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ، ط ١ ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- التاريخ الكبير ، تحقيق عبدالرحمن المعلمي ، حيدر آباد ، الهند ، (١٩٤١ - ١٩٥٩) م .
- خلق أفعال العباد ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٤ م .
- الضعفاء الصغير ، ط ١ ، دار الوعي ، حلب ، ١٣٩٦ هـ
- الترمذي، محمد بن عيسى ، الجامع الصحيح ، تحقيق أحمد شاكر وآخرين ، ط ١ ، مكتبة مصطفى الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٧ م .
- علل الترمذي الكبير ، ترتيب أبي طالب القاضي ، ط ١ ، مكتبة الأقصى ، عمان ، ١٩٨٦ م .
- د. تقي الدين المظاهري ، علم رجال الحديث ، ط ١ ، دار القلم ، دبي ، ١٩٨٦ م .

- التهانوي ، زفر أحمء ،
قواعد في علوم الحديث ، ط٣ ، مكتب المطبوعات
الإسلامية ، حلب ، ١٩٧٢ م .
- ابن الجوزي ،
الموضوعات ، ط٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٣ م
- الجوهري، إسماعيل بن
حماد ،
الصحاح ، ط٢ ، ١٩٨٢ م .
- ابن أبي حاتم الرازي
عبد الرحمن ،
الجرح والتعديل ، ط١ ، دائرة المعارف العثمانية،
حيدرآباد ، الهند ، ١٩٥٢ م .
- الحاكم أبو عبد الله محمد ،
ابن حجر العسقلاني ،
المستدرك ، طبعة دار الفكر ، ١٩٧٨ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، تحقيق محمد علي البحاي
دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٠ م .
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ، دار
الكتاب العربي ، بيروت .
- تقريب التهذيب ، تحقيق محمد عوامة ، ط١ ، دار البشائر
الإسلامية ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
- تلخيص الخير في تخريج أحاديث الرافي الكبير ،
تحقيق عبد الله اليماني ، المدينة المنورة ، ١٩٦٤ م .
- تهذيب التهذيب ، ط١ ، دائرة المعارف النظامية ، حيدر
آباد ، الهند ، ١٣٦٢ هـ .
- شرح النخبة ، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ،
ط١ ، تحقيق د. نور الدين العتر ، ١٩٩٢ م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري ، المطبعة السلفية
القاهرة ، ١٩٦٠ م .
- لسان الميزان ، ط١ ، مجلس دائرة المعارف النظامية ،
حيدر آباد ، الهند ، ١٣٣٠ هـ .

النكت على كتاب ابن الصلاح ، ط ١ ، الجامعة

الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٩٨٤ م .

هدي الساري مقدمة فتح الباري، شرح صحيح

البخاري ، ط ١ ، المطبعة الكبرى ، القاهرة ، ١٣٠١ هـ .

تاريخ بغداد ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

الكفاية في علوم الرواية ، ط ١ ، دار الكتب الحديثة .

موضح أوهام الجمع والتفريق ، دائرة المعارف ، حيدر

آباد ، الهند ، ١٩٥٩ م .

الفهرست ، ط ٢ ، المكتب التجاري ، بيروت ، ١٩٦٣ م .

المؤتلف والمختلف ، ط ١ ، دار الغرب الإسلامي ،

بيروت ، ١٩٨٦ م .

السنن ، ط ٢ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة

تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٥٠ م .

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، ط ٣ ، مكتب

المطبوعات الإسلامية ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

سير أعلام النبلاء ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،

١٩٨٢ م .

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة

ط ١ ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة ، ١٩٧٢ م .

الموقظة في علم مصطلح الحديث ، ط ١ ، دار البشائر

بيروت ، ١٤٠٥ هـ .

ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، ط ١ ، دار إحياء

الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .

شرح علل الترمذي ، تحقيق د. همام سعيد ، مكتبة المنار ،

الزرقاء ، ١٩٨٦ م .

الخطيب البغدادي ،

أحمد بن علي

ابن خير الإشبيلي ،

الدارقطني ، علي بن

عمر ،

أبو داود سليمان

الأشعث ،

الذهبي ، محمد بن

أحمد ،

ابن رجب الحنبلي

عبدالرحمن بن أحمد ،

رشدا لله السُّنْدهي ،
كشف الأستار عن رجال معاني الآثار ، مصور بخط اليد ،
دار الإشاعة ، ديوبند ، ١٣٣٩ هـ .

السبكي
عبدالوهاب بن علي ،
طبقات الشافعية الكبرى ، ط ١ ، عيسى الحلبي ، القاهرة
١٩٦٤ م .

السخاوي .
محمد بن عبدالرحمن ،
الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ ، مكتبة المثنى ، بغداد ،
١٩٦٣ م .

فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي ، ط ٢ ، المكتبة
السلفية ، المدينة المنورة ، ١٩٦٨ م .
المتكلمون في الرجال ، ط ٣ ، مكتب المطبوعات الإسلامية ،
بيروت ، ١٩٨٠ م .

السمعاني
عبدالكريم بن محمد ،
الأنساب ، مصدر عن المخطوط ، مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٧٠ م .
السيوطي جلال الدين
عبدالرحمن بن أبي بكر ،
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، ط ٢ ، دار الكتب
الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ م .
صالح الدين خليل
ابن كيكلدي ،
جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، ط ١ ، وزارة الأوقاف ،
العراق ، ١٩٧٨ م .

ابن الصلاح عثمان
ابن عبدالرحمن ،
علوم الحديث ، ط ٣ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤ م .
ابن عبد البر
يوسف بن عبد الله ،
الإستيعاب في معرفة الأصحاب ، تحقيق علي محمد البحاري ،
مكتبة نهضة مصر ، القاهرة .

عبدالرحمن بن يحيى
المعلمي اليماني ،
التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ، تحقيق الشيخ
محمد ناصر الدين الألباني .

ابن عدي الجرجاني
عبد الله ،
الكامل في ضعفاء الرجال ، ط ١ ، دار الفكر بيروت ، ١٩٨٤ م .

التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي ، المطبعة الجديدة ، فاس

١٣٥٥ هـ .

٤٥٧٠١٤

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ، مخطوط في خزانتي .

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح ،

ط ١ ، المكتبة السلفية المدينة المنورة ، ١٩٦٩ م .

تاريخ التراث العربي ، الهيئة المصرية العامة

للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٧١ م .

تاريخ الأدب العربي ، ط ٣ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٤ م .

الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، ط ٢

دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ .

اختصار علوم الحديث ومعه الباعث الحثيث ، ط ٣ ، مكتبة

محمد علي صبيح ، القاهرة ، ١٩٥١ م .

السنن ، طبعة عيسى الحلبي ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

الإكمال في رفع الإرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء

والكنى والأنساب ، الناشر : محمد أمين دمع ، بيروت .

الموطأ ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث ،

بيروت ١٩٨٥ م .

الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ، المطبعة

السلفية ، القاهرة ، ١٣٨٥ هـ .

توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، ط ١ ، دار إحياء الأمير

التراث ، القاهرة ، ١٣٦٦ هـ .

المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، دار الرعي ،

حلب .

رواية المبتدع بين القبول والرد ، رسالة ماجستير ، الجامعة

الأردنية ، عمان .

العراقي ، زين الدين

عبدالرحيم بن

الحسين ،

فؤاد سزكين ،

كارل بروكلمان ،

الكتاني ، محمد

ابن جعفر ،

ابن كثير ،

أبو الفداء إسماعيل بن عمر ،

ابن ماجة القزويني

محمد بن يزيد ،

ابن ماكولا ،

مالك بن أنس ،

محمد بن إبراهيم

الوزير ،

محمد بن إسماعيل

الصنعاني ،

محمد بن حبان

البستي ،

محمد رضوان خليل

أبو شعبان ،

المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وأنسابهم
دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ م .

تخريج الأحاديث المرفوعة المسندة في التاريخ الكبير
رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٩٩٠ م .
تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تحقيق د. بشار عواد ،
ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

الصحيح ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقى ، ط١ ، دار إحياء
الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل ، ط١ ، مكتبة
ابن تيمية ، القاهرة ، ١٩٩١ م .
لسان العرب ، مصور عن طبعة بولاق .

الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ،
الحديث النبوي الشريف ، وعلومه ورجاله ، عمان ، ١٩٩١ م .
توثيق النصوص ، وضبطها عند المحدثين ، ط١ ، المكتبة المكية
مكة ، ١٩٩٣ م .
السنن ، بتحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة ، ط٢ ، دار البشائر
بيروت ، ١٩٨٦ م .

الضعفاء والمتروكون ، ط١ ، دار الوعي حلب ، ١٣٩٦ هـ .
منهج النقد في علوم الحديث ، ط٢ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٧٩ م .
الفكر المنهجي عند المحدثين ، (كتاب الأمة) ، رئاسة المحاكم
الشرعية ، قطر ، ١٤٠٨ هـ .
التاريخ ، تحقيق د. أحمد محمد نور سيف ، ط١ ، جامعة الملك
عبدالعزیز ، مكة المكرمة ، ١٩٧٠ م .

فهرس مصنفات البخاري ، ط١ ، دار العاصمة ، الرياض
١٤٠٨ هـ

محمد طاهر الهندي ،
محمد عبدالكريم عبيد ،
المزي ، جمال الدين
أبو الحجاج يوسف ،
مسلم بن الحجاج ،
مصطفى بن إسماعيل ،
ابن منظور، محمد بن
مكرم ،
مؤسسة آل البيت ،
د. موفق بن عبد الله
ابن عبدالقادر ،
النسائي
أحمد بن شعيب ،
د. نور الدين العتر ،
د. همام عبدالرحيم
سعيد ،
يحيى بن معين ،
أم عبد الله بنت
محروس العسلي ،

results and rules which helped to determine the meanings of these verbalisms contradicting however by these results some of previous scholars sayings which were taken as postulates .

Then worked out a concept of Bukhary's order in Jarh

(distrust) and Ta'deel (adjustment) in (Diminutive history) .

mentioned the questions related to Bukhary's method in jarh (distrust) , Ta'deel (adjustment) and Elal (defects) in his book and I went into two issues : The Sahaba (companions of the Prophet Mohammed) and Mobtadea' (innovators) . While in the Elal (defects) shed the light on the conspicuousness of Imam Bukhary a many other scholars which was due to his compliance with proving the Sama' (Audition) , while others contended with the trueness of recentness that is to demonstrate the connectedness of Sanad (being attributed to some narrators) and cited number of articles qusted in his book which serves this meaning .

I discussed the relation between both (Diminutive history) books and the rest of Bukhary's books for the three history books were the interior processes which were performed by Bukhary as a step to put out his book ALjami' Alsahih (The Veracious Comprehensive) .

Abstract

Methodology of Imam AL - Bukhary in his book

"The Diminutive History "

Mousa Al - Hareth Hammam Said

Supervised by

Dr. Mohammad Ied Al - Saheb

The methodology of Imam Mohammed Ben Ismael AL-Bukhary is the question of this thesis (died in 256 H) in his book the Diminutive History , which is one of his three books in history : the voluminous , the middle and The Diminutive . Never the Diminutive History : has been subject to any detailed - study before. However , the th  sis embraces an introduction and five chapters .

In the introduction pointed the incorrectness of entitling: (The Diminutive History) . Throughout the study the attributions of transcription managed to touch the evidence that the book is (the middle history) , depending as well upon a very scarce manuscript which is dated - back to the period before (351 H) and it was never recognized previously .

I display Imam Bukhary's biography and his works , defined the science of Men History, the science of classes and differentiations between each , then I showed out Bukhary's effort in science of Men History presenting - briefly the voluminous History . Besides , I defined the book , study - subject , that is through its condition , its focusing on necessitous people , its ordering , the nature of subject in it and its technique of translation .

I allocated the major part of this thesis to view the verbalisms of jarh (distrust) , Ta'deel (adjustment) and Bukhary's terms either that the scholars reported about Bukhary that is of having his own method with these verbalisms or the common ones which others took part in its denotations . However , I adhered to that verbalisms mentioned in history by studying , searching into them and collecting Bukhary's sayings out of his books concerning the one narrator on the other hand the sayings of other scholars about him . Thereafter , I reached some